قرار مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان

رقم ٦٧١-٢٠٢٥/٢٥ تاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٦

الموضوع: تقارير مفوضي المراقبة المستقلين "أبو سليمان وشركاهم" لعامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢

بناءً على قرارات مجلس الإدارة رقم ٣٨٥-٢٠٢١/٢٦ تاريخ ٢٠٢١/١٢/٢ ورقم ٤١٤-٢٠٢١/٢٩ تاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٩ ورقم ٢٢٥-٢٠٢٢/١٣ تاريخ ٢٠٢٢/٥/٣٠ ورقم ١٩-٢٠٢٣/٢ تاريخ ٢٠٢٣/١/١٩ ورقم ١٣٢-٢٠٢٣/٧ تاريخ ٢٠٢٣/٣/٢١ بشأن تلزيم العقد الموقّع بين مؤسسة كهرباء لبنان وشركة "Abousleiman & Co" (معرّف عنها "شركة أبو سليمان وشركاهم") للقيام بأعمال التدقيق الخارجي المستقل للبيانات المالية للمؤسسة للأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢١-٢٠٢٢ وتقييم جميع الأصول والالتزامات العائدة لها، طبقاً للـRFP وToR المحددين من قبل البنك الدولي (World Bank) وفق دفتر الشروط المعتمد من جانبه، وذلك بناءً على توصية الجهات الدولية المانحة كما البنك الدولي كأحد شروط خطته الإصلاحية لتمويل مشاريع لصالح مؤسسة كهرباء لبنان، وبموجب القرض ذي الصلة، الذي تمت الموافقة على الاتفاقية المتعلّقة به، بموجب القانون رقم ١٤ تاريخ ٢٠٢٥/٧/١١، بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والذي هو المؤسسة المالية الدولية الأساسية التابعة لمجموعة البنك الدولي، وذلك لتنفيذ مشروع الطاقة المتجدّدة وتعزيز نظام الطاقة في لبنان،

وبناءً على المذكرة الإدارية الصادرة عن المديرية العامة رقم ٢٧ تاريخ ٢٠٢٣/٥/٣ بتشكيل لجنة (فرق عمل) لمساعدة شركة "أبو سليمان وشركاهم" والمتابعة معها في التدقيق ودراسة ومناقشة تقارير الشركة المتعلقة بالتدقيق الخارجي بحسابات المؤسسة للأعوام المعنية وتقارير جرد وإعادة تقييم كافة أصول والتزامات المؤسسة ووضع الملاحظات عليها ورفعها إلى المديرية العامة ومجلس الإدارة،

وبناءً على قرار مجلس الإدارة رقم ٣٩٥-٢٠٢٤/٢٢ تاريخ ٢٠٢٤/٨/٨ القاضي بالموافقة على تمديد مهلة تسليم تقارير مفوضي المراقبة المستقلين "شركة أبو سليمان وشركاهم" للعام ٢٠٢٠ لغاية ٢٠٢٤/٥/٧ ضمناً، ومهلة تسليم الرسالة إلى الإدارة المتعلقة به من قبل الشركة المذكورة لغاية ٢٠٢٤/٥/٢٠ ضمناً،

وبناءً على قراري مجلس الإدارة رقم ٣٧٦-٢٠٢٤/٢٠ تاريخ ٢٠٢٤/٧/٣٠ ورقم ٣٨٥-٢٠٢٤/٢١ تاريخ ٢٠٢٤/٨/١ القاضيين، في ما قضا به، بالموافقة على المسودة النهائية المعدلة لتقرير التدقيق الخارجي بالحسابات المالية لمؤسسة كهرباء لبنان للعام ٢٠٢٠، المقدمة من قبل شركة "أبو سليمان وشركاهم" بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٢٣ باللغتين العربية والإنجليزية، ونشر التقرير النهائي للتدقيق الخارجي هذا على الصفحة الإلكترونية للمؤسسة على شبكة الإنترنت،

وبعدما حضر إلى جلسة مجلس الإدارة هذه رقم ٢٥ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٦، بدعوة من رئيس مجلس الإدارة – المدير العام، مديرة الشؤون المالية بالإنابة الآنسة زانا الزعني ورئيسة مصلحة المحاسبة بالإنابة – رئيسة اللجنة المذكورة أعلاه الآنسة حسانة فرج العبد، حيث تمت مناقشة هذا الموضوع معهما، بعد الاطلاع على كتاب المديرية العامة – مديرية الشؤون المالية تاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٦ بهذا الموضوع،

وبعد الاطلاع أيضاً على كتاب شركة "أبو سليمان وشركاهم" رقم ٦٠١ تاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٨ المذكور والمرفق بذات الكتاب، والذي كانت طلبت الشركة بموجبه الحصول على المستندات المتبقية للمباشرة بأعمال التدقيق بالبيانات المالية لمؤسسة كهرباء لبنان للعامين ٢٠٢١ و٢٠٢٢،

وحيث يتبيّن، وفق ما ورد في كتاب المديرية العامة – مديرية الشؤون المالية أعلاه، أن اللجنة المذكورة، المشكّلة بالمذكرة الإدارية رقم ٢٧ تاريخ ٢٠٢٣/٥/٣، اجتمعت لمتابعة أعمال التدقيق، وعملت على حصر المعاملات والمستندات التي تم تسليمها إلى شركة "أبو سليمان وشركاهم" من قبل المؤسسة سابقاً، ولاحظت وجود عدد كبير من المستندات، معظمها يعود لمكتب تصفية الصفقات والعقود، غير مسجل ضمن برنامج المحاسبة العامة، حيث وجد المعنيون صعوبة وإرباكاً في إعداد تلك القيود، نظراً لوجود عدة أسعار صرف للّيرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي، بنتيجة الأزمة المالية والنقدية التي شهدها لبنان، إذ كانت معظم الاعتمادات محجوزة على سعر صرف /١٥٠٧,٥/ ل.ل. مقابل الدولار الأميركي وكانت القيم المدفوعة إلى المتعهدين بعدّة أسعار صرف مثل /١٥١٤/ أو /١٥٠٠٠/ أو /٨٩٥٠٠/ ل.ل. ...إلخ للدولار الأميركي الواحد،

وحيث أنّ اللجنة المذكورة عزت أسباب التأخير في تسليم البيانات المالية المطلوبة إلى شركة "أبو سليمان وشركاهم"، حتى تاريخي ٢٠٢٥/٩/٣ و٢٠٢٥/٩/١٧، إلى العمل بقدرات محدودة لا تؤمن الحد الأدنى من وسائل العمل الضرورية، حيث قامت، على الرغم من ذلك، وعلى الرغم من حرب العداون الإسرائيلي على لبنان منذ ٢٠٢٣/١٠/٧، بمعاونة مكتب تصفية الصفقات والعقود لتسجيل معظم قيود المتعهّدين وتسجيل فروقات صرف العملة على المستندات المعدة من قبلهم، ومطابقة مدفوعاتهم مع المبالغ المسحوبة من البنوك، مما أدى إلى تأخير تسليم البيانات إلى شركة "أبو سليمان وشركاهم" لغاية ٢٠٢٥/٩/٣، ثم استكملت اللجنة المعاونة على متابعة تسجيل عدد كبير من القيود وأعادت تسليم تلك البيانات إلى الشركة بتاريخ ٢٠٢٥/٩/١٧، ثم قامت اللّجنة بمقارنة حسابات الرواتب والأجور وإعداد القيود التعديلية المتعلقة بها، وفق ما ورد أيضاً في الكتاب أعلاه، ما أدى إلى تأخّر هذه الشركة في إنجاز مسودات تقريريها بتدقيق البيانات المالية للمؤسسة للعامين ٢٠٢١ و٢٠٢٢ حوالي ١١ شهراً، على النحو المفصّل في ذات الكتاب،

وبعد الاطلاع على كتاب شركة "أبو سليمان وشركاهم" رقم ٦٢٢ المسجل لدى مؤسسة كهرباء لبنان تحت الرقم ٣٤٥٧ بتاريخ ٢٠٢٥/٩/١٧، المذكور والمرفق بالكتاب أعلاه، والذي أودعت الشركة بموجبه المؤسسة تقريرها حول سجل الموجودات الثابتة لموسسة كهرباء لبنان، بموجب العقد عينه،

وبعد الاطلاع على مسودات تقرير تدقيق البيانات المالية لمؤسسة كهرباء لبنان للعام ٢٠٢١، وعلى مسودات تقرير تدقيق البيانات المالية للمؤسسة للعام ٢٠٢٢، وعلى مسودات الرسالة إلى الإدارة عن تدقيق هذه البيانات المالية للعامين ٢٠٢١ و٢٠٢٢، وهي المسوّدات المعدّة، بموجب العقد المذكور أعلاه، من قبل شركة "أبو سليمان وشركاهم" باللغتين العربية والإنجليزية، على النحو المبيّن في الكتاب أعلاه تاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٦، مع الإشارة إلى ورود المسودة النهائية لكل من هذين التقريرين كما المسودة النهائية للرسالة إلى الإدارة بتاريخه في ٢٠٢٥/٩/٢٦، وذلك بموجب كتاب شركة "أبو سليمان وشركاهم" رقم ٦٢٧ تاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٦ المسجّل

لدى المؤسسة تحت الرقم ٣٦٠٦ بذات التاريخ، وبعدما سبق وقامت اللجنة المشار إليها أعلاه، المشكلة بالمذكرة الإدارية رقم ٢٧ تاريخ ٢٠٢٣/٥/٣، بتدقيق ودراسة المسودات الأولى والثانية لكل من هذين التقريرين ومقارنة النتائج وإعداد القيود التعديلية اللازمة وإعادة تسليم البيانات المالية النهائية إلى الشركة، وفق التفاصيل الواردة في كتاب المديرية العامة – مديرية الشؤون المالية هذا، كما وتم تدقيق الصيغة النهائية لكل من مسودة هذين التقريرين بتاريخه في ٢٠٢٥/٩/٢٦ من قبل مديرية الشؤون المالية – مصلحة المحاسبة المالية بشخص رئيستها بالإنابة ورئيسة اللجنة المذكورة،

وبناءً على البندين "ثانياً" و"خامساً" من قرار مجلس الإدارة رقم ٣٨٥-٢٠٢٤/٢١ تاريخ ٢٠٢٤/٨/١، ولا سيما فيما يتعلّق بالمعطيات الواردة في الفقرات الواردة أسفل المقترح "ثانياً" في كتاب المديرية العامة – مديرية الشؤون المالية هذا تاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٦،

وبناءً على البند "رابعاً" من قرار مجلس الإدارة رقم ١٠-٢٠٢٠/٢ تاريخ ٢٠٢٠/١/١٦ والبند "رابعاً" من قرار مجلس الإدارة رقم ٣٧٢-٢٠٢٤/١٩ تاريخ ٢٠٢٤/٧/٢٣ والبند "ثالثاً" من قرار مجلس الإدارة رقم ٣٨٥-٢٠٢٤/٢١ تاريخ ٢٠٢٤/٨/١ والبند "ثانياً" من قرار مجلس الإدارة رقم ١٣٥-٢٠٢٥/٨ تاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٠ والبند "ثالثاً" من قرار مجلس الإدارة رقم ٢٩٠-٢٠٢٥/١٤ تاريخ ٢٠٢٥/٥/١٥ المتعلقين بالمقترحات (أ)، (ب)، (ت)، (ث) و(ج) الواردة في خاتمة كتاب المديرية العامة – مديرية الشؤون المالية هذا،

وعطفاً على قرار مجلس الإدارة رقم ٦٦٩-٢٠٢٥/٢٥ تاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٦، المتّخذ في ذات هذه الجلسة، والقاضي بإطلاق مناقصة عمومية، وفقاً لأحكام قانون الشراء العام، لزوم تقييم الأصول الثابتة والعقارات (مبني وغير مبني) والموجودات التابعة لمؤسسة كهرباء لبنان وإدخالها في سجلات المحاسبة،

وبناءً على اقتراح المديرية العامة – مديرية الشؤون المالية في كتابها عينه تاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٦ المذكور أعلاه،

وبعد التداول، قرّر مجلس الإدارة في هذه الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٦، بالإجماع، ما يلي:

<< **أولاً:** أ) أخذ العلم بحيثيات كتاب المديرية العامة – مديرية الشؤون المالية تاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٦ بالموضوع أعلاه، ولا سيما:

- أخذ العلم بالبنود "أولاً" و"ثانياً" و"ثالثاً" و"رابعاً" و"خامساً" في حيثيات هذا الكتاب، بشأن القيود المحاسبية المعدّة والمدرجة ضمن برنامج المحاسبة العامة، والمستندات المحاسبية المدرجة في بيانات العام ٢٠٢١ المالية، والبنود التي وردت في تقرير مفوضي المراقبة المستقلين شركة "أبو سليمان وشركاهم" للعام ٢٠٢٠ وألغيت في تقريريها للعامين ٢٠٢١ و٢٠٢٢ بعد أن تم معالجتها أو إجراء قيود محاسبية بخصوصها، وأبرز البنود الواردة في تقرير العام ٢٠٢٠ و تم تعديلها في تقريري العامين ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، وأبرز الإضافات التي وردت في هذين التقريرين مقارنة بتقرير العام ٢٠٢٠.
- التأكيد على البند "سادساً" في حيثيات هذا الكتاب لجهة قيام اللّجنة المؤلفة بموجب المذكرة الإدارية رقم ٨٩ تاريخ ٢٠٢٤/٨/٢٣ بالمباشرة بالتحضيرات اللازمة لمتابعة إصدار التقرير المتعلق بالخصوم والالتزامات، الواردة ضمن البيانات المالية، والواجب إصداره من مفوضي المراقبة المستقلين شركة "أبو سليمان وشركاهم".

ب) الموافقة على تمديد مهلة تسليم تقارير التدقيق الخارجي بالحسابات المالية لمؤسسة كهرباء لبنان للعامين ٢٠٢١ و٢٠٢٢ والرسالة إلى الإدارة بشأنها من قبل شركة "أبو سليمان وشركاهم" (مفوضي المراقبة المستقلين Abousleiman & Co)، وذلك لغاية ٢٠٢٥/٩/٢٦ ضمناً، وبالتالي اعتبار هذه التقارير والرسالة مقدّمة ضمن المهلة الممدّدة، بموجب العقد الموقّع مع الشركة موضوع هذا القرار أعلاه، أي بدون توقيع أية غرامات على فواتير الشركة ذات الصلة بنتيجة التأخير في تسليم هذه التقارير، وذلك للأسباب المبينة في حيثيات هذا القرار وفي كتاب المديرية العامة – مديرية الشؤون المالية تاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٦ بهذا الموضوع، وبناءً على المادة رقم ٨٧ من النظام المالي لمؤسسة كهرباء لبنان.

ج) أخذ العلم بالمسودة النهائية للرسالة إلى الإدارة (Letter to Management) عن تدقيق البيانات المالية للعامين ٢٠٢١ و٢٠٢٢، المقدّمة من شركة "أبو سليمان وشركاهم" إلى مؤسسة كهرباء لبنان بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٦، بموجب كتاب الشركة رقم ٦٢٧ تاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٦ المسجل لدى المؤسسة بالرقم ٣٦٠٦ بتاريخه في ٢٠٢٥/٩/٢٦، والمحال نسخة منه إلى مجلس الإدارة خلال هذه الجلسة المنعقدة بذات التاريخ.

ثانياً: أ) ١- تأكيد قرار مجلس الإدارة رقم ١٤٨-٢٠٢٠/١٥ تاريخ ٢٠٢٠/٥/٢٩ والبند "حادي عشر" من قرار مجلس الإدارة رقم ٣٨٥-٢٠٢١/٢٦ تاريخ ٢٠٢١/١٢/٢ والبند "أولاً" من قرار مجلس الإدارة رقم ١٩-٢٠٢٣/٢ تاريخ ٢٠٢٣/١/١٩ والبند "ثانياً-أ" من قرار مجلس الإدارة رقم ٣٨٥-٢٠٢٤/٢١ تاريخ ٢٠٢٤/٨/١ المتعلقين برفع المسؤولية عن مؤسسة كهرباء لبنان بشأن عدم وجود حسابات مدققة لها منذ العام ٢٠١١ لحين صدور القرار المشترك الموقّع من معالي وزير الطاقة والمياه ومعالي وزير المالية رقم ١/٢٨٥ تاريخ ٢٠٢٠/٧/١٦ بتلزيم التدقيق الخارجي المستقل لحسابات العامين ٢٠١١ و٢٠١٢، والوارد من وزارة المالية إلى مؤسسة كهرباء لبنان بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٣، مع الإشارة أيضاً، بعد ذلك، إلى صدور قراري مجلس الإدارة رقم ٢٩٢-٢٠٢٥/١٤ تاريخ ٢٠٢٥/٥/١٥ ورقم ٥٠٠-٢٠٢٥/٢٠ تاريخ ٢٠٢٥/٠٨/٢١ بشأن استدراج العروض الجديد العائد لأعمال التدقيق الخارجي المستقل لحسابات الأعوام من ٢٠١١ ولغاية ٢٠١٩ ضمناً، وذلك استناداً إلى تعميم دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٢٥/٥ تاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٠، كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء رقم ٦٠٥/ص تاريخ ٢٠٢٥/٤/٤، تعميم وزارة المالية رقم ١٥٢٨/ص١ تاريخ ٢٠١٤/٤/٧، وكتاب وزارة المالية - مديرية المحاسبة العامة رقم ١٦/٥٠١٠ تاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٦.

٢- أخذ العلم بكتاب مؤسسة كهرباء لبنان رقم ٤١٠٧ تاريخ ٢٠٢٥/٨/٨ إلى وزارة المالية، للطلب من هذه الوزارة إيداع المؤسسة دفتر الشروط الخاص بأعمال التدقيق الخارجي بالحسابات المالية واللائحة المعتمدة من قبلها بأسماء الشركات والمكاتب المؤهلين لديها للقيام بهذه الأعمال، وذلك تمهيداً لإطلاق استدراج عروض جديد لتدقيق حسابات مؤسسة كهرباء لبنان للعامين ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، وبأنّه لم يرد إلى المؤسسة أي جواب لتاريخه من قبل وزارة المالية بهذا الشأن.

ب) تأكيد البند "رابعاً" من قرار مجلس الإدارة رقم ٣٨٥-٢٠٢١/٢٦ تاريخ ٢٠٢١/١٢/٢ والبند "ثانياً" من قرار مجلس الإدارة رقم ١٩-٢٠٢٣/٢ تاريخ ٢٠٢٣/١/١٩ والبند "ثانياً-ب" من قرار مجلس الإدارة رقم ٣٨٥-٢٠٢٤/٢١ تاريخ ٢٠٢٤/٨/١ بشأن إصرار البنك الدولي (World Bank) على إجراء التدقيق الخارجي المستقل لحسابات مؤسسة كهرباء لبنان للأعوام ٢٠٢٠ -٢٠٢١ -٢٠٢٢ وإجراء تقييم الأصول الثابتة لها والالتزامات كشرط للقرض المقدّم من هذا البنك بموجب الاتفاقية، المقرّة بموجب القانون رقم ١٤ تاريخ ٢٠٢٥/٧/١١، بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، لتنفيذ مشروع الطاقة المتجدّدة وتعزيز نظام الطاقة في لبنان، وحيث يعتبر البنك الدولي والجهات الدولية المانحة هذا الموضوع بمثابة بادرة دفع على صعيد خطة إصلاح قطاع الكهرباء في لبنان.

ثالثاً: تأكيد البند "رابعاً" من قرار مجلس الإدارة رقم ٣٧٢-٢٠٢٤/١٩ تاريخ ٢٠٢٤/٧/٢٣ القاضي بالموافقة والتأكيد على البنود (أ)، (ب)، (ت)، (ث) و(ج) الواردة في خاتمة كتاب المديرية العامة – مديرية الشؤون المالية تاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٦ المذكور أعلاه، وبالتالي الطلب إلى المديرية المذكورة، بالتنسيق مع المديريات والوحدات المعنية، اتخاذ الإجراءات المناسبة وفق الأصول لزوم:

١- متابعة ملف جرد وإعادة تقييم الأصول الثابتة لمؤسسة كهرباء لبنان، واستحداث دفتر الأصول ذي الصلة، كما وتسجيل تفاصيل الموجودات ضمن برنامج معلوماتي محاسبي.

٢- تعديل البيانات المالية لمؤسسة كهرباء لبنان، بموجب قِيم إعادة التقييم، خاصة في ظل التضخم الحاصل وتغيّر سعر العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية (ل.ل./د.أ.).

٣- تنفيذ الفقرات (هـ)، (و) و (ز) من البند "رابعاً" من قرار مجلس الإدارة رقم ١٠-٢٠٢٠/٢ تاريخ ٢٠٢٠/١/١٦ المبني عليه أعلاه، والقاضية بـ:

- استحداث أو تفعيل نظام معلوماتي ومحاسبي مترابط بين كافة أقسام ودوائر مؤسسة كهرباء لبنان لضمان صحة تسجيل القيود المحاسبية اليومية ولتزويد مراكز القرار في المؤسسة بالبيانات المالية الضرورية.
- استحداث دائرة التدقيق الداخلي لتعمل على وضع أسس وإجراءات الضبط الداخلي، وفق المعايير المحلية والدولية، ولتضمن تنفيذ وتقيّد المؤسسة بأصول القواعد الموضوعة، وتضمن صحة التسجيل الفوري للقيود المحاسبية اليومية، تجنباً لحدوث أخطاء في السنوات اللاحقة.
- توحيد أرشيف متكامل لمديرية الشؤون المالية وحفظ وتسجيل المستندات فيه ومسحها ضوئياً مع النسخ الاحتياطي لها إلكترونياً (Scan & Backup) بصورة منظمة وفقاً للأصول.

رابعاً: أ) الموافقة على المسودة النهائية المعدلة لتقرير التدقيق الخارجي بالحسابات المالية لمؤسسة كهرباء لبنان للعام ٢٠٢١، المقدمة باللغتين العربية والإنجليزية، من قبل مفوضي المراقبة المستقلين شركة "أبو سليمان وشركاهم" إلى مؤسسة كهرباء لبنان بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٦، بموجب كتاب الشركة رقم ٦٢٧ تاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٦ المسجل لدى المؤسسة بالرقم ٣٦٠٦ بتاريخه في ٢٠٢٥/٩/٢٦، والمودع نسخة منها إلى مجلس الإدارة خلال هذه الجلسة المنعقدة بذات التاريخ.

ب) الموافقة على المسودة النهائية المعدلة لتقرير التدقيق الخارجي بالحسابات المالية لمؤسسة كهرباء لبنان للعام ٢٠٢٢، المقدمة باللغتين العربية والإنجليزية، من قبل مفوضي المراقبة المستقلين شركة "أبو سليمان وشركاهم" إلى مؤسسة كهرباء لبنان بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٦، بموجب كتاب الشركه عينه رقم ٦٢٧ تاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٦، والمودع نسخة منها إلى مجلس الإدارة خلال هذه الجلسة المنعقدة بذات التاريخ.

ج) اعتبار قرار مجلس الإدارة هذا رقم ٢٠٢٥/٢٥-٦٧١ تاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٦، بحيثياته وبنوده كافة، جزءاً لا يتجزّأ من موافقة مجلس الإدارة على التقريرين المذكورين أعلاه،

وعلى أن يُدوّن خطياً في كل من هذين التقريرين، ضمن صفحة حسابات المؤسسة حيث توقيع رئيس مجلس الإدارة – المدير العام ومحتسب المؤسسة، بأن هذا القرار يُعتبر جزءاً من الموافقة على التقرير، مع الإشارة إلى التحفّظات الواردة في البند "خامساً" من هذا القرار والطلب الوارد في البند "سادساً" من ذات هذا القرار.

خامساً: أ) التحفّظ بالنسبة لدقة الحسابات المالية التي شابها خلل أو خطأ ما في المستندات والسجلات المعدّة من قبل الوحدات المعنية في مؤسسة كهرباء لبنان، والواردة في كل من تقريري التدقيق الخارجي بالحسابات المالية للمؤسسة للعامين ٢٠٢١ و٢٠٢٢، المقدّمين من قبل مفوضي المراقبة المستقلين شركة "أبو سليمان وشركاهم" إلى مؤسسة كهرباء لبنان بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٦، بموجب كتاب الشركة رقم ٦٢٧ تاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٦ المذكور أعلاه.

ب) التحفّظ على اعتبار، في كل من تقريري شركة "أبو سليمان وشركاهم" هذين، المساهمات المالية للدولة في موازنات مؤسسة كهرباء لبنان بمثابة سلف خزينة، وذلك بناءً على قرارات مجلس الإدارة العديدة بذات التحفظ ولا سيما البنود ذات الصلة في القرارات رقم ٢٠١٧/٦-٦١ تاريخ ٢٠١٧/٢/٢، رقم ٢٠١٧/٥٣-٦١٥ تاريخ ٢٠١٧/١١/٢١، رقم ٢٠١٧/٥٨-٦٧٥ تاريخ ٢٠١٧/١٢/١٤، رقم ٢٠١٨/٢٠-٢٣٨ تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٧، رقم ٢٠١٨/٢٢-٢٥٥ تاريخ ٢٠١٨/٥/١٥، رقم ٢٠١٩/٢٥-٢٥٩ تاريخ ٢٠١٩/٥/٣٠، رقم ٢٠١٩/٣٢-٣١٨ تاريخ ٢٠١٩/٧/١١، رقم ٢٠١٩/٤٣-٤٤٦ تاريخ ٢٠١٩/٩/١٩، رقم ٢٠١٩/٤٥-٤٦١ تاريخ ٢٠١٩/٩/٢٦، رقم ٢٠١٩/٥٦-٥٤٦ تاريخ ٢٠١٩/١٢/١١، رقم ٢٠٢٠/١٦-١٦١ تاريخ ٢٠٢٠/٦/٥، رقم ٢٠٢٠/١٧-١٩١ تاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٣، رقم ٢٠٢٠/٣٤-٣١٠ تاريخ ٢٠٢٠/١١/١٠، رقم ٢٠٢١/١١-١٤٣ تاريخ ٢٠٢١/٥/٦، رقم ٢٠٢٢/١١-٢٠١ تاريخ ٢٠٢٢/٥/١٩ ورقم ٢٠٢٢/١٣-٢٢١ تاريخ ٢٠٢٢/٥/٣٠ ورقم ٢٠٢٤/٢١-٣٨٥ تاريخ ٢٠٢٤/٨/١ ورقم ٢٠٢٥/٤-٧٠ تاريخ ٢٠٢٥/٢/١٨.

سادساً: الطلب إلى المديرية العامة – مديرية الشؤون المالية وسائر المديريات كل بما يعنيها:

- اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية والمناسبة لمعالجة مكامن الخلل والخطأ حيثما وُجدت، عطفاً على ما ورد في كل من تقريري التدقيق الخارجي بالحسابات المالية لمؤسسة كهرباء لبنان للعامين ٢٠٢١ و٢٠٢٢، المقدّمين من قبل مفوضي المراقبة المستقلين شركة "أبو سليمان وشركاهم" إلى مؤسسة كهرباء لبنان بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٦، وفي الرسالة إلى الإدارة المقدّمة من الشركة بذا التاريخ في ٢٠٢٥/٩/٢٦؛
- تطبيق التوصيات الواردة في هذين التقريرين؛
- الحرص على تدقيق البيانات والحسابات لدى قيدها وتداولها، وتصحيح، في حينه، أية أخطاء قد تظهر بشأنها إن حصلت؛
- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحقيق قيود محاسبية صحيحة في حينها؛
- الإسراع في إتمام إصدار البيانات المالية وقطع الحسابات؛

وذلك وفقاً للأصول والمعايير والقوانين والأنظمة مرعية الإجراء.

سابعاً: نشر كل من قرار مجلس الإدارة هذا، وكل من التقريرين النهائيين للتدقيق الخارجي بالحسابات المالية لمؤسسة كهرباء لبنان للعامين ٢٠٢١ و٢٠٢٢، المعدّين من قبل مفوضي المراقبة المستقلين شركة "أبو سليمان وشركاهم"، على الصفحة الإلكترونية للمؤسسة على شبكة الإنترنت، وذلك على أساس على ما ورد في البند "رابعاً" من هذا القرار.

قراراً مصدقاً من قبل مجلس الإدارة في الجلسة ذاتها. >>

عضو مجلس الإدارة	عضو مجلس الإدارة	مفوض الحكومة	رئيس مجلس الإدارة
المهندس	السيد	المهندس	المدير العام
			المهندس
طارق عبدالله	كريم سابا	د. أحمد الموسوي	كمال الحايك

أبوسليمان وشركاهم
abousleiman &Co.

مؤسسة كهرباء لبنان
بيروت – لبنان

تقرير المدقق المستقل والبيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

Gemmayze, Mar Nicolas Sector,
Boutrous Dagher Street, Impasse
24, ElShaftary Building, Third Floor
P.O.Box: 113/5512, Beirut, Lebanon

+961 1 571093
+961 1 572093
info@abousleimangroup.com
www.abousleimangroup.com

المحتويـــات

تقرير المدقق المستقل ..... 3 لغاية 10

بيان المركز المالي 11

بيان الدخل الشامل 12

بيان التغيرات في حقوق الملكية 13

بيان التدفقات النقدية 14

إيضاحات متممة للبيانات المالية ..... 15 لغاية 39

تقرير المدقق المستقل
لجانب حضرة السادة مجلس الادارة المحترمين
مؤسسة كهرباء لبنان
بيروت – لبنان

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية **لمؤسسة كهرباء لبنان** ("**المؤسسة**") والتي تشمل بيان المركز المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول هذه البيانات المالية والتي تتضمن ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

ونظرًا لأهمية الأمور التي وردت في *الفقرات أساس عدم ابداء الرأي والفقرة التوضيحية والقضايا الاخرى* أدناه، فإننا لا نبدي الرأي حول البيانات المالية المرفقة لعدم حصولنا على ادلة تدقيق وافية لتكوين الرأي على هذه البيانات المالية **للمؤسسة** للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).

أساس عدم ابداء الرأي

- اعتبارًا من نهاية فترة التقرير وكما هو مذكور في الإيضاح رقم 2.3، استوفى لبنان جميع متطلبات تنفيذ معيار المحاسبة الدولي IAS29 *"التقارير المالية في الاقتصاد ذو التضخم المرتفع"* في إعداد البيانات المالية. فيما لو طبقت **المؤسسة** متطلبات هذا المعيار لكانت العديد من عناصر البيانات المالية المرفقة مختلفة جوهريًا (إيضاح 3.4)؛
- كما هو مذكور في الإيضاح رقم 1.3، تم تخفيض تصنيف النظام المصرفي اللبناني من قبل وكالات التصنيف العالمية لوضعية *"التعثر الجزئي"* تعقيبًا على تعثّر الحكومة في سداد ديونها بالعملات الأجنبية، والمستحوذ عليه أساسًا من قبل المصارف المحلية، مما ادى الى تقييد المصارف اللبنانية لحركة رؤوس الأموال في كل ما يتعلق باستخدام حسابات العملات الأجنبية، وسائط تسهيل العمليات المدينة، والتحويلات الخارجية منذ بداية الأزمة المالية والاقتصاديّة الخانقة في تشرين الأول 2019. لذلك لا يمكننا، وبشكل مستقل، تقييم قدرة **المؤسسة** من الولوج الى حساباتها او حتى تقييم مواردها المالية بصورة عادلة في ظل تعدد أسعار صرف العملات وفق مصرف لبنان والأسواق المالية الموازية؛
- لم نتمكن من الحصول على أدلة كافية على سعر(أسعار) السوق الموازية نظرًا لتعدد اسعار الصرف المعتمدة لشراء و/أو بيع العملات الأجنبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير حيث أن عملة التقرير هي الليرة اللبنانية، علمًا أن تداولها كان بمعدلات متفاوتة مقارنة بسعر الإقفال الرسمي (إيضاح 2.3):

سعر الصرف	2020	2021	2022	2023	2024
أدنى سعر للتداول	2,050.0	8,420.0	19,650.0	42,100.0	89,500.0
أعلى سعر للتداول	9,800.0	29,000.0	47,800.0	141,000.0	89,500.0
إقفال سعر السوق	8,400.0	27,650.0	42,400.0	89,700.0	89,500.0
إقفال سعر صيرفة	1,507.5	22,700.0	38,000.0	89,500.0	89,500.0
إقفال السعر الرسمي	1,507.5	1,507.5	1,507.5	15,000.0	89,500.0
نسبة زيادة سعر	457%	1,734%	2,713%	498%	0%

Gemmayze, Mar Nicolas Sector, Boutrous Dagher Street, Impasse 24, ElShaftary Building, Third Floor
P.O.Box: 113/5512, Beirut, Lebanon
+961 1 571093
+961 1 572093
info@abousleimangroup.com
www.abousleimangroup.com

ونتيجة لهذا الواقع، يجب إعادة احتساب جميع الأصول والالتزامات المدرجة بالعملات الأجنبية (أي حسابات مصرفية واحتياطيات نقدية متعلقة بالعملات الأجنبية، والحسابات المدينة والدائنة، والأصول الثابتة) بسعر السوق كي تعكس التغيير مقابل الليرة اللبنانية قبل إعادة تقييمها، الامر التي تتوقع إتمامها **المؤسسة** (إيضاح 24)، واظهار أي مكاسب أو خسائر في التقييم، وخاصةً بعد صدور القانون رقم 330 بتاريخ 4 شباط 2024، والذي يفرض تعديل سعر الصرف الأجنبي، مما يؤثر على تطبيق المعيار الدولي للمحاسبة رقم 29 ومواءمته معه، باعتباره الممارسة الصحيحة، على الرغم من أنه يستهدف دافعي الضرائب من القطاع الخاص، (إيضاح 2.3). ويتجلى ذلك بوضوح في نتائج سعر الصرف السلبية البالغة **2,189,434 مليون ل.ل.**، والتي تمثل حوالي 63% من صافي خسائر **المؤسسة** (إيضاح 23)؛

- بسبب التباطؤ الاقتصادي، ونقص التمويل، والمخاطر التشغيلية الأخرى التي تواجهها **المؤسسة**، وعلى الرغم من الجهود الأخيرة لضبط أسعار المستهلك، أصبحت المولدات الخاصة منتشرة على نطاق واسع، مما يشكل انتهاكًا **المؤسسة** في سوق توليد وتوزيع الطاقة المحصور بها تشريعيًا (ايضاح 3.3)؛
- بتاريخ 04 آب 2020، تعرض مرفأ بيروت لانفجار هائل ومدمر ألحق أضرارًا مادية وجسيمة بمقر **المؤسسة**، مما تسبب في خسائر في الأرواح والإصابات، وتدمير الممتلكات، وتدهور البنية الاقتصادية، وتعطيل الأعمال، الأمر الذي أعاق بشكل مباشر عمل **المؤسسة** ومواصلة نشاطها، مما أدى إلى خسائر يصعب تقديرها، على الرغم من أن دراسة أولية أعدتها شركة كهرباء فرنسا ("EDF") في آب 2021 قدرت تكاليف إعادة بناء وإصلاح مركز التحكم الالكتروني، بشكل محدود، في الطوابق 7 و8 و9 من المبنى الرئيسي **للمؤسسة** بقيمة 2.4 – 2.7 مليون د.أ.، في حين لم يتم تقييم الأضرار وتحديد وقع الأثر المالي للمبنى بالكامل (إيضاح 11). مع العلم بانه قد تم اعداد دراسة اخرى في تموز 2024 قدرت الإصلاحات للمبنى بـ22 مليون د.أ. تتضمن أيضًا تركيب أنظمة اتصالات، تحديث مركز التحكم الالكتروني، وغيرها من النفقات.

علاوةً على ذلك، لاحظنا العديد من النتائج المادية الجوهرية وواجهنا القيود التالية:

1. نظرًا لتعييننا لاحقًا لتاريخ المركز المالي في 31 كانون الأول 2021، فإننا لم نحضر عمليات جرد النقد والمخزون، البالغة أرصدتهما **161,251,784 ل.ل.** (إيضاح 5) و**155,216,275,694 ل.ل.** (إيضاح 9) على التوالي؛
2. علاوة على ذلك، لم يتم لحظ حركة المخزون في السجلات المحاسبية المالية، ولا يمكن تحديد القيمة النقدية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2021 (إيضاح 9)؛ والتي يتوقع تحديدها اثر إتمام عملية التقييم المنتظرة من **المؤسسة**.
3. كما لم نحصل على:

- جدول إشتراكات الضمان الاجتماعي السنوي، وبالتالي لم نتمكن من تحديد مدى دقة تعويضات نهاية الخدمة المقدرة بتاريخ 31 كانون الأول 2021 بمبلغ قدره **70,015,514,927 ل.ل.** (إيضاح 15)، والتي تأثرت أكثر نتيجة انخفاض قيمة العملة (إيضاح 2.3 و3.44)، علاوة على ذلك، لا تزال جداول الاسمي السنوي للضمان الاجتماعي غير مقدمة منذ عام 2017 بسبب عدم تطابق سجل الموظفين بين **المؤسسة** والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، على الرغم من أن التفتيش الأخير الذي غطى الفترة من كانون الثاني 2022 إلى حزيران 2025، أشار إلى عدم دفع مستحقات الإشتراكات، للفترة المذكورة حصريًا، بمبلغ **490,765,158,479 ل.ل.** (إيضاح 10.3) مما يجعل الفترات السابقة غير المدققة معرضة لمزيد من التدقيق من قبل الضمان الاجتماعي، الامر الذي حال دون ابراء ذمة **المؤسسة**؛
- تأكيد اعتمادات من وزارة المالية بقيمة **1,546,803,395,759 ل.ل.** بخصوص "*مساهمات الحكومة اللبنانية*" ومبلغ **37,677,035,507,125 ل.ل.** تتعلق بالسلفات والتسويات من الخزينة اللبنانية (إيضاح 4.10 و5.10)، والذي هو مسألة نزاع بين **المؤسسة** ووزارة المالية حول طبيعة هذه المشاركات فيما اذا كانت حقوق ملكية أو التزامات طويلة الأجل غير متداولة، بالإضافة إلى التأكيدات على أرصدة حسابات التمويل المقدمة من خلال مصرف لبنان؛

- التأكيدات والشروط التعاقدية وتفاصيل تلك القروض المستحقة مع بنك ناتيكسيس– فرنسا والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (AFESD) – الكويت والتي بلغ كل منها في 31 كانون الأول 2021 أرصدة دائنة بقيمة **9,229,629,822 ل.ل.** و**13,852,670,427 ل.ل.** على التوالي (إيضاح 14)؛
- التأكيدات حول الأرصدة مع للشركة التابعة كهرباء قاديشا والتي وردت ضمن تقرير التدقيق الخارجي للعام 2021 بذمم دائنة **للمؤسسة** كقروض وحسابات جارية كل منها في 31 كانون الأول 2021 بقيمة **155,983,610,000 ل.ل.** و**1,447,292,732,000 ل.ل.** على التوالي، علمًا ان ارصدة هذه الحسابات لدى **المؤسسة** كانت بقيمة **282,257,004,941 ل.ل.** لحساب القرض و **318,572,903,000 ل.ل.** للحساب الجاري (إيضاح2.10) مما اظهر فروقات بقيمة **126,273,394,941 ل.ل.** و**1,128,719,829,000 ل.ل.**؛

4. لاحظنا ان البيانات المالية للشركة التابعة كهرباء قاديشا غير مدققة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) كما هو الحال لأحدث تقرير تقييم لها **678,202,212 ل.ل** (إيضاح 1.10 و2.10)؛
5. لاحظنا اختلافات بين أرصدة الموردين المبلغ عنها (إيضاح 12) وخطابات التأكيد الخاصة بهم التي تلقيناها مما أدى إلى اختلافات غير مطابقة كما في 31 كانون الأول 2021 على النحو التالي، لرصيد مدين قدره **5,339,195,381 ل.ل.** ورصيد دائن قدره **69,518,929,160 ل.ل.**، في حين لم نتلق تأكيدات للأرصدة لرصيد دائن صاف قدره **2,547,716,221,910 ل.ل.**؛
6. لم نتمكن من مطابقة حساب مصرف لبنان بالدولار الأمريكي حيث بلغ الرصيد لدى المصرف **2,211,077.61 د.أ.** أي ما يعادل **3,333,199,497 ل.ل.** علمًا ان الرصيد الدفتري الإجمالي بالدولار الأمريكي هو **295,256,541 ل.ل.**، كما لم نلاحظ أي حركة على هذا الحساب بالرغم من أننا وجدنا أن المصرف قد قام بتسوية مبالغ اعتمادات بالدولار الأمريكي **للمؤسسة** خلال السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2021 بمبلغ **722,290,493.19 د.أ.** (إيضاح 7.1)؛
7. لقد لاحظنا اختلافات في تصاريح **المؤسسة** على النحو التالي:

أ. فيما يتعلق بالرواتب والاجور: أظهرت بيانات الرواتب والاجور المعلنة، مع كلٍّ من تصاريح ضريبة الرواتب وجداول اشتراكات الضمان الاجتماعي للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2021، الاختلافات التالية:

الرواتب والاجور المُبلّغ عنها	المبلغ (ل.ل.)
البيانات المالية (إيضاح 21)	157,733,999,704
تصاريح ضريبة الرواتب	112,348,085,734
جداول مساهمات الضمان الاجتماعي	61,052,953,986

يشمل هذا المبلغ المنافع والبدلات الأخرى المدفوعة للموظفين الخاضعين للضمان الاجتماعي من قِبل **المؤسسة**، والبالغة **5,612,455,421 ل.ل.**. في النهاية، اعترض مفتش الضمان الاجتماعي على هذا الرقم، وفرض عليها رسومًا إضافية على هذه المنافع (إيضاح 10.3 و24). تجدر الإشارة إلى أن هذه المنافع والبدلات الإضافية قد تخضع أيضًا لضريبة الرواتب والاجور.

ب. فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة: اختلفت الحسابات المعلنة للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2021 للفصول المالية الأربعة التراكمية مع البيانات المالية للإيرادات والمصروفات الإجمالية على النحو التالي:

الوصف	الإيرادات (ل.ل.)	المصاريف (ل.ل.)
البيانات المالية	655,962,906,107	4,150,001,157,326
تصاريح الضريبة على القيمة المضافة	33,089,511,517	66,430,216,495
الاختلافات	**622,873,394,590**	**4,083,570,940,831**

أساس عدم ابداء الرأي (يتبع)

ان **المؤسسة** غير قادرة على إجراء التعديلات اللازمة على تصاريح الضريبة على القيمة المضافة حتى انتهاء عملية التفتيش الجارية (إيضاح 10.3 و8)؛

ت. فيما يتعلق بأرقام الضمان الاجتماعي المصرح بها: إن رسوم الضمان الاجتماعي المبلغ عنها للسنة المالية 2021 والتي بلغت **14,704,000,000 ل.ل.** تمثل في الواقع رسوم الضمان الاجتماعي للسنة المالية السابقة (إيضاح 21)؛

لم تُحدد **المؤسسة** بعد تأثير هذه التناقضات حيث أن **المؤسسة** ما زالت تقيم نتائج هذا التفتيش للاعتراض عليه في الضمان الاجتماعي للبت به. علاوةً على ذلك، لا يزال يتعين على الشركة تصحيح وضعها الضريبي نتيجةً لذلك، وستكون مُلزمةً بدفع غرامات وعقوبات إضافية لإجراء التعديلات اللازمة على الإقرارات الضريبية.

8. بلغ إجمالي التكاليف والمصروفات المحملة في السنة المالية 2021 والمنسوبة إلى السنة/(السنوات) المالية السابقة أو اللاحقة، **109,418,938,661 ل.ل.** تمثل تعديلات سنوات سابقة على حساب نتائج سابقة مدورة بالإضافة الى مبلغ **12,668,005,261 ل.ل.** تقيدت في العام 2021 كمصاريف موظفين وهي تعود للسنة السابقة؛

9. بلغ إجمالي الإيرادات المصرح عنها في السنة المالية 2021 والمنسوبة إلى السنة/(السنوات) المالية السابقة كتعديلات سنوات سابقة على حساب نتائج سابقة مدورة، والعائدة إلى فواتير الطاقة المقدمة إلى الشركة التابعة كهرباء قاديشا، بلغت **1,644,921 ل.ل.** (إيضاح 19، 2.10، و6.10) في حين بلغت الإيرادات المسجلة في عام 2021 بمبلغ **105,925,160 ل.ل.** تعود إلى السنة المالية السابقة (إيضاح 17.2)؛

10. لم يتم تكوين مخصصات المؤونات في العام 2021 عن:

أ. الذمم المدينة غير المسددة، حيث بلغت مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها العائدة إلى ما قبل العام 2018 فقط **796,309,723,102 ل.ل.** (إيضاح 6) دون اتخاذ مخصصات إضافية قدرت بقيمة **39,168,763,539 ل.ل.**؛

ب. الذمم المدينة والقرض المستحق من الشركة التابعة/شركة كهرباء قاديشا بمبلغ **318,572,903,000 ل.ل.** (إيضاح 2.10) و**282,257,004,941 ل.ل.** (إيضاح 2.10) على التوالي؛

ت. انخفاض قيمة المخزون للأصناف الراكدة والهالكة والمتقادمة، الناجمة عن الاستعانة بمصادر خارجية لمقدمي خدمات التوزيع (DSPs)، والتي بلغت حتى 31 كانون الأول 2021 مبلغ **64,537,240,892 ل.ل.** (إيضاح 9)؛ من ضمنها قيمة المخزون للأصناف الراكدة والهالكة والمتقادمة، والتي يتوقع تحديدها اثر إتمام عملية التقييم المنتظرة من المؤسسة.

11. لم يتم تحميل مصاريف الاستهلاك عن السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2021، ولا عن +10 سنوات مالية سابقة (إيضاح 18.2 و11) والتي يتوقع تحديدها اثر إتمام عملية التقييم المنتظرة من **المؤسسة** (إيضاح 24)؛

12. وجود أرصدة مدورة متعددة ومبلغ عنها لم يتم تسويتها بما في ذلك النتائج المدورة (حقوق الملكية) بمبلغ دائن **1,513,092,779,454 ل.ل.**، الذمم المدينة (الأصول) بمبلغ مدين **119,431,456,725 ل.ل.**، النقد وما شابه (الأصول) بمبلغ مدين **5,132,122,867 ل.ل.**، وأعباء محتسبة مسبقاً (مطلوبات) بمبلغ دائن **380,163,542 ل.ل.**، والذمم الدائنة (مطلوبات) بمبلغ دائن **290,495,449,757 ل.ل.** ويشمل ذلك أيضًا حسابات التسويات المرتبطة بالعمليات النقدية بسبب تدمير السجلات نتيجة انفجار بيروت بمبلغ **16,784,214,110 ل.ل.** (إيضاح 4.3)؛

13. لم يتم اظهار التسويات المرتبطة بالعمليات المصرفية الناشئة قبل العام 2021 والمقدرة بمبلغ دائن صافي قدره **21,004,383,591 ل.ل.** في حسابات **المؤسسة** (إيضاح 5)؛

14. وضع امتيازات منشآت الكهرباء ومنها بحمدون، عاليه وسوق الغرب والتي من المقرر أن تنقل أصولها إلى **المؤسسة** لحين استكمال سلطة الوصاية/وزارة الطاقة والمياه، عملية الانتقال (إيضاح 3.2 و10)؛

أساس عدم ابداء الرأي (يتبع)

15. عدم وجود سجل تفصيلي واضح للأصول الثابتة المادية الأمر الذي لا يسمح بتحديد قيمتها العادلة (إيضاح 18.2 و11) علمًا ان قيمتها الدفترية بلغت **2,950,225,128,000 ل.ل.** كما في 31 كانون الأول 2021 والتي يتوقع تحديدها اثر إتمام عملية التقييم المنتظرة من **المؤسسة** (إيضاح 24)؛
16. لم تحتسب **المؤسسة** حق استخدام الأصول وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 16 بما يتعلق بعقود الإيجار لتعكس الأصول والالتزامات بحسب الفترة التعاقدية (إيضاح 14.2 و22)؛
17. وجود خسائر وهدر في أنظمة إنتاج الطاقة **للمؤسسة** بسبب أوجه القصور المتأصلة في الشبكة، وعمليات السرقة، الناتجة عن التوصيلات غير القانونية والتي لم يتم تقديرها لعدم كفاية المعلومات المالية لعام 2021، بينما بالنسبة لعام 2019، فقد قدر مقدمو خدمات التوزيع (DSPs) الخسائر الإجمالية بنسبة 27.95٪ أي بقيمة **3,906,833,572 كيلوواط/ساعة** ما يقدر الخسائر بقيمة **527,422,532,220 ل.ل.** وفق الكلفة البالغة **135 ل.ل.** لكل **كيلوواط/ساعة** (إيضاح 11.3). وبالمثل، أبلغت شركات توزيع الكهرباء عن خسائر إنتاجية بلغت 41.5٪ لعام 2023، قُدرت بـ4,002 جيجاواط/ساعة، و41.8٪ حتى حزيران 2024، قُدرت بـ2,311 جيجاواط/ساعة. لم تُقدَّر المبالغ النقدية عن خسائر الاستهلاك، ومع ذلك، فقد طُبِّقت أسعار استهلاك جديدة ابتداءًا من تشرين الثاني 2022 لتأمين التمويل للتشغيل وإعادة التأهيل (إيضاح رقم 24)؛
18. لم يتم تحويل حسابي انشاءات مختلفة قيد الإنجاز وانشآت آخرى والتي بلغت قيمها الدفترية كما في 31 كانون الأول 2021 بمبلغ **2,342,804,334,988 ل.ل.** و**1,560,736,443,465 ل.ل.** على التوالي، إلى حساب الأصول الخاص بها عند نقل الملكية وحق الاستخدام (إيضاح 11)؛
19. لم يتم تحويل العقارات المستملكة، بقيمة دفترية بلغت **918,210,000 ل.ل.** كما في 31 كانون الأول 2021، إلى اسم **المؤسسة** عند إنتقال الملكية وحق الإستعمال في السجل العقاري بوزارة المالية (إيضاح 11) ليتم لحظها ضمن بند الأراضي – الأصول الثابتة المادية.

قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إنَّ مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير موضحة أكثر في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق عن تدقيق البيانات المالية. فنحن مستقلون عن **المؤسسة** بتدقيقنا للبيانات المالية وفق المتطلبات الأخلاقية وقواعد السلوك ذات الصلة، وقد أوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفق هذه المتطلبات. كما نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتشكل أساسًا لرأينا.

فقرة توضيحية

دون التعديل في رأينا، نلفت الانتباه إلى الملاحظات التالية التي توضح بشكل وافٍ:

- حالات عدم اليقين المرتبطة بالأزمة الاقتصادية والمالية والنقدية المستمرة في لبنان (إيضاح 1.3 – "بيئة التشغيل")؛
- تأثير انخفاض قيمة العملة وضرورة إعادة صياغة البيانات المالية بأسعار صرف السوق التي تعكس قيمة الليرة اللبنانية (إيضاح 2.3 – "التضخم الجامح ومخاطر صرف العملات الأجنبية")؛
- انتهاك مولدات القطاع الخاص لحقوق الطاقة الحصرية **المؤسسة** (إيضاح 3.3 – "مخاطر تشغيلية")؛
- الأثر الاقتصادي والاجتماعي الذي فرضه الحرب العسكرية الاخيرة (إيضاح 4.3 – "تطورات عسكرية")؛
- الخسائر في الأرواح والإصابات، وتدمير الممتلكات، وتدهور البيئة الاقتصادية، وتعطيل الأعمال، مما أعاق قدرة **المؤسسة** على العمل ومواصلة نشاطاتها، وأدى إلى خسائر مادية ومالية لا يمكن تقديرها (إيضاح 5.3 – "انفجار مرفأ بيروت")؛

فقرة توضيحية (يتبع)

- المخاوف المحيطة بأساس المحاسبة النقدية **المؤسسة** بدلاً من أساس الاستحقاق التي تؤثر على الاعتراف بالإيرادات والمصروفات الاخير (إيضاح 2.1 – "العنوان")؛
- المخاوف المحيطة بتأخير اصدار الفواتير والتحصيل لدى **المؤسسة** (إيضاح 6.3 – "مخاطر الائتمان")؛
- المخاطر المرتبطة بتسوية مدفوعات العملات الأجنبية المترجمة والمسجلة بسعر الصرف الرسمي بدلاً من سعر السوق (إيضاح 2.3 – "التضخم الجامح ومخاطر صرف العملات الأجنبية") مع الأخذ في الاعتبار استمرار انخفاض قيمة العملة إلى 89,500 ل.ل./د.أ. كما في 31 كانون الأول 2023 (إيضاح 7.3 – "مخاطر السيولة")؛
- المخاطر الأساسية المتعلقة بملاءة **المؤسسة** واستمراريتها على المدى الطويل (إيضاح 8.3 – "مخاطر راس المال وحقوق الملكية")؛
- استمرارية الأعمال المتعلقة بالعجز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزامات (إيضاح 9.3 – "مخاطر الأطراف المقربة")؛
- عمليات التفتيش غير المكتملة مع سلطات ضريبة القيمة المضافة والضمان الاجتماعي (إيضاح 10.3 – "مخاطر الأمتثال")؛
- الهدر والخسائر المضمنة في الشبكة الهيكلية لشركة كهرباء لبنان والسرقات المستمرة من التوصيلات غير القانونية (إيضاح 11.3 – "مخاطر أخرى")؛
- تجاوز خسائر **المؤسسة** رأس مالها وحقوق الملكية فيها، كمنشأة مستمرة، بمبلغ **31,623,437,933,075 ل.ل.** كما في 31 كانون الأول 2021 (إيضاح 6.1 – "نتائج سنوات سابقة مدورة")،

قضايا اخرى

نشير إلى أن البيانات المالية **المؤسسة** غير مدققة من 2011–2019 مما يؤدي إلى مخاطر تتعلق بدقة بعض الأرصدة الافتتاحية والمدورة (إيضاح 24)، علمًا ان **المؤسسة** أطلقت استدراج عروض لتدقيق البيانات المالية لهذه السنوات خلال العام 2025.

المتطلبات التنظيمية والامتثال الأخرى

نلفت الانتباه إلى أنه لم يتم الحصول على أي براءات ذمة عامة حديثة من (1) وزارة المالية، التي تقوم حاليًا بإجراء تفتيش على ضريبة القيمة المضافة حتى السنة المالية من 01 كانون الثاني 2019 حتى 31 كانون الأول 2019، مما يحد من قدرة **المؤسسة** على تقديم تصاريحها للفترات اللاحقة (إيضاح 10.3 و8)؛ ولا من (2) الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث شمل التفتيش الأخير الفترة من كانون الثاني 2022 إلى حزيران 2025، واشار إلى وجود مستحقات اشتراكات غير مدفوعة، للفترة المذكورة حصريًا، بمبلغ **490,765,158,479 ل.ل.** (إيضاح 10.3) مما يجعل الفترات السابقة غير المدققة معرضة لمزيد من التدقيق من قبل الضمان الاجتماعي.

قد تخضع حسابات **المؤسسة** للتدقيق من قبل أي من الإدارتين أو كليهما مع العلم أن فترة التدقيق محددة قانونًا بخمس سنوات لوزارة المالية ومن تاريخ آخر تفتيش للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

مسؤوليات الإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية

إن إدارة **المؤسسة** مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لتمكين إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية (هامة)، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ. عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة **المؤسسة** على الاستمرار، والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم تنوي الإدارة تصفية **المؤسسة** أو وقف العمليات، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل المكلفين عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية **للمؤسسة**.

مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية

إنَّ أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية (هامة)، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضمانة من أن تدقيقاً منجزاً وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف دائماً يكتشف الأخطاء الجوهرية عند وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ وتعتبر جوهرية (هامة) إذا كانت، بمفردها أو مجتمعة، يُتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين المتخذة على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من تدقيقنا، وفقًا لمعايير التدقيق الدولية (ISAs)، اتخذنا حكمًا مهنيًا ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق، كما أننا قمنا بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الأخطاء، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر والحصول على تأكيد معقول كافٍ ومناسب لتوفير أساس لرأينا. خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال أعلى من خطر نتيجة واحدة ناتجة عن خطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على تواطؤ أو تزوير أو حذف و/أو تجاوز الضوابط الداخلية؛
- فهم اجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق، من أجل وضع خطة التدقيق وتنفيذ الإجراءات التي تكون كافية ومناسبة لظروف **المؤسسة**. ومع ذلك، لا يُقصد بهذا الفهم إبداء رأي حول فعالية قياسات الرقابة الداخلية؛
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في سياساتها وتقديراتها المحاسبية؛
- تقييم استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية للمحاسبة والحصول على أدلة كافية فيما إذا كان هناك شك جوهري يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير الشكوك حول قدرة **المؤسسة** على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا توصلنا إلى ذلك، فنحن مطالبون بلفت الانتباه إلى الخطابات ذات الصلة في البيانات المالية.

لقد أبلغنا المكلفين عن الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق المخطط له وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور كبيرة في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء تدقيقنا.

كما قدمنا للمكلفين عن الحوكمة بيانًا يفيد بأننا امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية، وأن نتواصل معهم في جميع العلاقات والمسائل الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا.

من بين الأمور التي تم إبلاغ المكلفين عن الحوكمة بها، الأمور ذات الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية والتي تم الإبلاغ عنها على هذا النحو في تقريرنا.

نكشف عن هذه الأمور إلا في حال حظر القوانين و/أو الإجراءات الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقر في الحالات القصوى، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا بسبب العواقب السلبية للقيام بذلك، حيث يتوقع بشكل معقول تفوقها على المصلحة العامة عند الإبلاغ عنها.

القدرة على الاستمرارية

إنّ **المؤسسة** عاجزة عن تسديد التزاماتها بالاضافة الى أن الأمور الواردة أعلاه لها تأثير مادي مباشر وذات أهمية كبرى على وضع **المؤسسة** المالي وقدرتها على الاستمرار ومتابعة نشاطها من قدراتها الذاتية دون الحصول على تمويل ودعم مستمر بمبالغ مهمة من قبل الدولة اللبنانية لتغطية الخسائر (إيضاحات 1.3-"بيئة التشغيل"، 2.3-"التضخم الجامح ومخاطر صرف العملات الأجنبية"، 3.3-"مخاطر تشغيلية"، 4.3-"تطورات عسكرية"، 5.3-"انفجار مرفأ بيروت"، 6.3-"مخاطر الائتمان"، 7.3-"مخاطر السيولة"، 8.3-"مخاطر راس المال وحقوق الملكية"، 9.3-"مخاطر الأطراف المقربة"، 10.3-"مخاطر الأمتثال"، و11.3-"مخاطر أخرى").

مسائل التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت ذات صلة بالبيانات المالية للسنة المالية المذكورة. وباستثناء الأمور الموضحة في فقرتي *أساس عدم ابداء الرأي* و*الفقرة التوضيحية*، فقد قررنا أنه لا توجد مسائل تدقيق رئيسية أخرى يجب الإبلاغ عنها في تقريرنا.

كان الشريك المسؤول عن التدقيق الخبير الاستاذ أنطون أبوسليمان (رقم النقابة 1412).

أبوسليمان وشركاهم
خبراء محاسبة مجازون | إجازة رقم 2005/58
بيروت، في 23 أيلول 2025

إن القيم الواردة ادناه مدرجة بملايين الليرة اللبنانية (ل.ل.)

بيان المركز المالي	إيضاح	2021	2020
النقد وما شابه	5	386,118	102,069
ذمم مدينة	6	4,017,899	4,129,809
دفعات مسبقة وارصدة مدينة أخرى	7	180,991	179,336
الضريبة على القيمة المضافة	8	1,178,206	1,131,435
المخزون والمخازن	9	155,216	168,059
مجموع الموجودات المتداولة		**5,918,430**	**5,710,708**
الاستثمار في شركة تابعة	1.10	24,274	24,274
مستحقات من أطراف مقربة	2.10	318,573	289,787
قروض ممنوحة إلى أطراف مقربة	2.10	282,257	282,257
موجودات ثابتة مادية	11	2,950,225	2,817,856
مجموع الموجودات غير المتداولة		**3,575,329**	**3,414,174**
مجموع الموجودات		**9,493,759**	**9,124,882**
ذمم دائنة	12	3,807,399	1,086,410
دائنون مختلفون واعباء مؤجلة	13	1,069,578	1,050,039
قروض تمويلية متداولة	14	–	2,914
وزارة الطاقة والمياه	3.10	10,721	8,458
مجموع المطلوبات المتداولة		**4,887,698**	**2,147,821**
ذمم أطراف مقربة غير متداولة – سلفات الخزينة	4.10	37,677,036	36,948,101
قروض تمويلية غير متداولة	14	39,790	39,656
المؤونات	15	459,889	68,912
مجموع المطلوبات غير المتداولة		**38,176,715**	**37,056,669**
مجموع المطلوبات		**43,064,413**	**39,204,490**
صافي الموجودات		**(33,570,654)**	**(30,079,608)**
رأس المال	5.1	20	20
مساهمات الدولة اللبنانية	5.10	1,546,803	1,546,803
نتائج سنوات سابقة مدورة – ربح/(خسارة)	6.1 و16	(31,626,431)	(30,598,430)
تعديلات الخسائر المدورة للسنة السابقة		2,992	–
النتيجة الصافية للدورة المالية – ربح/(خسارة)		(3,494,038)	(1,028,001)
مجموع حقوق الملكية الخاصة		**(33,570,654)**	**(30,079,608)**

المهندس الأستاذ كمال حايك رئيس مجلس الإدارة/المدير العام

إن الإيضاحات المرفقة من صفحة 15 الى صفحة 39 هي جزء لا يتجزأ من البيانات المالية وتقرأ معها.

يعتبر قرار مجلس الإدارة رقم ٢٠٢٥/٥٥-٦٧١ تاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٦ بحيثياته وبنوده كافة جزءاً لا يتجزأ من المرفقة على هذا التقرير مع الإشارة الى التحفظات الواردة في البند خامساً من قرار مجلس الإدارة المذكور والطلبات الواردة في البند سادساً من ذات القرار

رئيس مجلس الإدارة
المدير العام
كمال الحايك

مدير الشؤون المالية بالإنابة
زانه الزعني

إن القيم الواردة ادناه مدرجة بملايين الليرة اللبنانية (ل.ل.)

بيان الدخل الشامل	إيضاح	2021	2020
مبيعات الطاقة	17	624,019	959,945
استهلاك الفيول وكلفة شراء الطاقة	18	(1,230,697)	(1,676,074)
هامش الربح		**(606,678)**	**(716,129)**
ايرادات تشغيلية أخرى	19	29,851	27,907
اعمال الصيانة واعباء أخرى	20	(41,965)	(40,429)
رواتب واجور وملحقاتها	21	(157,735)	(123,892)
مصاريف عمومية وإدارية	22	(129,464)	(152,273)
استهلاكات	3.4-18.2	-	-
مؤونات	15.2-18.2	(389,873)	-
النتيجة التشغيلية ربح/(خسارة)		**(1,295,864)**	**(1,004,816)**
ايرادات مالية		2,094	1,200
اعباء مالية	23	(2,200,268)	(24,385)
النتيجة الصافية		**(3,494,038)**	**(1,028,001)**

إن الإيضاحات المرفقة من صفحة 15 الى صفحة 39 هي جزء لا يتجزأ من البيانات المالية وتقرأ معها.

يعتبر قرار مجلس الإدارة رقم ٦٧١-هـ/٢٠٢٢ تاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٦ بحيثياته وبنوده كافة جزءا لا يتجزأ من الموافقة على هذا التقرير مع الإشارة الى التحفظات الواردة في البند خامسا من قرار مجلس الإدارة المذكور والطلبات الواردة في البند سادسا من ذات القرار.

رئيس مجلس الادارة
المدير العام
كمال الحايك

مدير الشؤون المالية بالإنابة
زانه الزعني

بيان التغيرات في حقوق الملكية

	رأس المال	مساهمات الدولة اللبنانية	نتائج سنوات سابقة مدورة	المجموع
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2018	**20**	**1,546,803**	**(28,843,160)**	**(27,296,337)**
النتيجة الصافية للدورة المالية للعام 2019	–	–	(1,755,270)	(1,755,270)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2019	**20**	**1,546,803**	**(30,598,430)**	**(29,051,607)**
النتيجة الصافية للدورة المالية للعام 2020	–	–	(1,028,001)	(1,028,001)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2020	**20**	**1,546,803**	**(31,626,431)**	**(30,079,608)**
النتيجة الصافية للدورة المالية للعام 2021	–	–	(3,494,038)	(3,494,038)
	–	–	2,992	2,992
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2021	**20**	**1,546,803**	**(35,117,477)**	**(33,570,654)**

إن الإيضاحات المرفقة من صفحة 15 الى صفحة 39 هي جزء لا يتجزأ من البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان التدفقات النقدية

	2021	2020
التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي		
صافي النتيجة بعد الضريبة ربح (خسارة)	(3,494,038)	(1,028,001)
تصحيح قيود الإستهلاكات والإطفائات	–	–
تصحيح قيود المؤونات	390,979	1,321
صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي	**(3,103,059)**	**(1,026,680)**
التدفقات النقدية من رأس المال العامل		
(الزيادة) النقص في الذمم المدينة	111,910	(396,990)
(الزيادة) النقص في استرداد الضرائب	(46,771)	(55,926)
(الزيادة) النقص في المدفوعات المقدمة والحسابات المدينة الاخرى	(1,656)	(4,585)
(الزيادة) النقص في المخزون والمخازن	12,843	7,460
الزيادة (النقص) في الذمم الدائنة	2,720,988	344,489
الزيادة (النقص) في الذمم الدائنة الأخرى والأعباء المؤجلة	19,539	1,068
صافي التدفقات النقدية من رأس المال العامل	**2,816,853**	**(104,484)**
صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي ورأس المال العامل	**(286,206)**	**(1,131,164)**
التدفقات النقدية من الإستثمارات		
(الزيادة) النقص في المستحقات من الأطراف المقربة	(28,786)	(56,958)
استملاكات الأصول الثابتة	(132,369)	(205,758)
صافي التدفقات النقدية من الإستثمارات	**(161,155)**	**(262,716)**
التدفقات النقدية من النشاط المالي		
الزيادة (النقص) في المستحقات المتداولة للأطراف المقربة	2,263	4,227
الزيادة (النقص) في المستحقات غير المتداولة للأطراف المقربة	728,935	1,388,380
الزيادة (النقص) في الخسائر المدورة	2,992	–
الزيادة (النقص) في القروض والمطلوبات غير المتداولة الاخرى	(2,780)	(2,775)
صافي التدفقات النقدية من النشاط المالي	**731,410**	**1,389,832**
صافي الزيادة (النقص) في التدفقات النقدية وما يعادلها	**284,049**	**(4,048)**
رصيد أول المدة للتدفقات النقدية وما يعادلها	102,069	106,117
رصيد اخر المدة للتدفقات النقدية وما يعادلها	**386,118**	**102,069**

إن الإيضاحات المرفقة من صفحة 15 الى صفحة 39 هي جزء لا يتجزأ من البيانات المالية وتقرأ معها.

مؤسسة كهرباء لبنان

إيضاحات متممة للبيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

1. معلومات عامة

1.1 التأسيس والوضع القانوني

تم إنشاء مؤسسة كهرباء لبنان بموجب المرسوم رقم16878 بتاريخ10 تموز 1964، كمؤسسة عامة وطنية، ذات طابع صناعي وتجاري. تم تسجيلها في وزارة المالية تحت رقم التعريف الضريبي رقم241559 وكصاحب عمل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تحت رقم 1551002.

2.1 العنوان

يقع المكتب الرئيسي لمؤسسة كهرباء لبنان في بيروت – شارع النهر – مار مخايل ولديها العديد من الفروع والمحطات والشبكات الكهربائية المنتشرة في جميع الأراضي اللبنانية.

3.1 مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من سبعة أعضاء من بينهم رئيس مجلس الإدارة تعينهم الحكومة اللبنانية لمدة 3 سنوات ويكلفوا بإدارة شؤون **المؤسسة** التي تخضع لسلطة وصاية وزارة الطاقة والمياه وفقًا للمادة رقم 10 من المرسوم 16878.

4.1 الهدف

إن النشاط الرئيسي **للمؤسسة** هي حصرية توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية على كافة الأراضي اللبنانية.

5.1 رأس المال

بلغ رأس مال **المؤسسة 20,000,000 ل.ل.** كما في 31 كانون الأول 2021 (2020 – 20,000,000 ل.ل.).

6.1 نتائج سنوات سابقة مدورة

النتائج المدورة هي الأرباح/(الخسائر) المدورة من السنوات السابقة. وبلغ الرصيد الافتتاحي للنتيجة المدورة، كما في 01 كانون الثاني 2021، خسائر بقيمة **(31,626,430,854,086) ل.ل.** وفي نهاية السنة في 31 كانون الأول 2021، خسائر بقيمة **(35,117,476,184,294) ل.ل..**

7.1 عملة الإبلاغ

إنّ عملة الإبلاغ هي الليرة اللبنانية (ل.ل.). ويتم استخدامها في العمليات اليومية كعملة وظيفية مع عمليات آخرى تتم بالعملات الأجنبية للحصول على الموارد والخدمات الأجنبية. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جاءت إجمالي التدفقات النقدية **للمؤسسة** بالليرة اللبنانية، في حين لم يكن هناك أية تدفقات نقدية بالدولار المحلي (المعرف بـ"اللولار المصرفي") الخاضعة لضوابط غير رسمية على رأس المال (يمكن احتسابها بسعر 15,000 ل.ل./د.أ. بعد تعميم مصرف لبنان رقم 151 – إيضاح 6.3). أما بالنسبة للتدفقات الخارجية، فقد قامت مؤسسة كهرباء لبنان بالدفع بعملات متعددة وتحديدًا لموردي السلع والخدمات على النحو التالي: 100٪ ل.ل.، 0٪ د.أ.، و0٪ يورو.

لمتابعة صرف العملات الأجنبية، راجع الإيضاح 8.2.

2. ملخص السياسات المحاسبية المعتمدة

إن السياسات المحاسبية المعتمدة في إعداد هذه البيانات المالية واردة أدناه.

1.2 العرف المحاسبي في الإعداد

تم إعداد البيانات المالية **للمؤسسة** وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ووفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية عملًا بممارسات المحاسبة على أساس الاستحقاق. قد يتطلب إعداد البيانات المالية بما يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب من الإدارة ممارسة حكمها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية **للمؤسسة** (إيضاح 3.4). يتم اظهار التغييرات في السياسات المحاسبية بأثر رجعي ما لم يكن ذلك غير عملي أو ما لم يحدد معيار آخر أحكامًا محددة. وبنفس الطريقة، فإن التغييرات في التقديرات المحاسبية والناتجة عن معلومات أو تطورات جديدة لا تعد تصحيحات للأخطاء. يتم الاعتراف بتأثير التغيير في التقدير المحاسبي مستقبليًا من خلال إدراجه في بيان الدخل الشامل في:

- فترة التغيير، إذا كان التغيير يؤثر على تلك الفترة فقط؛ أو
- فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا أثر التغيير على كليهما.

ما لم يكن من غير العملي تحديد آثار الخطأ، عند اكتشافه، تصحح **المؤسسة** أخطاء الفترة السابقة المادية بأثر رجعي من خلال إعادة اظهار المبالغ المقارنة للفترة او الفترات السابقة.

تصنف وتعرض **المؤسسة** المطلوبات والموجودات ضمن بيان مركزها المالي كحسابات متداولة وغير متداولة.

عنصر	متداولة (عندما يكون)	غير متداولة
موجودات	• من المتوقع أن يستحق أو من المقرر بيعه أو استهلاكه في دورة التشغيل العادية؛ • يحتفظ بها لغرض المتاجرة؛ • من المتوقع أن يستحق خلال اثني عشر شهرًا بعد فترة التقرير؛ أو • النقد أو ما يعادله ما لم يتم حظر تداوله أو استخدامه لتسوية مطلوبات لمدة اثني عشر شهرًا على الأقل بعد فترة التقرير.	يتم تصنيف جميع الموجودات الأخرى على أنها غير متداولة.
مطلوبات*	• ومن المتوقع أن يتم تسديدها أو تسويتها في دورة التشغيل العادية؛ • يحتفظ بها لغرض التداول؛ • ومن المقرر تسديدها أو تسويتها خلال اثني عشر شهرًا بعد فترة التقرير؛ أو • لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهرًا على الأقل بعد فترة التقرير.	يتم تصنيف جميع المطلوبات الأخرى على أنها غير متداولة.

* إن شروط التزام المطلوبات التي يمكن، حسب اختيار الطرف الآخر، أن تؤدي إلى تسويتها عن طريق إصدار آلية لحقوق الملكية لا تؤثر على تصنيفها.

2.2 المقارنة

عند الضرورة تم إعادة تصنيف الأرقام المقارنة لتتوافق مع التغيرات في العرض في السنة الحالية.

3.2 الإمتيازات

قبل تأسيس مؤسسة كهرباء لبنان كمؤسسة حكومية موحدة تملك حصرية توزيع الطاقة الكهربائية على كافة الأراضي اللبنانية، كانت الحكومة قد أعطت بعض الإمتيازات للبلديات حقوق لتشغيل محطات توليد الطاقة وتأسيس شبكات توزيع في مناطق جغرافية محددة. تشمل هذه الإمتيازات نهر الجوز، بحمدون، زحلة، الشركة الفينيقية لقوات نهر ابراهيم، محول التوتر العالي، جبيل، نهر البارد، عاليه وسوق الغرب. إلا أنّ اتفاقيات هذه الإمتيازات قد انتهت صلاحيتها لذلك يجب تحويل كامل ميزانيات من مطلوبات وموجودات وحقوق وموجبات تلك الإمتيازات إلى **المؤسسة** بواسطة وزارة الطاقة والمياه. غير أن هذا التدبير بقى معلقًا بإستثناء المؤسسات التالية: جبيل، الشركة الفينيقية لقوات نهر إبراهيم، نهر البارد، ونهر الجوز التي ما زال العقود معها سارية المفعول. أما شركة كهرباء قاديشا فإن **المؤسسة** تمتلك أغلبية أسهمها.

4.2 منافع وتعويضات الموظفين

تشمل منافع وتعويضات الموظفين كافة أشكال البدلات التي يتقاضاها الموظف من رب العمل لقاء تقديم خدمات أو عند انتهاء الخدمة. كما، وعملًا بأحكام قانون الضمان الاجتماعي، فإن كل من **المؤسسة**، بصفتها رب العمل، والموظف، يسددان إشتراكات للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي بفروعه الثلاثة على أساس رواتب الموظفين، مع مراعاة الحد الأقصى على الإشتراكات، المطبقة على النحو التالي:

فرع	الحد الأقصى الشهري (ل.ل.)	معدل الإشتراكات %		مجموع معدل الإشتراكات %
		المؤسسة	الموظف	
مرض وأمومة	2,500,000	8.0	3.0	11.0
تعويضات عائلية	1,500,000	6.0	–	6.0
تعويضات نهاية الخدمة	لا يوجد	8.5	–	8.5
مجموع معدل الإشتراكات %	–	**22.5**	**3.0**	**25.5**

يتم احتساب اشتراكات الضمان الاجتماعي ضمن حساب رواتب الموظفين.

وعملاً بأحكام قانون العمل اللبناني وقانون الضمان الإجتماعي والقوانين الأخرى المرعية الإجراء، يتم إحتساب تعويض نهاية الخدمة للموظفين إستنادًا إلى معدل راتب الشهر الأخير (يتضمن الراتب كل التقديمات النقدية والعينية للموظفين) وعلى أساس شهر واحد عن كل سنة ويتم سنويًا تكوين المؤونة الكافية لتغطية الفارق بين المبالغ المدفوعة سابقًا إلى الضمان والمبالغ المستحقة للموظفين حتى نهاية السنة المالية المختصة. حيث إن الإشتراكات المستحقة والمدفوعة للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي عن تعويض نهاية الخدمة والتي تمثل دفعات على حساب هذا التعويض تحتسب على أساس 8٪ من مداخيل الموظفين. أما التعويضات النهائية التي تستحق عند إكمال عشرين سنة خدمة أو عند بلوغ الموظف سنًا معينًا او عندما يترك الموظف العمل المأجور، تدفع **المؤسسة** الفرق فيما بين المبالغ المحتسبة والمستحقة والمبالغ المدفوعة سابقًا على الحساب.

5.2 الاقرار بالمصاريف

يتم تسجيل المصاريف على أساس الاستحقاق المحاسبي. حيث يتم ترحيل جميع الإيرادات المحصلة خلال السنة والمنسوبة إلى سنوات مالية لاحقة في بيان المركز المالي كحسابات تسوية – دائن، وبالمثل، يتم ترحيل جميع المصاريف المدفوعة مقدمًا المنسوبة إلى سنوات مالية لاحقة في بيان المركز المالي كحسابات تسوية – مدينة.

6.2 القيمة العادلة

يعرّف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 13 بأن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق لتحديد قيمة المعاملة في تاريخ القياس. لتحديد القيمة العادلة، تستخدم **المؤسسة** الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير المطلوبات أو الموجودات في ظل ظروف السوق الحالية، بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمخاطر. ونتيجة لذلك، فإن نية **المؤسسة** في الاحتفاظ بأصل أو تسوية التزام أو الوفاء به ليست ذات صلة عند تحديد القيمة العادلة. يحق **للمؤسسة** إعادة تقييم أصولها الثابتة المادية وفق معيار المحاسبة الدولي (IAS) 16.

7.2 الأدوات المالية

تشمل الأدوات المالية النقد وما شابه كالحسابات المصرفية بالإضافة إلى الذمم المدينة والدائنة والأعباء الواجب توزيعها على عدة دورات مالية والأعباء المستحقة والغير مدفوعة والايرادات المحتسبة مسبقًا والضرائب والمطلوبات. ونظرًا لطبيعة هذه الحسابات، تعتبر قيمتها الدفترية تساوي قيمتها العادلة.

الأدوات المالية (يتبع) ووفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) 9، تعترف **المؤسسة** بأصل مالي أو التزام مالي في بيان المركز المالي عندما تصبح طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة المالية. عند الإقرار الأولي، في حالة الأصل المالي أو الالتزام المالي غير المدرج بالقيمة العادلة، تقيّم **المؤسسة** أصلًا ماليًا أو التزامًا ماليًا بقيمته العادلة زائدًا أو ناقصًا تكاليف المعاملة التي يمكن أن تنسب مباشرة إلى اقتناء أو إصدار الأصل المالي أو الالتزام المالي لتلحظه كربح أو خسارة في بيان الدخل الشامل.

8.2 تحويل العملات الأجنبية

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقيدة بالعملات الأجنبية في بيان المركز المالي بتاريخ المركز المالي إلى عملة الإبلاغ بالأسعار الرسمية السائدة في نهاية السنة مع الاعتراف بالفرق الناتج كفروقات صرف في بيان الدخل الشامل (إيضاح 2.3 و3.4). كما يتم تسجيل الأصول الثابتة المدفوعة بالعملات الأجنبية بعملة الإبلاغ بالسعر السائد في تاريخ المعاملة.

يتم تسجيل الإيرادات والمصاريف بالعملات الأجنبية بعملات الإبلاغ بالأسعار السائدة في تواريخ المعاملات، باستثناء الرواتب والأجور المدفوعة بعملات أجنبية، حيث يتم الإعتراف بأي فروق إيجابية أو سلبية في الصرف ناتجة عن تسوية أو تحويل الحسابات بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الشامل. أما الأصول الثابتة المادية المشتراة بعملات أجنبية، تقيد بالليرة اللبنانية وفق سعر الصرف السائد بتاريخ العملية.

9.2 اضمحلال قيمة الأصول

في تاريخ كل تقرير، تتم مراجعة الممتلكات والمعدات والموجودات الثابتة غير المادية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن تلك الأصول قد تعرضت لانخفاض في قيمتها. إذا كان هناك مؤشر على انخفاض محتمل في القيمة، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد لأي أصل متأثر (أو مجموعة من الأصول ذات الصلة) ومقارنتها بقيمتها الدفترية. إذا كانت القيمة المقدرة القابلة للاسترداد أقل، يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى قيمتها المقدرة القابلة للاسترداد، ويتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة على الفور في بيان الدخل الشامل.

وبالمثل، في تاريخ كل تقرير، يتم تقييم المخزون لتحديد مدى اضمحلال قيمة المخزون عن طريق مقارنة القيمة الدفترية لكل بند من بنود المخزون (أو مجموعة من البنود المتشابهة) مع سعر البيع ناقصًا تكاليف استكمال الأصل وبيعه. وفي حال اضمحل المخزون (أو مجموعة من البنود المتشابهة)، تخفض القيمة الدفترية الى قيمة المبيع ناقصًا تكاليف استكمال الأصل وبيعه حيث يلحظ هذا الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الشامل. اما إذا انعكست خسارة انخفاض القيمة لاحقًا، فتتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو مجموعة الأصول ذات الصلة) إلى التقدير المعدل لقيمته القابلة للاسترداد (سعر البيع ناقصًا تكاليف الإكمال والبيع، في حالة المخزون)، ولكن ليس في زيادة المبلغ الذي كان سيتم تحديده في حالة عدم الاعتراف بخسارة انخفاض في القيمة للأصل (مجموعة الأصول ذات الصلة) في السنوات السابقة. يتم إثبات عكس خسارة انخفاض القيمة مباشرة في بيان الدخل الشامل.

10.2 الأصول الثابتة غير المادية

يتم تحديد قيمة الأصول الثابتة غير المادية مبدئيًا بالتكلفة. بعد الاقرار الأولي، تقوم **المؤسسة** عادة بقياس الأصل الثابة غير المادي بالتكلفة دون الاستهلاك المتراكم. وقد يختار تحديد قيمة الأصل بالقيمة العادلة في حالات نادرة عندما يمكن تحديد هذه القيمة العادلة بالرجوع إلى سوق نشط.

يتم إطفاء الأصل الثابة غير المادي ذو العمر الإنتاجي المحدود ويخضع لاختبار انخفاض القيمة. لكن لا يتم إطفاء الأصل الثابة غير المادي ذو العمر الإنتاجي الغير محدد، ولكن يتم اختباره سنويًا لتحديد الانخفاض في القيمة. عندما يتم التخلص من أصل ثابت غير مادي، يتم ادراج الربح أو الخسارة من البيع في بيان الدخل الشامل.

11.2 المخزون

يقيم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، حيث أن صافي القيمة القابلة للتحقق هي (Net realizable value) هي السعر المقدر للبيع في سياق النشاط العادي مطروحًا منه التكاليف المقدرة للإكمال والتكاليف الضرورية المقدرة لإتمام عملية البيع.

أما كلفة المخزون فيشمل كافة تكاليف الشراء، وتكاليف التحويل (اليد العاملة والتكاليف الإنتاجية المباشرة)، والتكاليف الآخرى المتكبدّة لغاية وصول المخزون إلى حالته الحاضرة وموقعه الحالي. تحدد هذه الكلفة وفق:

- كلفة محددة لكل بند من بنود المخزون الغير قابلة للتبديل؛ و
- السعر الوسطي للأصناف العادية والقابلة للتبديل.

عندما يباع أو يستهلك المخزون تقيد قيمة المخزون المدرجة كمصروف في الفترة التي تم الإقرار بالإيرادات المرتبطة به.

12.2 استثمارات في منشآت تابعة

تمثل المنشأة التابعة تلك الخاضعة لسيطرة **المؤسسة**، حيث أن جوهر العلاقة بين **المؤسسة** والمنشأة التابعة تبين أن المنشأة التابعة خاضعة لسيطرة **المؤسسة** أي يوجد تبعية. تعتبر المنشأة تابعة **للمؤسسة** عندما تكون **المؤسسة** معرضة، أو لها حقوق، من عائدات المنشأة من خلال علاقتها مع المنشأة وقدرتها على التأثير على عائداتها. لغرض تحديد التبعية ينظر إلى:

- هدف وهيكلية المنشأة؛
- تعريف وتحديد نشاط المنشأة وكيفية اتخاذ القرارات لإدارة أنشطة المنشأة التابعة؛
- فيما إذا بإمكان **المؤسسة** توجيه أنشطة المنشأة التابعة؛
- فيما إذا تكون **المؤسسة** معرضة، أو لها حقوق، من عائدات المنشأة من خلال علاقتها مع المنشأة وقدرتها على التأثير على عائداتها؛
- فيما إذا لدى المنشأة التابعة القدرة على التأثير على عائدات استثمار **المؤسسة**؛

تقوم **المؤسسة** بشكل مستمر بتقييم علاقات التبعية في ظل تقلب الحقائق والوقائع. تقيد الاستثمارات في المنشآت التابعة على أساس الكلفة ويعاد النظر بها للتأكد من مدى اضمحلال هذه القيمة. في حال توفر أسباب اضمحلال القيمة، يتم لحظ قيمة هذا الاضمحلال في بيان الدخل الشامل أي عندما تكون قيمة الاسترداد على الاستثمار أدنى من كلفة الاستثمار الأساسية. عند التفرغ من استثمارات في منشآت تابعة، تقيم **المؤسسة** قيمة هذه الاستثمارات وفق القيمة العادلة. تقيد الفروقات فيما بين القيمة العادلة لاستثمارات **المؤسسة** وعائدات التفرغ عن هذه الاستثمارات في بيان الدخل الشامل.

13.2 استثمارات في منشآت زميلة

المنشأة الزميلة هي المنشأة التي تمارس عليها **المؤسسة** كمستثمر تأثيرًا هامًا، ولكن ليس **للمؤسسة** سيطرة أو سيطرة مشتركة على سياسات المنشأة الزميلة، عبر المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية لهذه المنشأة. التأثير الهام هو صلاحية المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية للجهة المستثمر بها وليس سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات. تقيد الاستثمارات في المنشآت التابعة وفق الكلفة، وحيث يلزم، ناقص أي قيمة تمثل اضمحلال في الكلفة.

14.2 عقود الإيجار

يتم الإقرار بعقد الإيجار وفق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) 16، عندما تتجاوز الفترة التعاقدية 12 شهرًا، إلا في حال كانت قيمة الأصل متدنية. يتوجب على المستأجر أولًا اثبات الحق في استخدام الأصل، مما يمثل حقوق المستأجر في استخدام الأصل الأساسي، وثانيًا الالتزام المالي، مما يمثل واجبات المستأجر لتسديد دفعات الإيجار ابتداءًا من تاريخ بدء مفعول العقد.

15.2 المؤونات

يتم الاعتراف بالمؤونات عندما يكون لدى **المؤسسة** التزام حالي، قانوني أو ضمني، نتيجة لأحداث سابقة ومن المرجح أن ينتج عنه تدفق خارجي للموارد المالية لتسوية الالتزام حيث يمكن تقدير المبلغ بشكل موثوق وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي *37 – المخصصات والالتزامات الطارئة والأصول المحتملة*، حيث تشتمل "تكلفة الوفاء" بالعقد على "التكلفة التي تتعلق مباشرة بانفاذ العقد".

16.2 ذمم الأطراف المقربة

يتم إثبات الذمم المدينة/الدائنة للأطراف المقربة بقيمة المعاملات المحققة ويتم عرضها بشكل منفصل. جزء كبير من موجودات ومطلوبات **المؤسسة** مع أطراف مقربة ويتم اشتقاقها من أنشطة مع هذه الأطراف في سياق الأعمال العادية. يجوز للأطراف المقربة الدخول في معاملات لن تفعلها الأطراف الغير مقربة. أيضًا، قد لا تتأثر المعاملات بين الأطراف المقربة بنفس الشروط والأحكام والمبالغ مثل المعاملات بين الأطراف الغير مقربة. وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS) 24، تحدد **المؤسسة** الطرف المقرب على أنه شخص (طبيعي) أو كيان (معنوي) مرتبط بالمنشأة المسؤول عن إعداد التقارير:

- يرتبط أي شخص أو فرد مقرب من عائلة ذلك الشخص بمنشأة مسؤول عن التقارير إذا كان لهذا الشخص سيطرة أو سيطرة مشتركة أو تأثير كبير على المنشأة أو كان عضوًا في موظفي إدارتها الرئيسيين؛
- تكون المنشأة ذات صلة بمنشأة معدة للتقرير إذا كانت، من بين ظروف أخرى، شركة أم، أو شركة تابعة، أو فرع لشركة تابعة، أو شركة زميلة، أو مشروع مشترك للمنشأة الذي يعد التقرير، أو كانت خاضعة للسيطرة أو السيطرة المشتركة أو متأثرة أو تدار بشكل كبير من قبل شخص من الأطراف المقربين.

17.2 الاقرار بالايرادات

تمثل الإيرادات كافة إصدارات الفواتير مقابل استهلاك من انتاج الطاقة المنخفضة والوسطية والعالية بعد الخصم. تتحقق الإيرادات في الفترة المالية حيث تصبح جميع المخاطر والمكافآت المرتبطة بمعاملات تحقيق الايراد من مسؤولية العميل. للامتثال للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 15، فإن **المؤسسة**:

- تحدد التزامات الأداء في العقد وسعر المعاملة؛
- تخصص سعر المعاملة لكل التزام أداء على أساس أسعار البيع النسبية المستقلة لكل سلعة أو خدمة مميزة موعودة في العقد؛
- تقر بالإيرادات عندما يتم الوفاء بالتزام الأداء عن طريق تحويل سلعة أو خدمة متعهد بها إلى العميل (أي عندما يحصل العميل على السيطرة على تلك السلعة أو الخدمة)؛
- تختار، بالنسبة لالتزام أداء يتم الوفاء به بمرور الوقت، مقياسًا مناسبًا لتحديد مقدار الإيرادات التي يجب الاقرار بها عند استيفاء التزام الأداء.

18.2 الأصول الثابتة المادية

تسجل الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ويتم إستهلاكها على مدى حياتها العملي بإتباع طريقة القسط الثابت بحسب النسب التالية:

الأصل	النسبة %	الأصل	النسبة %
المنشآت والمعدات	5-2	الأجهزة والبرامج المعلوماتية	50-20
الأبنية والمنشآت المشادة بمادة الباطون	5-2	الإنشائات المعدنية	20-6
أعمال الديكور والترميم	20-6	المنشآت والآلات الصناعية	25-8
التجهيزات والمعدات الفنية	25-10	المعدات والبرامج المعلوماتية	50-20
آليات النقل	20-6	الأثاث والمفروشات	25-8

الأصول الثابتة المادية (يتبع) أما التكلفة التاريخية فتشمل:

- سعر الشراء، بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب الشراء غير القابلة للاسترداد، بعد خصم الخصومات والتخفيضات التجارية؛
- أي تكاليف مباشرة لوضع الأصل في الموقع والوضع اللازم ليكون قادرًا على التشغيل بالطريقة التي تقصد بها الإدارة؛
- التكاليف المقدرة لتفكيك وإزالة الأصل واستعادة الموقع الذي يقع فيه، ما لم تكن تلك التكاليف تتعلق بمخزون منتج خلال تلك الفترة؛
- ويتم تحميل مصاريف إصلاح وصيانة الأصول الثابتة المادية على بيان الدخل الشامل للسنة التي تم تكبدها فيها. ووفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 05، يجب تصنيف الأصل غير المتداول والمعد للبيع كأصل معد للبيع إذا كان سيتم استرداد قيمته الدفترية من خلال البيع بدلاً من الاستخدام المستمر. يجب قياس أي أصل محتفظ به للبيع بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع، أيهما أقل؛ ويتوقف استهلاك الأصول المذكورة عند الاحتفاظ بها للبيع.

تعرض **المؤسسة** منفصلًا في بيان المركز المالي للأصول المصنفة للبيع كما وللموجودات والمطلوبات المدرجة للبيع؛ كما وتعرض بشكل منفصل في بيان الدخل الشامل لنتائج العمليات المتوقفة.

19.2 الذمم التشغيلية المدينة والذمم الاخرى

يتم إثبات الذمم التشغيلية المدينة بالتكلفة ناقصًا أي مؤونات للديون المشكوك في تحصيلها (إن وجدت). يتم تحديد مؤونات الديون المشكوك في تحصيلها في نهاية العام اعتمادًا على خبرة الإدارة والمعلومات المتوفرة لديها لتعديل مؤونات السنة السابقة حيث يتم تسجيل أي فرق في بيان الدخل الشامل.

يتم شطب جميع الذمم المدينة إما جزئيًا أو كليًا عندما تتوقف **المؤسسة** عن متابعة الاسترداد. إذا كان المبلغ المراد شطبه أكبر من مخصص الخسارة المتراكم، يتم التعامل مع الفرق أولًا كإضافة إلى المخصص الذي يتم تطبيقه بعد ذلك على إجمالي القيمة الدفترية. يتم قيد أي مبالغ مستردة لاحقة وفقًا للمعايير المعمول بها ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل.

20.2 الذمم التشغيلية الدائنة والذمم الاخرى

الذمم التشغيلية الدائنة هي التزامات بالدفع مقابل تكلفة السلع والخدمات المستلمة من الموردين خلال الدورة المالية العادية للأعمال. تشمل الذمم الدائنة الأخرى ذمم الموظفين والحكومة والهيئات العامة الأخرى.

21.2 ضريبة القيمة المضافة

عندما تكون ضريبة القيمة المضافة قابلة للتطبيق، يتم الاعتراف بالإيرادات والمصاريف والموجودات والمطلوبات بالقيمة الصافية دون قيمة الضريبة على القيمة المضافة باستثناء الحالات التي تكون فيها هذه الضريبة متكبدة على شراء الأصول أو الخدمات غير قابلة للاسترداد، ففي هذه الحالة يتم الاعتراف بضريبة القيمة المضافة على أنها جزء من تكلفة حيازة الأصل، أو جزء من بند المصاريف حسب الاقتضاء كما وبالنسبة للذمم المدينة والدائنة المدرجة شاملة مبلغ ضريبة القيمة المضافة. إن معدل ضريبة القيمة المضافة الحالي ثابت بنسبة 11٪.

3. إدارة المخاطر

تتعرض أنشطة **المؤسسة** لمخاطر محتملة معينة قد تؤثر على أدائها، لذا تتبنى **المؤسسة** اجراءات إدارة المخاطر المناسبة لتقليل الآثار السلبية المحتملة لهذه المخاطر على النحو التالي:

1.3 بيئة التشغيل

شهدت بيئة التشغيل في لبنان منذ الربع الأخير من عام 2019، أحداثًا مترابطة خطيرة أدت إلى أزمة مالية ونقدية واقتصادية بالإضافة إلى ركود عميق الذي وصل إلى مستويات غير مسبوقة. فبعد ان فرضت المصارف اللبنانية في هذه الفترة ضوابط غير رسمية على رأس المال، وقيّدت الوصول إلى حسابات العملات الأجنبية، وتحويلات خارجية محدودة، تلاها إعلان مجلس الوزراء اللبناني بتاريخ

بيئة التشغيل (يتبع) 23 آذار 2020 توقفها عن سداد السندات المقومة بالعملات الأجنبية، على اثرها خفضت جميع وكالات التصنيف العالمية لبنان إلى مستوى التعثر، كما والحكومة والمصارف والمؤسسات المالية الأخرى مما أدى إلى ابطال قدرة الحكومة اللبنانية والقطاع المصرفي على الاقتراض من الأسواق العالمية.

نتيجة ذلك، ومنذ بداية الازمة في العام 2019، وضعت المصارف قيود غير رسمية على الودائع، والولوج الى الحسابات، والتحاويل الخارجية، بالإضافة الى تخفيض سقوف الائتمان للزبائن والسحوبات بالليرة اللبنانية والاقتراض بما يعرف بـ"الكابيتال كونترول"، مما ادى الى التخبط في الدورة الاقتصادية، وإلى تقليص حجم الشركات او اقفالها او افلاسها، وارتفاع نسب البطالة والفقر الى مستويات غير مسبوقة وظهور أسواق متوازية لصرف العملة اللبنانية منحرفة بشكل ملحوظ عن السعر الرسمي استدلالًا على هبوط العملة.

إن القيود الغير رسمية على رأس المال التي فرضتها المصارف اللبنانية على حسابات المودعين قبل تشرين الأول 2019 أودت الى ان تكون هذه الحسابات بحكم المتعثرة جزئيًا، مما أدى إلى ظهور نوع آخر من الحسابات بعد تشرين الأول 2019 والخالية من ضوابط رأس المال والتي اسميت بـ"الأموال الطازجة" (إيضاح 6.3).

بالتوازي مع هذه الاحداث، وجهت الحكومة اللبنانية طلبًا رسميًا للحصول على دعم من صندوق النقد الدولي ضمن خطة التعافي المالية التي تمت الموافقة عليها في 30 نيسان 2020، والتي تضمنت من بين بنود أخرى، إعادة النظر في سياسة تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية، وإعادة هيكلة الدين العام، وإعادة هيكلة النظام المالي والقطاع المصرفي، والمساعدات المالية الدولية. علمًا ان الموافقة على التمويل من صندوق النقد الدولي مشروطة بتفعيل الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة القطاع المالي، الامر الذي تم تأجيله حتى تشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات النيابية في 15 ايار 2022. علاوةً على ذلك، لم يصدق المجلس النيابي على الأمور المشار إليها أعلاه لإقرارها، بما في ذلك مشروع قانون "الكابيتال كونترول" مراقبة رأس المال الذي تم معارضته مرارًا في الماضي.

وبالتالي، فإن استمرار الأزمة الاقتصادية في لبنان، وعدم توفر التمويل، وفرض ضوابط غير رسمية على رأس المال، إلى جانب عدم الاستقرار السياسي وعرقلة اتخاذ القرارات، قد يؤدي إلى مزيد من التدهور في الاقتصاد مما يؤثر على الأداء المالي المستقبلي **للمؤسسة**.

تراقب الإدارة عن كثب بيئة التشغيل، بما في ذلك المؤشرات الرئيسية في عملياتها، من أجل تقليل المخاطر التي تواجه **المؤسسة** في لبنان وأداءه المالي المستقبلي بالإضافة إلى كافة العمليات التي تقوم بها **المؤسسة** بالليرة اللبنانية.

2.3 التضخم الجامح ومخاطر صرف العملات الأجنبية

اعتبارًا من 31 كانون الأول 2021، تم استيفاء جميع الشروط لكي تعد البيانات المالية **للمؤسسة** بموجب معيار المحاسبة الدولي (IAS) 29 *"التقارير المالية في الاقتصادات شديدة التضخم"*. يعتمد هذا المعيار على (1) معدلات التضخم التراكمية والتي اصدرها مكتب الإحصاء الوطني اللبناني والتي بلغت 154.8% و146.0% على التوالي، كما في 31 كانون الأول 2021 و2020، إلى جانب (2) مؤشرات نوعية أخرى كتدهور الوضع الاقتصادي وضوابط العملة، التي تؤكد أيضًا أن اقتصاد لبنان مفرط التضخم لأغراض اعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 أو بعده. يتطلب هذا المعيار إعادة بيان البيانات المالية لأي منشأة، تكون عملته الوظيفية لاقتصاد مفرط التضخم، وفق القوة الشرائية الحالية في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير (إيضاح 6.3).

تتلخص آثار تطبيق المعيار 29 فيما يلي:

- لا يتم إعادة بيان البنود النقدية بقدر ما تم التعبير عنها بالفعل من حيث وحدة القياس الحالية للعملة في تاريخ إقفال فترة التقرير. في فترة التضخم، يؤدي الاحتفاظ بالأصول النقدية إلى فقدان القوة الشرائية، كما يؤدي الاحتفاظ بالالتزامات النقدية إلى زيادة في القوة الشرائية. يجب إدراج صافي الربح أو الخسارة النقدية كدخل للفترة التي تم الإبلاغ عنها؛

- **التضخم الجامح ومخاطر صرف العملات الأجنبية (يتبع)** لا يجوز إعادة بيان البنود غير النقدية المسجلة بالقيمة الحالية كما في نهاية فترة التقرير لعرضها في الميزانية العمومية، ولكن يجب إكمال عملية إعادة البيان من أجل تحديد القوة الشرائية الحالية في نهاية فترة التقرير الدخل المستمد من هذه البنود غير النقدية؛
- يتم إعادة بيان البنود غير النقدية المدرجة بالتكلفة التاريخية أو بالقيمة الحالية لتاريخ ما قبل نهاية فترة التقرير باستخدام معاملات تعكس التباين المسجل في المستوى العام للأسعار من تاريخ الاقتناء أو إعادة التقييم حتى تاريخ فترة التقرير، ومن ثم مقارنة المبالغ المعاد بيانها لهذه الأصول مع القيم القابلة للاسترداد؛
- في بداية السنة الأولى من تطبيق طريقة إعادة بيان البيانات المالية من حيث وحدة القياس الحالية، يتم، لاغراض المقارنة، إعادة بيان البيانات المالية للسنة المالية السابقة من حيث وحدة القياس الحالية في نهاية فترة التقرير الحالية. يجب أيضًا إعادة بيان مكونات حقوق الملكية، باستثناء احتياطي الأرباح المدورة والمحجوزة واحتياطي الأرباح المدورة والمحجوزة غير الموزعة. انطلاقًا من هنا، يتم تحديد مبلغ احتياطي الأرباح المدورة والمحجوزة غير الموزعة باحتساب الفرق بين (1) صافي الأصول المعاد بيانها من تاريخ تطبيق طريقة إعادة بيان البيانات المالية، و(2) المكونات الأخرى لحقوق الملكية الافتتاحية بمجرد إعادة بيان جميع مكونات حقوق الملكية المتبقية؛
- اعتبارًا من تاريخ البيانات المالية المرفقة، للأسباب الموضحة أدناه، فإن الإدارة غير قادرة مؤقتًا على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS) 29، كما أنها غير قادرة على تحديد التأثير الذي قد يحدثه تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS) 29 على البيانات المالية. ومع ذلك، تقدر الإدارة أن التأثير كبيرًا؛
- تستخدم **المؤسسة** سعر الصرف الرسمي البالغ 1,507.5 ل.ل./د.أ. لترجمة الرصيد والمعاملات بالعملات الأجنبية. منذ ظهور السوق الموازية وإدخال مصرف لبنان لـ "سعر المنصة" البالغ حوالي 3,900 ل.ل./د.أ.، شهد السوق اللبناني تسعيرات وتقييمات متعددة للأرصدة المدينة والدائنة والعمليات بالعملات الأجنبية، اعتمادًا على طريقة التسوية التي تعتمد على الأسواق غير الرسمية. وعليه، ونظراً لعدم وجود آلية صرف أو دفع رسمية للمعاملات والأرصدة المقومة بالعملات الأجنبية، تقوم مؤسسة كهرباء لبنان بترجمة الأرصدة (الموجودات والمطلوبات) والمعاملات بالعملات الأجنبية بسعر الصرف الرسمي، وهو ما لا يمثل تقديراً معقولاً للنقد المتوقع التدفقات بالليرة اللبنانية التي يجب توليدها/استخدامها من تحقيق هذه الأصول أو سداد هذه الالتزامات في تاريخ المعاملة أو البيانات المالية؛
- بالإضافة إلى ذلك، يتطلب المعيار 29 استخدام مؤشر عام للأسعار ليعكس التغيرات في القوة الشرائية. إن المعدلات المخصصة لحساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك تؤثر على الرقم القياسي لأسعار المستهلك وقد تحتاج إلى إعادة النظر فيها بناء على السلوك الجديد للسكان نتيجة الأزمة التي يواجهها لبنان؛
- مثل هذه الأمور تعيق التطبيق السليم لهذا المعيار حيث أن أي تطبيق في ظل الظروف الحالية لن يوفر بيانات مالية أكثر أهمية للإدارة والمستخدمين الآخرين.

تقوم **المؤسسة** حاليًا بتقييم التاريخ الذي سيتم فيه تطبيق هذا المعيار نظرًا لتعقيده وتطلبه من **المؤسسة** تطوير برامج وعمليات محاسبية جديدة وضوابط داخلية وإطار حوكمة.

3.3 مخاطر تشغيلية

نتيجةً للأزمة الوطنية المستمرة، وما يرافقها من ترشيد وتقنين للطاقة من قِبَل كلٍّ من شركة كهرباء لبنان والحكومة، انتشر توليد الطاقة من القطاع الخاص على نطاق واسع، مما يُؤثر سلبًا على أنشطة **المؤسسة** ومصادر إيراداتها.

تُراقب الإدارة هذه المخاطر عن كثب لتحديد الاستجابات المناسبة.

4.3 تطورات عسكرية

علاوة على ذلك، تصاعدت حدة النزاعات العسكرية المستمرة منذ 7 تشرين الأول 2023، وأثرت سلبًا على التقدم التشريعي والاقتصادي الوطني. وقد أدى هذا النزاع إلى نزوح مئات الآلاف من النازحين من جنوب لبنان، ووادي البقاع، وضواحي بيروت، ومناطق أخرى، إلى مناطق أخرى في البلاد، حيث كانوا بحاجة إلى الإيواء والمساعدة الغذائية والرعاية الطبية، وغيرها من الدعم المادي.

وتراقب الإدارة الوضع الأمني عن لتحديد الاستجابات المناسبة.

5.3 انفجار مرفأ بيروت

بتاريخ 04 آب 2020، تعرض مرفأ بيروت لانفجار هائل ومدمر ألحق أضرارًا مادية وجسيمة بمقر **المؤسسة**، مما تسبب في خسائر في الأرواح والإصابات، وتدمير الممتلكات، وتدهور البنية الاقتصادية، وتعطيل الأعمال، الأمر الذي أعاق بشكل مباشر عمل **المؤسسة** ومواصلة نشاطها، مما أدى إلى خسائر يصعب تقديرها، في حين لم يتم تقييم كامل الأضرار وتحديد وقع الأثر المالي على **المؤسسة**.

قدرت دراسة أولية أعدتها شركة كهرباء فرنسا (EDF) في آب 2021 تكاليف إعادة بناء وإصلاح المبنى الرئيسي **المؤسسة** بما يتراوح بين 2.4 و2.7 مليون د.أ. لثلاثة طوابق، بما في ذلك مركز LENCC، في حين لم يُحدد بعد الأثر المالي للأضرار فيما يتعلق بالخسائر التي لحقت بالأصول المتضررة، أي المبنى ومركز LENCC والأصول الأخرى (إيضاح 11). وقدّر تقرير ثانوي صدر في تموز 2024 قيمة إصلاح المبنى بالكامل، وتركيب معدات الاتصالات، وتحديث مركز LENCC، من بين تكاليف أخرى، بنحو 22 مليون د.أ.

تدرس الإدارة حاليًا جهود ترميم المبنى الرئيسي ومركز LENCC.

6.3 مخاطر الائتمان

الأصول المالية التي يُحتمل أن تعرض **المؤسسة** لمخاطر الائتمان تتكون أساسًا من النقد وما شابه والذمم المدينة والذمم المدينة الاخرى.

تنشأ مخاطر الائتمان من النقد وما شابه المحتفظ به في المصارف والمؤسسات المالية وعندما يمكن أن يؤدي فشل الأطراف المقابلة في الوفاء بالتزاماتها إلى تقليل مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية من الموجودات المالية الموجودة في تاريخ بيان المركز المالي. تراعي **المؤسسة** احتمال التعثر عند الاقرار الأولي بالأصل وما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان على أساس مستمر طوال الفترة المالية.

لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، تقارن **المؤسسة** مخاطر التخلف عن السداد التي تحدث على الأصل كما في تاريخ بيان المركز المالي مع مخاطر التخلف عن السداد كما في تاريخ الاقرار الأولي مع الأخذ في الاعتبار المعلومات التطلعية المعقولة والداعمة المتاحة، بما في ذلك المؤشرات التالية:

- التصنيف الائتماني الداخلي؛
- التصنيف الائتماني الخارجي (بقدر ما هو متاح)؛
- التغيرات المعاكسة الكبيرة الفعلية أو المتوقعة في الأعمال أو الظروف المالية أو الاقتصادية التي من المتوقع أن تسبب تغييرًا جوهريًا في قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته؛
- التغيرات الجوهرية الفعلية أو المتوقعة في النتائج التشغيلية للمقترض/الطرف المقابل؛
- زيادات كبيرة في مخاطر الائتمان على الأدوات المالية الأخرى لنفس المقترض/الطرف المقابل؛
- التغيرات الجوهرية في قيمة الضمانات التي تدعم الالتزام أو في جودة ضمانات الطرف الثالث أو التعزيزات الائتمانية؛
- تغييرات كبيرة في الأداء والسلوك المتوقعين للمقترض/الطرف المقابل، بما في ذلك التغييرات في حالة الدفع للطرف المقابل في **المؤسسة** والتغيرات في النتائج التشغيلية للمقترض.

مخاطر الائتمان (يتبع) تم إدراج معلومات الاقتصاد الكلي (مثل أسعار الفائدة في السوق أو معدلات النمو) كجزء من نموذج التصنيف الداخلي. يتم تعديل معدلات الخسارة التاريخية لتعكس المعلومات الحالية والمستقبلية حول عوامل الاقتصاد الكلي التي تؤثر على قدرة العملاء على تسوية الذمم المدينة.

يتم شطب الأصول المالية عندما لا يكون هناك توقع معقول بالاسترداد، مثل فشل المدين في الانخراط في خطة السداد مع **المؤسسة**. تصنف **المؤسسة** قرضًا أو ذممًا مستحقة للشطب عندما يفشل المدين في سداد مدفوعات تعاقدية لأكثر من 180 يومًا بعد تاريخ الاستحقاق. في حالة شطب الذمم المدينة، تواصل **المؤسسة** في محاولة استرداد الذمم المدينة المستحقة بالاساليب القانونية المتاحة. عند إجراء عمليات استرداد، يتم الاعتراف بها في بيان الدخل.

تستخدم **المؤسسة** ثلاث فئات للقروض والذمم المدينة والذمم المدينة الاخرى وسندات الدين التي تعكس مخاطر الائتمان وكيفية تحديد مخصص الخسارة لكل فئة من هذه الفئات. فيما يلي ملخص للافتراضات التي يقوم عليها نموذج خسارة الائتمان المتوقعة **المؤسسة:**

الفئة	الوصف	الاقرار
أداء جيد	الأطراف المقابلة لديها مخاطر منخفضة من التخلف عن السداد ولديها قدرة قوية على تلبية التدفقات النقدية التعاقدية	إجمالي القيمة الدفترية
أداء ضعيف	الأطراف المقابلة التي يوجد لها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان؛ حيث يتم افتراض زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان إذا تجاوزت الفائدة و/أو أقساط السداد الرئيسية 30 يومًا	إجمالي القيمة الدفترية
عدم الأداء	تجاوزت الفائدة و/أو أقساط السداد الرئيسية 90 يومًا	التكلفة المستهلكة
للشطب	تجاوزت الفوائد و/أو أقساط السداد الرئيسية 180 يومًا ولا يوجد توقع معقول باستردادها	عدم الاقرار

ليس لدى **المؤسسة** موجودات مالية خاضعة لمتطلبات انخفاض القيمة وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 والتي أدخلت تعديلات على التدفقات النقدية التعاقدية.

حتى استحقاق الذمم المدينة والذمم المدينة الأخرى للتحصيل، تقر **المؤسسة** بمخاطر الائتمان الخاصة بها من خلال الاحتياط المناسب لخسائر الائتمان المتوقعة. عند احتساب معدلات خسارة الائتمان المتوقعة، تأخذ **المؤسسة** في الاعتبار معدلات الخسارة التاريخية لكل فئة من العملاء لتعدلها وفق التطلعات الاقتصادية الكلية المستقبلية.

يمكن تقييم جودة الائتمان للموجودات المالية الاخرى والتي لم يتأخر موعد استحقاقها أو لم تنخفض قيمتها بالرجوع إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية (إن أمكن) أو إلى المعلومات التاريخية حول معدلات التخلف عن السداد للطرف المقابل – حيث يتم استبعاد المعاملات والأرصدة مع الأطراف المقربة لتقييم مخاطر الائتمان بشكل منفصل:

	المبالغ (مدرجة بملايين ل.ل.)		النسبة %	
	2021	2020	2021	2020
ذمم مدينة (إيضاح 6)	**4,084,468**	**4,141,495**	**91.48**	**97.73**
- ذمم مدينة تشغيلية	*3,975,587*	*4,069,597*	*89.04*	*96.03*
- ذمم مدينة من الحكومة والمؤسسات العامة	*295,842*	*311,933*	*6.63*	*7.36*
- مدفوعات مسبقة للموردين	*390,862*	*342,584*	*8.75*	*8.08*
- مؤونات لديون هالكة	*(796,310)*	*(796,310)*	*(17.84)*	*(18.79)*
- ذمم مدينة أخرى	*218,487*	*213,691*	*4.89*	*5.04*
الصندوق (إيضاح 5)	**161**	**288**	**0.00**	**0.01**
مؤسسات مالية (إيضاح 5)	**380,108**	**96,041**	**8.51**	**2.27**
- حسابات جارية	*–*	*–*	*0.00*	*0.00*
- حسابات متعثرة جزئيًا	*380,108*	*96,041*	*8.51*	*2.27*
	4,464,737	**4,237,824**	**100.00**	**100.00**

مخاطر الائتمان (يتبع) كما يمكن ملاحظته من الجدول الموجز أعلاه وعطفًا على الإيضاحات 1.3 – *"بيئة التشغيل"* و2.3 – *التضخم الجامح ومخاطر صرف العملات الأجنبية"*، فقد شهدت الإدارة انخفاضًا كبيرًا في قيمة الأرصدة المدينة وعقبات في الوصول إلى أموالها المودعة لدى المصارف والمؤسسات المالية اللبنانية بالاضافة الى التأخر في إعداد الفواتير والتحصيل، مما يدفع الإدارة لمواصلة مراقبة الوضع المالي والمخاطر الضمنية ومدى تاثيرها على استمرارية **المؤسسة**. يتم استبعاد المعاملات والأرصدة مع الأطراف المقربة لتقييم مخاطر الائتمان بشكل منفصل. علمًا أن **المؤسسة** تسعى للحصول على الدعم المالي من الحكومة اللبنانية للوفاء بالتزاماتها (الإيضاحات 4.10 و5.10).

7.3 مخاطر السيولة

تسعى **المؤسسة** إدارة مخاطر السيولة بتحفظ من خلال الاحتفاظ بالنقد وبالحسابات المصرفية. يعتبر التمويل المباشر من خلال حسابات الأطراف المقربة أو تأجيل سداد تلك المستحقات، الطريقة الأكثر شيوعًا لتنظيم الشؤون المالية.

ان مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المنشأة على تلبية متطلبات التمويل الصافية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن اضطرابات السوق أو انخفاض درجة الائتمان، مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. تدير **المؤسسة** مخاطر السيولة من خلال الحفاظ على الموارد الكافية وضمان توافر التسهيلات الضرورية، من خلال المراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والفعلية ومطابقة تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.

تراقب الإدارة معدلات وحالة السيولة من خلال مقارنة موجوداتها ومطلوباتها المتداولة باستخدام النسب السريعة الحالية والمتغيرة لتصنيف مركز مخاطر السيولة لديها على النحو التالي: (أ) منخفض (النسبة > 1)، (ب) متوسط (النسبة ~ 1)، أو (ج) عالي (النسبة < 1)، والتي يمكن تقسيمها على النحو التالي (المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية):

	2021	2020
المطلوبات المتداولة	**4,887,698**	**2,147,821**
- ذمم دائنة (إيضاح 12)	*3,807,399*	*1,086,410*
- دائنون مختلفون واعباء مؤجلة (إيضاح 13)	*1,069,578*	*1,050,039*
- مستحقات إلى أطراف مقربة (إيضاح 3.10)‡	*10,721*	*8,458*
- قروض متداولة (إيضاح 14)ˣ	–	*2,914*
الموجودات المتداولة	**4,619,953**	**4,405,883**
- صافي ذمم مدينة تشغيلية (إيضاح 6)	*3,179,277*	*3,273,287*
- ذمم مدينة من الحكومة والمؤسسات العامة (إيضاح 6)ǂ	*295,842*	*311,933*
- النقد وما شابه (إيضاح 5)	*380,269*	*96,329*
- مدفوعات مسبقة للموردين (إيضاح 6)	*390,862*	*342,584*
- ذمم مدينة أخرى وأعباء مدفوعة مسبقة (إيضاح 6)	*218,487*	*213,691*
- المخزون والبضائع (إيضاح 9)	*155,216*	*168,059*
صافي الموجودات المتداولة	**(267,745)**	**2,258,062**
معدلات السيولة		
معدل السيولة	0.95	2.05
حالة مخاطر السيولة – معدل السيولة	**عالي**	**منخفض**
معدل السيولة السريعة (*†باستثناء المخزون*)	0.91	1.97
حالة مخاطر السيولة – نسبة السيولة السريعة	**عالي**	**منخفض**
معدل السيولة السريعة المتغيرة (*‡ باستثناء المخزون ومستحقات الأطراف المقربة*)	0.92	1.98
حالة مخاطر السيولة – نسبة السيولة المعدلة 1	**عالي**	**منخفض**
معدل السيولة السريعة المتغيرة (*ˣ باستثناء القروض المتداولة*)	0.95	2.05
حالة مخاطر السيولة – نسبة السيولة المعدلة 2	**عالي**	**منخفض**

مخاطر السيولة (يتبع) يستثني الجدول أعلاه المخزون والضريبة على القيمة المضافة من الموجودات المتداولة حيث لا يتم الاحتفاظ ببنود المخزون للبيع بينما تخضع مبالغ الضريبة على القيمة المضافة للتفتيش من قبل مصلحة الضرائب.

كما يمكن ملاحظة من الجدول الموجز أعلاه، كانت النتائج التشغيلية لعام 2021 ذات مخاطر سيولة منخفضة بالنسبة **المؤسسة**، كما في تاريخ بيان المركز المالي، فإن **المؤسسة** قادرة على الوفاء بالمدفوعات النقدية المباشرة وما يعادلها من جميع المطلوبات المتداولة بشرط أن يتم ترجمة وتسجيل الدفعات المستحقة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف الرسمي بدلاً من سعر السوق (إيضاح 2.3) مع الأخذ في الاعتبار أن الاحتياطي النقدي لدى **المؤسسة** موجود بالليرة اللبنانية (إيضاح 5).

8.3 مخاطر راس المال وحقوق الملكية

تنشأ مخاطر رأس المال وحقوق الملكية من عدم قدرة **المؤسسة** على الوفاء بالتزاماتها الطويلة الأجل مع الحفاظ على فائض في حقوق الملكية. تراقب الإدارة هذا الوضع على أساس كل من نسبة الدين إلى رأس المال (نسبة المديونية) وانكشاف رأس المال، لتصنيف مركز مخاطر راس المال وحقوق الملكية لديها على النحو التالي: (أ) منخفض (0 < النسبة < 1)، (ب) متوسط (النسبة ~ 1)، أو (ج) عالي (النسبة > 1 أو النسبة < 0)، والتي يمكن تقسيمها على النحو التالي (المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية):

	2021	2020
- مجموع المطلوبات المتداولة	*4,877,698*	*2,147,821*
- مجموع المطلوبات غير المتداولة	*38,176,715*	*37,056,669*
مجموع المطلوبات	**43,054,413**	**39,204,490**
- ينقص: النقد وما شابه (إيضاح 5)	*380,269*	*96,329*
صافي الدين	**42,674,144**	**39,108,161**
حقوق الملكية	**(33,570,652)**	**(30,079,607)**
نسبة المديونية	(1.27)	(1.30)
حالة مخاطر رأس المال وحقوق الملكية	**عالي**	**عالي**

يشير هذا الجدول أعلاه إلى أن وضع الملاءة المالية **المؤسسة** على المدى الطويل معرض للخطر بسبب عدم كفاية الموجودات الغير متداولة والسلف الحكومية الكبيرة (إيضاح 4.10) مع زيادة الخسائر المدورة التي تثير مخاوف استمرارية **المؤسسة**.

9.3 مخاطر الأطراف المقربة

تتلقى **المؤسسة** تمويلًا لتغطية العجز من الحكومة اللبنانية، عبر وزارة المالية ومصرف لبنان، بمبلغ **1,546,803,395,759 ل.ل.**، يتعلق بـ"مساهمات من الحكومة اللبنانية"، ومبلغ **37,677,035,507,125 ل.ل.**، يتعلق بدفعات وتسويات من الخزينة اللبنانية (ايضاح 4.10 و5.10).

يوجد خلاف بين كل من **المؤسسة** ووزارة المالية حول طبيعة هذه المساهمات كحقوق ملكية أو التزامات/قروض طويلة الأجل غير متداولة. ويؤثر تصنيف هذه المساهمات على قدرة شركة كهرباء لبنان على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، مما قد يؤدي إلى استمراريتها. ولذلك، تعتبر **المؤسسة** هذه المبالغ مساهمات في حقوق الملكية.

10.3 مخاطر الأمتثال

تُحفظ البيانات المالية وحسابات **المؤسسة** وسجلات الرواتب وفقًا للتعليمات المحددة بقانوني الضرائب والضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى أي قرارات ذات صلة صادرة عن الجهات الرقابية.

ان استمرار عمل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و**المؤسسة** على مطابقة سجلات الموظفين القديمة والغير دقيقة منذ العام 2017 أدى إلى عدم قدرة **المؤسسة** على تقديم التصاريح الاسمية السنوية للسنوات المتعاقبة.

تدرس الإدارة تأثير مخاطر هذه المسألة وامكانيات الاعتراض المحتملة على المستحقات التي قد تترتب عليها.

11.3 مخاطر آخرى

تعاني **المؤسسة** من خسائر في إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والكامنة في بنية الشبكة. كما تعاني **المؤسسة** أيضًا من السرقة في شبكتها من خلال توصيلات غير قانونية لتجنب دفع ثمن الطاقة المستهلكة. ظلت هذه الخسائر غير قابلة للقياس بسبب عدم كفاية المعلومات المالية لعام 2021، بينما في عام 2019، فقد قدر مقدمو خدمات التوزيع (DSPs) الخسائر الإجمالية بنسبة 27.95٪ أو **3,906,833,572 كيلوواط/ساعة** والذي يقدر بخسائر بقيمة **527,422,532,220 ل.ل.** وفق الكلفة البالغة **135 ل.ل.** لكل **كيلوواط/ساعة.**

تقوم الإدارة بمراقبة المخاطر الهيكلية الكامنة عن كثب لتقليل الخسائر وتفكيك التوصيلات الغير قانونية على الشبكة.

4. تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة والتقديرات المحاسبية

1.4 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التي تسري على السنة الحالية

لم يكن لتطبيق التعديلات أدناه على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) تأثير جوهري على السياسات المحاسبية أو المركز المالي أو الأداء المالي **المؤسسة.**

- *التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (IAS) 01 ومعيار المحاسبة الدولي (IAS) 08 تعريف "الأهمية النسبية": تجعل* التعديلات تعريف الأهمية النسبية في معيار المحاسبة الدولي *(IAS)* 01 أسهل للفهم وليس المقصود منها تغيير المفهوم الأساسي للأهمية النسبية في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تم تضمين مفهوم التعتيم على المعلومات الجوهرية بمعلومات غير جوهرية كجزء من التعريف الجديد. تم تغيير عتبة الأهمية النسبية التي تؤثر على مستخدمي البيانات المالية من "يمكن أن تؤثر" إلى "يمكن توقع تأثيرها بشكل معقول". تم استبدال تعريف الأهمية النسبية في معيار المحاسبة الدولي (IAS) 08 بإشارة إلى تعريف الأهمية النسبية في معيار المحاسبة الدولي (IAS) 01. بالإضافة إلى ذلك، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل المعايير الأخرى والإطار المفاهيمي الذي يحتوي على تعريف "الأهمية النسبية" أو يشير إلى مصطلح "الأهمية النسبية" لضمان الاتساق.
- *المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) 09 – الأدوات المالية*: تؤثر التعديلات على إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية.
- *تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 16 عقود الإيجار: امتيازات الإيجار ذات الصلة بمرض كوفيد–19*: في أيار 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية امتياز الإيجار المتعلق بـCOVID–19 (تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16). توفر التعديلات تخفيفًا للمستأجرين في المحاسبة عن امتيازات الإيجار التي تحدث كنتيجة مباشرة لـCOVID–19، من خلال تقديم وسيلة عملية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 16. تسمح الوسيلة العملية للمستأجر باختيار عدم تقييم ما إذا كان امتياز الإيجار المرتبط بـCOVID–19 تعديل عقد الإيجار. يجب على المستأجر الذي يقوم بهذا الاختيار أن يحسب أي تغيير في مدفوعات الإيجار ناتج عن امتياز الإيجار المرتبط بـCOVID–19 بنفس الطريقة التي يفسر بها التغيير المطبق على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 16 إذا لم تكن التغييرات تعديلًا لعقد الإيجار.
- *معيار المحاسبة الدولي (IAS) 37 — المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة*: تحدد التعديلات أن "تكلفة تنفيذ" العقد تشمل "التكلفة التي تتعلق مباشرة بالعقد".
- *المعيار المحاسبي الدولي (IAS) 01 – عرض البيانات المالية*: التعديلات المتعلقة بتصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة.
- *المعيار المحاسبي الدولي (IAS) 16 – الممتلكات والمنشآت والمعدات*: تحظر التعديلات الخصم من تكلفة أحد بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات أي عائدات من بيع العناصر المنتجة أثناء إحضار هذا الأصل إلى الموقع والحالة اللازمة ليكون قادرًا على العمل بالطريقة المقصود بها من قبل الإدارة. وبدلاً من ذلك، تقوم المنشأة بالاعتراف بالمتحصلات من بيع هذه العناصر، وتكلفة إنتاج تلك العناصر، في الربح أو الخسارة.

- **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التي تسري على السنة الحالية (يتبع)** *تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) 07، والمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) 09 ومعيار المحاسبة الدولي (IAS) 39*: في أيلول 2021، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية "إصلاح معيار معدل الفائدة" (تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) 07، والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) 09 ومعيار المحاسبة الدولي (IAS) 39. توفر التعديلات عددًا من التخفيفات التي تنطبق على جميع علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بإصلاح معيار سعر الفائدة. تسمح مثل هذه الإعفاءات بافتراض أن علاقات التحوط لا تتأثر بالشكوك التي يسببها الإصلاح المعياري، بما في ذلك الافتراض بأن التدفق النقدي المحوط لا يتغير كنتيجة لإصلاح المعيار. أيضًا، تسمح الإعفاءات بعدم التوقف عن علاقات التحوط كنتيجة لعدم الفعالية بأثر رجعي أو مستقبلي وتتطلب إفصاحات إضافية فيما يتعلق بعلاقات التحوط التي يتم تطبيق الإعفاءات عليها.
- *التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 03 "تعريف الأعمال"*: توضح التعديلات أنه في حين أن الأعمال التجارية عادة ما يكون لها مخرجات؛ المخرجات ليست مطلوبة لمجموعة متكاملة من الأنشطة والأصول للتأهل كعمل تجاري. لكي تعتبر عملاً تجاريًا، يجب أن تتضمن مجموعة الأنشطة والأصول المكتسبة، على الأقل، مدخلات وعملية جوهرية على الرغم من أنها تساهم بشكل كبير في القدرة على إنشاء المخرجات. تزيل التعديلات تقييم ما إذا كان المشاركون في السوق قادرين على استبدال أي مدخلات أو عمليات مفقودة والاستمرار في إنتاج المخرجات. تقدم التعديلات أيضًا إرشادات إضافية تساعد على تحديد ما إذا كان قد تم الحصول على عملية جوهرية. تقدم التعديلات اختبارًا اختياريًا للتركيز يسمح بإجراء تقييم مبسط لما إذا كانت مجموعة الأنشطة والأصول المكتسبة ليست عملاً تجاريًا.
- *المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 10 – البيانات المالية ومعيار المحاسبة الدولي (IAS) 28 – الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة* – التعديلات المتعلقة بمعالجة بيع أو مساهمة الأصول من المستثمر إلى شركته الزميلة أو المشروع المشترك. تم تأجيل تاريخ السريان إلى أجل غير مسمى.

2.4 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة غير سارية المفعول للسنة الحالية

تتوقع الإدارة أن يتم اعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية للمؤسسة عندما تكون قابلة للتطبيق، وقد لا يكون لتطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة تأثير مادي على البيانات المالية.

- *المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 10 – البيانات المالية ومعيار المحاسبة الدولي (IAS) 28 – الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة* – التعديلات المتعلقة بمعالجة بيع أو مساهمة الأصول من المستثمر إلى شركته الزميلة أو المشروع المشترك. تم تأجيل تاريخ السريان إلى أجل غير مسمى. لا يزال التبني مسموحًا به؛
- *المعيار المحاسبي الدولي (IAS) 01 – عرض البيانات المالية*: التعديلات المتعلقة بتصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة. ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد عام 2023.
- *المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 17 – عقود التأمين*: يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 17 محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 04 عقود التأمين كما في 01 كانون الثاني 2023؛
- *المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 03 – الإشارة إلى الإطار المفاهيمي*: تضيف التعديلات بيانًا صريحًا بأن المشتري لا يعترف بالأصول المحتملة المكتسبة في دمج الأعمال. ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد عام 2022.

3.4 تقديرات الإدارة

يتم تقييم السياسات والتقديرات المحاسبيّة بشكل مستمر، وذلك اعتمادًا على عدد من المعطيات، أبرزها خبرة الإدارة في متابعة أنشطة **المؤسسة** في السوق، وتوقعاتها للأحداث المستقبليّة على ضوء الأحداث الراهنة. للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021، استخدمت الإدارة تقديرات أو أحكام محاسبية هامة فيما يلي:

- **تقديرات الإدارة (يتبع)** الحفاظ في المركز المالي على الأرصدة التاريخية المدورة (إيضاحات 5، 13، 4.10، 14، 15، و16)؛
- التغاضي عن لحظ استهلاكات للأصول الثابتة المادية، إذ يجب إعادة تقييم هذه الأصول وفق قيمتها السوقية العادلة عملًا بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 (إيضاح 24)؛
- التغاضي عن توحيد بيانات شركة كهرباء قاديشا التابعة، التي لم تُعتبر بياناتها المالية مُعدّة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأغراض التوحيد (إيضاح 12.2 و1.10)؛
- اعتماد سعر الإقفال البالغ 1,507.5 ل.ل./د.أ. كسعر أساسي لمعاملات الصرف العملات الأجنبية على الرغم من اختلاف أسعار الاسواق الموازية في الواقع العملي (إيضاحات 2.3، 8.2 و24)؛
- تسجيل بعض النفقات والإيرادات لعام 2021 في فترات لاحقة (إيضاح 24) وبالمثل تسجيل بعض النفقات والإيرادات لعام 2020 في عام 2021 (إيضاحات 18، 19، 20، و22).

5. النقد وما شابه

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2021	2020
النقد في الصندوق	161	288
ودائع لدى مصرف لبنان	150,757	41,314
ودائع لدى المصارف التجارية	229,351	54,727
مجموع النقد والودائع	**380,269**	**96,329**
مبالغ عالقة للتسوية (إيضاح 3.4)	5,132	5,132
دفعات مسبقة	123	50
شيكات غير مدفوعة	594	558
مجموع النقد والودائع الاخرى	**5,849**	**5,740**
	386,118	**102,069**

6. ذمم مدينة

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2021	2020
الحسابات المدينة العادية	2,161,509	2,186,797
مؤونة ديون متأخرة التحصيل	(796,310)	(796,310)
التوتر المنخفض والمتوسط (المناطق)	1,360,735	1,377,500
التوتر المتوسط (بيروت)	202,525	254,482
مخيمات فلسطينية	250,818	250,818
إصدارات الدولة والمؤسسات العامة (إيضاح 6.10)	295,842	311,933
رسوم جمركية قابلة للاسترداد	37,669	34,528
مدفوعات مقدمة لـ:	505,111	510,061
موردون (الفيول والديزل)	*330,250*	*279,683*
موردون مختلفون	*114,249*	*167,477*
موردون (الأصول الثابتة)	*60,612*	*62,901*
	4,017,899	**4,129,809**

7. دفعات مسبقة وارصدة مدينة اخرى

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2021	2020
دفعات مسبقة الى مجلس الإنماء والإعمار	116,354	116,354
حسابات مؤقتة للتسديد	13,008	14,238
حساب قابل للاسترداد من الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي	47,622	44,041
تصحيح دفعات مسبقة*	173	173
مدينون مختلفون	3,834	4,530
	180,991	**179,336**

*تصحيحات مقابل مدفوعات ومدفوعات مسبقة للضمان الاجتماعي مستحقة، نتيجة لانفجار بيروت وفقدان المستندات.

8. الضريبة على القيمة المضافة

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2021	2020
ضريبة على القيمة المضافة	1,400,576	1,400,576
ضريبة على القيمة المضافة المؤجلة	(222,370)	(269,141)
	1,178,206	**1,131,435**

9. المخزون والمخازن

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2021	2020
فيول اويل ومازوت	90,679	103,522
موجودات ثابتة في المستودعات وقطع الغيار	64,537	64,537
	155,216	**168,059**

10. أطراف مقربة

يتكون هذا البند من الأطراف المقربة من **المؤسسة** والشركات الأخرى الخاضعة لإدارتها. بالإضافة إلى هيئات الرقابة المكونة من مجلس الوزراء، ووزارة المالية، ووزارة الطاقة والمياه، والتي تؤثر قراراتها وإجراءاتها بشكل مباشر على عمليات **المؤسسة**. تحتفظ **المؤسسة** بحسابات مهمة لدى هذه الجهات ناتجة عن معاملات تجارية غير هامة كما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2021	2020
1.10 الاستثمار في شركة تابعة – الأصول غير المتداولة		
الاستثمار في شركة كهرباء قاديشا[π]	24,274	24,274
	24,274	**24,274**
2.10 مستحقات من أطراف مقربة – الأصول غير المتداولة		
المبالغ المستحقة من شركة كهرباء قاديشا – طويلة الأجل	318,573	289,787
قرض لشركة كهرباء قاديشا – طويل الأجل	282,257	282,257
	600,830	**572,044**

	2021	2020
3.10 مستحقات إلى أطراف مقربة – المطلوبات المتداولة		
وزارة الطاقة والمياه	10,721	8,458
	10,721	**8,458**
4.10 مستحقات إلى أطراف مقربة – المطلوبات غير المتداولة		
سلفات من الخزينة اللبنانية لـ:	37,612,390	36,883,455
شراء المحروقات	*33,268,187*	*32,542,165*
تسديد مستحقات القروض الخارجية	*4,140,756*	*4,137,843*
تسديد مستحقات الكونسورتيوم النمساوي العائدة لقاديشا	*106,349*	*106,349*
شراء الغاز الطبيعي من مصر	*97,098*	*97,098*
تصحيح في حسابات سلفات الخزينة (إيضاح 3.4)	64,646	64,646
	37,677,036	**36,948,101**
5.10 مساهمات الدولة اللبنانية		
سلفات الخزينة مقابل رأس المال والقروض الأجنبية[¥]	1,546,803	1,546,803
	1,546,803	**1,546,803**
6.10 العمليات المحاسبية/إيرادات لأطراف مقربة		
فواتير لشركة كهرباء قاديشا (إيضاح 17)	28,786	56,958
إصدارات الدولة (إيضاح 17)	619,882	646,876
	648,668	**703,834**

7.10 العمليات المحاسبية/مصاريف لأطراف مقربة		
مخصصات مجلس الإدارة	12	12
	12	**12**

[π] ان شركة كهرباء كاديشا هي شركة تابعة مملوكة بنسبة 100% من **المؤسسة** (إيضاح 12.2).

[¥] يتكون البند "**5.10 – مساهمات الدولة اللبنانية**" مما يلي *(المبالغ* مدرجة *بملايين الليرة اللبنانية)*:

سلفات الخزينة المحولة الى رأس المال بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 5 محضر رقم 7 تاريخ 1982/02/17	2,245
مساهمة الدولة للمحروقات بموجب قوانين الموازنة العامة للسنوات 94-95-96	568,844
سلفات الخزينة المحولة الى رأس المال بموجب القانون رقم 589 تاريخ 1996/8/26	170,816
سلفات وقروض محولة الى رأس المال بموجب القانون رقم 589 تاريخ 1996/8/26	78,306
سلفات الخزينة المحولة الى رأس المال بموجب القانون رقم 545 تاريخ 1996/8/26	635,184
تسديد مستحقات القروض الخارجية (مع الفائدة) بموجب قانون موازنة العام 1998	91,408
	1,546,803

11.موجودات ثابتة مادية

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2021	2020
الأراضي	519,348	519,348
المولدات	258,164	258,164
المحولات	152,220	152,220
الخلايا	160,011	160,011
الكابلات والخطوط	721,989	721,989
انشاءات مختلفة قيد الإنجاز	1,560,736	1,428,613
الهندسة المدنية	9,564	9,564
معدات تجهيز المعامل	35	35
استملاكات	918	942
لوحات	5,634	5,634
انشآت آخرى	2,342,804	2,342,800
الإستهلاكات المتراكمة	(2,781,198)	(2,781,464)
	2,950,225	**2,817,856**

بتاريخ 04 آب 2020، تعرض مرفأ بيروت لانفجار هائل ومدمر ألحق أضرارًا مادية وجسيمة بمقر **المؤسسة** حيث قدرت دراسة أولية أعدتها شركة كهرباء فرنسا("EDF") في آب 2021 تكاليف إعادة بناء وإصلاح مركز التحكم الالكتروني في الطوابق 7 و8 و9 من المبنى الرئيسي **للمؤسسة**، بما في ذلك مركز LENCC لإعادة التشغيل مؤقتًا، بقيمة 2.4 – 2.7 مليون د.أ.، في حين لم يتم تقييم الأضرار وتحديد وقع الأثر المالي للمبنى بالكامل (إيضاح 11). وقد قدر تقرير ثانوي صدر في تموز 2024 القيمة بنحو 22 مليون د.أ. لإصلاح المبنى بالكامل، وتركيب معدات الاتصالات، وتحديث مركز LENCC، من بين تكاليف أخرى (إيضاح 5.3).
تشير انشاءات مختلفة قيد الإنجاز والإنشاءات الأخرى إلى الإنشاءات المتعلقة بتطوير وتوسيع شبكة الطاقة الكهربائية.

12.ذمم دائنة

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2021	2020
تأمينات المشتركين	234,985	232,780
موردون (الفيول والديزل)	500,874	174,092
موردون (طاقة كهربائية)	291,468	261,026
موردون (أصول ثابتة)	46,643	46,643
موردون – حسابات التشغيل الدائنة	2,733,429	371,869
	3,807,399	**1,086,410**

13.دائنون مختلفون واعباء مؤجلة

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2021	2020
رواتب واجور	297,681	301,434
ضرائب مقتطعة ورسوم	118,120	107,027
ضرائب متوجبة للبلديات	219,045	219,054
دفعات مسبقة (إيضاح 3.4)	290,495	290,775
مستحقات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي	43,247	44,620
حسابات مستحقة غير تشغيلية	232	509
تامينات تابعة للموظفين (إيضاح 3.4)	380	360
حسابات تصحيحية أخرى*	100,378	86,260
	1,069,578	**1,050,039**

* تمثل حسابات تصحيحية أخرى التصحيحات التي اجريت مقابل مدفوعات ومدفوعات مسبقة للضمان الاجتماعي مستحقة، نتيجة لانفجار بيروت وفقدان المستندات (إيضاح 5.3).

14.قروض

يتكون هذا البند من قروض من مؤسستين ماليّتين – المبالغ التالية تمثل القيمة الأساسية للقرض تتضمن الفوائد المترتبة *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2021	2020
بنك ناتيكسيس – فرنسا	**9,230**	**10,770**
بنك ناتيكسيس – *غير متداولة*	*9,230*	*9,107*
بنك ناتيكسيس – *متداولة*	–	*1,663*
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي – الكويت	**13,853**	**15,093**
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي – *غير متداولة*	*13,853*	*13,842*
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي – *متداولة*	–	*1,251*
تسويات قروض سابقة مدورة – غير متداولة (إيضاح 3.4)	**16,707**	**16,707**
	39,790	**42,570**
تخصيص القروض المذكورة أعلاه كقروض متداولة مقابل غير متداولة		
أرصدة القروض المتداولة	–	*2,914*
أرصدة القروض غير المتداولة	*39,790*	*39,656*
	39,790	**42,570**

حصلت **المؤسسة** على تمويل إضافي من الحكومة من خلال السلف المقدمة من وزارة المالية التي حصلت بدورها على الأموال كقروض من مصرف لبنان (إيضاح 4.10).

15. المؤونات

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2021	2020
مؤونات تعويض نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 4.2)	70,015	68,912
مؤونات تجاه مطالبات ودعاوى قضائية (إيضاح 15.2)	389,874	–
	459,889	**68,912**

مؤونات تعويض نهاية الخدمة للموظفين سجلت المبالغ التالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021:

الرصيد الافتتاحي من عام 2020	**68,912**
دفعات تعويض نهاية الخدمة في عام 2021	(30,775)
مؤونات تعويض نهاية الخدمة المأخوذة في عام 2021	31,878
الرصيد في نهاية عام 2021	**70,015**

16. نتائج سنوات سابقة مدورة

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2021	2020
خسائر مدورة	29,085,337	27,330,068
نتائج الفترة المالية السابقة	1,028,001	1,755,270
نتائج أخرى مدورة (إيضاح 3.4)	1,513,093	1,513,092
	31,626,431	**30,598,430**

17. إيرادات مبيعات الطاقة

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2021	2020
اصدارات التوتر المنخفض	184,892	415,114
اصدارات توتر متوسط ومرتفع	168,320	283,094
اصدارات غير عادية	1,492	628
ايجار عدادات	156,494	154,821
إعادة تأهيل	109,143	100,428
رسوم شبكة توزيع	2,741	4,328
مبيعات اخرى	1,105	2,083
الحسومات	(168)	(551)
	624,019	**959,945**

18.كلفة شراء الطاقة

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية – إيضاح 3.4)*:

	2021	2020
مشتريات المحروقات ومواد اخرى	1,026,939	1,371,839
مشتريات الطاقة الكهربائية	190,915	296,775
التغير في المخزون والمخازن	12,843	7,460
	1,230,697	**1,676,074**

كلفة شراء الطاقة تتضمن شراء المحروقات وقطع الغيار عائدة للعام 2020 بقيمة **118,205,800 ل.ل.** (2019 – **110,990,579,510 ل.ل.**).

19.إيرادات تشغيلية اخرى

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية – إيضاح 3.4)*:

	2021	2020
مبيع نفايات ومهملات	–	4,119
تدوير كسر المبالغ	2,307	3,568
ايرادات أخرى	628	1,303
إيرادات مستهلكي الطاقة	26,458	18,917
مساهمات المشتركين	465	–
خصومات أخرى	(7)	–
	29,851	**27,907**

الإيرادات التشغيلية الأخرى تتضمن إصدارات عائدة للعام 2020 بقيمة **1,644,921 ل.ل.** (2019 – **159,650,000 ل.ل.**).

20.أعمال الصيانة واعباء اخرى

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية – إيضاح 3.4)*:

	2021	2020
نفقات ايجارات وصيانة واعباء مختلفة	18,913	20,712
صيانة محولات الطاقة والخلايا	569	1,862
صيانة وتصليح اسلاك مطمورة	3,124	1,037
صيانة خطوط هوائية	5,138	776
صيانة مولدات الطاقة الكهربائية	28	245
نفقات خبراء لمعامل الإنتاج	17	391
أتعاب محاماة	14,175	15,406
	41,964	**40,429**

نفقات ايجارات وصيانة واعباء مختلفة تتضمن أعباء عائدة للعام 2020 بقيمة **34,000,000 ل.ل.** (2019 – **19,017,750 ل.ل.**).

21.رواتب واجور وملحقاتها

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2021	2020
رواتب واجور	76,117	53,302
مكافأة انتاج	12,278	10,037
ساعات اضافية	8,780	5,406
تعويضات مدرسية	5,693	5,083
عناية طبية	5,714	3,775
بدلات ومنتفعات أخرى	1,625	1,461
بدل نقل	4,278	2,286
	114,485	**81,350**
نفقات الضمان الاجتماعي	43,250	42,542
	157,735	**123,892**

22.مصاريف عمومية وادارية

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية – إيضاح 3.4)*:

	2021	2020
اعباء اشراف	106,264	140,784
اعباء محصلي الاصدارات	21,865	10,253
اعباء اتصالات	676	678
مطبوعات وقرطاسية	247	189
رسوم وضرائب	114	170
اعلانات	173	109
اعباء إدارية مختلفة	125	90
	129,464	**152,273**

ان المصاريف العمومية والإدارية تتضمن أعباء عائدة للعام 2020 بقيمة **1,409,589,163 ل.ل.** (2019 – **4,379,494,285 ل.ل.**).

23.اعباء مالية

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2021	2020
مصاريف تأخير بواخر	9,784	23,637
اعباء الفوائد والعمولات	1,050	668
فروقات صرف عملات	2,189,434	80
	2,200,268	**24,385**

24.أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية

إن الأحداث المذكورة في قسم أساس الرأي، والفقرة التوضيحية وكذلك الإيضاحات 1.3 – "بيئة التشغيل"، 2.3 – "التضخم الجامح ومخاطر صرف العملات الأجنبية"، 3.3 – "مخاطر تشغيلية"، 6.3 – "تطورات عسكرية"، 7.3 – "انفجار مرفأ بيروت"، 8.3 – "مخاطر الائتمان"، 6.3 – "مخاطر السيولة"، 8.3 – "مخاطر رأس المال وحقوق الملكية"، 9.3 – "مخاطر الأطراف المقربة"، 10.3 – "مخاطر الامتثال"، 11.3 – "مخاطر أخرى" و6.1 – "نتائج سنوات سابقة مدورة" مستمرة في التأثير بشكل سلبي على عمليات **المؤسسة** وأدائها ومركزها المالي فيما يتعلق بالعمليات المدرجة بالليرة اللبنانية، والنقص في السيولة لاعادة تأهيل مبنى **المؤسسة** الرئيسي. بخلاف ذلك، لا يوجد أحداث لاحقة لتاريخ 31 كانون الأول 2021 قد تتطلب تعديل أو الإفصاح في البيانات المالية والإيضاحات المتممة لها.

اعتبارًا من 31 كانون الأول 2021، استمر التضخم ومخاطر صرف العملات الأجنبية التي تؤثر على معاملات **المؤسسة** المقومة بالليرة اللبنانية، حيث تم تداول الليرة اللبنانية بالاسواق بمعدلات متفاوتة وكبيرة مقارنة بالدولار الأمريكي مع سعر الإقفال الرسمي كما هو مبين أدناه:

سعر الصرف السنوي ل.ل./د.أ.	2020	2021	2022	2023	2024
أدنى سعر للتداول	2,050.0	8,420.0	19,650.0	42,100.0	89,500.0
أعلى سعر للتداول	9,800.0	29,000.0	47,800.0	141,000.0	89,500.0
إقفال سعر السوق في 31 كانون	8,400.0	27,650.0	42,400.0	89,700.0	89,500.0
إقفال سعر صيرفة في 31 كانون	1,507.5	22,700.0	38,000.0	89,500.0	89,500.0
إقفال السعر الرسمي في 31 كانون	1,507.5	1,507.5	1,507.5	15,000.0	89,500.0
نسبة زيادة سعر السوق/السعر	457%	1,734%	2,713%	498%	0%

ونتيجة لهذا الواقع، يجب إعادة اظهار جميع الأصول والخصوم المكتسبة بالعملات الأجنبية (أي الحسابات المصرفية والاحتياطيات النقدية بالعملات الأجنبية، وحسابات القبض والدفع، والأصول الثابتة...) بسعر السوق لتعكس التغير مقابل الليرة اللبنانية قبل إعادة تقييمها لتعكس أي مكاسب أو خسائر في التقييم، وخاصةً بعد صدور القانون رقم 330 بتاريخ 4 شباط 2024، والذي يفرض تعديل سعر الصرف الأجنبي، مما يؤثر على تطبيق المعيار الدولي للمحاسبة رقم 29 ومواءمته معه، باعتباره الممارسة الصحيحة، على الرغم من أنه يستهدف دافعي الضرائب من القطاع الخاص (إيضاح 2.3).

وهذا يترافق مع ما أصدرته مصلحة الإحصاءات الوطنية اللبنانية التي أفادت بمعدلات تضخم سنوية بلغت 154.8% و171.2% و221.3% وذلك في الأعوام 2021، 2022 و2023 على التوالي. كما تدعم المؤشرات النوعية، في أعقاب تدهور الوضع الاقتصادي وضوابط العملة، الاستنتاج بأن لبنان اقتصاد مُفرط التضخم لأغراض المحاسبة عن الفترات المنتهية في هذه التواريخ، مما يتطلب، وفقًا للمعيار الدولي للمحاسبة رقم 29، إعادة بيان البيانات المالية بالقدرة الشرائية الحالية في نهاية فترة التقرير (إيضاحات 2.3 و3.4).

وفي إطار الجهود للتخفيف من مخاطر سوق المولدات الخاصة، اتخذت **المؤسسة** خطوة أولى نحو زيادة أسعار السوق الاستهلاكية اعتبارًا من تشرين الثاني 2022 من السعر السابق البالغ 135 ل.ل./كيلوواط بالساعة إلى 0.02 د.أ./كيلوواط بالساعة لأول 200 كيلوواط بالساعة و0.27 د.أ./كيلوواط بالساعة فوق 200 كيلوواط بالساعة (إيضاح 3.3).

في ايلول 2025، أطلقت **المؤسسة** مناقصاتٍ لإجراء عمليات التدقيق المتبقية للفترة من 2011 إلى 2019. كما أطلقت **المؤسسة**، اعتبارًا من ايلول 2025، عملية تقييم أصولها الثابتة لتحديد قيمتها العادلة ولتعكس وضعها المالي بصورة أكثر عدالة جوهريًا.

اعتبارًا من 8 حزيران 2025، أصدر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تقريرًا بنتائج التفتيش الميداني الذي شمل الفترة من كانون الثاني 2022 إلى حزيران 2025، والذي أسفر عن عدم سداد مستحقات الاشتراكات (إيضاح 10.3)، للفترة المذكورة حصرًا، بمبلغ

أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية (يتبع) **490,765,158,479 ل.ل.** هذا يجعل الفترات السابقة غير المدققة عرضة لمزيد من التدقيق من قبل الضمان الاجتماعي. علاوة على ذلك، لم يسفر هذا التفتيش عن تعويض كامل **المؤسسة** عن أي مستحقات إضافية أو إصدار براءة ذمة نهائية. كما لم يُحل عدم دقة معلومات سجل الموظفين بين **المؤسسة** والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي لوحظت منذ عام 2017. لم تُطعن **المؤسسة** بعد في رسوم الضمان الاجتماعي الإضافية، والتي تم الإبلاغ عنها على النحو التالي:

الفترة من/حتى	مرض وأمومة	نهاية خدمة	تعويض عائلي	المجموع
1 ك$_2$ – 31 ك$_1$ 2022	5,887,121,850	4,771,801,284	2,114,038,384	**12,772,961,518**
1 ك$_2$ – 31 ك$_1$ 2023	16,628,014,518	43,333,361,713	3,207,144,400	**63,168,520,631**
1 ك$_2$ – 31 ك$_1$ 2024	119,392,006,626	123,629,419,666	10,589,988,000	**253,611,414,292**
1 ك$_2$ – 30 حزيران 2025	69,032,700,000	87,159,002,038	5,020,560,000	**161,212,262,038**
	210,939,842,994	**258,893,584,701**	**20,931,730,784**	**490,765,158,479**

أبوسليمان وشركاهم
abousleiman &Co.

مؤسسة كهرباء لبنان
بيروت – لبنان

تقرير المدقق المستقل والبيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

Gemmayze, Mar Nicolas Sector,
Boutrous Dagher Street, Impasse
24, ElShaftary Building, Third Floor
P.O.Box: 113/5512, Beirut, Lebanon

+961 1 571093
+961 1 572093
info@abousleimangroup.com
www.abousleimangroup.com

المحتويـــات

تقرير المدقق المستقل ..... 3 لغاية 10

بيان المركز المالي 11

بيان الدخل الشامل 12

بيان التغيرات في حقوق الملكية 13

بيان التدفقات النقدية 14

إيضاحات متممة للبيانات المالية ..... 15 لغاية 39

أبوسليمان وشركاهم
abousleiman &Co.

تقرير المدقق المستقل
لجانب حضرة السادة مجلس الادارة المحترمين
مؤسسة كهرباء لبنان
بيروت – لبنان

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية **لمؤسسة كهرباء لبنان** (**"المؤسسة"**) والتي تشمل بيان المركز المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول هذه البيانات المالية والتي تتضمن ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

ونظرًا لأهمية الأمور التي وردت في *الفقرات أساس عدم ابداء الرأي والفقرة التوضيحية والقضايا الاخرى* أدناه، فإننا لا نبدي الرأي حول البيانات المالية المرفقة لعدم حصولنا على ادلة تدقيق وافية لتكوين الرأي على هذه البيانات المالية **للمؤسسة** للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).

أساس عدم ابداء الرأي

- اعتبارًا من نهاية فترة التقرير وكما هو مذكور في الإيضاح رقم 2.3، استوفى لبنان جميع متطلبات تنفيذ معيار المحاسبة الدولي IAS29 *"التقارير المالية في الاقتصاد ذو التضخم المرتفع"* في إعداد البيانات المالية. فيما لو طبقت **المؤسسة** متطلبات هذا المعيار لكانت العديد من عناصر البيانات المالية المرفقة مختلفة جوهريًا (إيضاح 3.4)؛
- كما هو مذكور في الإيضاح رقم 1.3، تم تخفيض تصنيف النظام المصرفي اللبناني من قبل وكالات التصنيف العالمية لوضعية *"التعثر الجزئي"* تعقيبًا على تعثّر الحكومة في سداد ديونها بالعملات الأجنبية، والمستحوذ عليه أساسًا من قبل المصارف المحلية، مما ادى الى تقييد المصارف اللبنانية لحركة رؤوس الأموال في كل ما يتعلق باستخدام حسابات العملات الأجنبية، وسائط تسهيل العمليات المدينة، والتحويلات الخارجية منذ بداية الأزمة المالية والاقتصاديّة الخانقة في تشرين الأول 2019. لذلك لا يمكننا، وبشكل مستقل، تقييم قدرة **المؤسسة** من الولوج الى حساباتها او حتى تقييم مواردها المالية بصورة عادلة في ظل تعدد أسعار صرف العملات وفق مصرف لبنان والأسواق المالية الموازية؛
- لم نتمكن من الحصول على أدلة كافية على سعر(أسعار) السوق الموازية نظرًا لتعدد اسعار الصرف المعتمدة لشراء و/أو بيع العملات الأجنبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير حيث أن عملة التقرير هي الليرة اللبنانية، علمًا أن تداولها كان بمعدلات متفاوتة مقارنة بسعر الإقفال الرسمي (إيضاح 2.3):

سعر الصرف	2020	2021	2022	2023	2024
أدنى سعر للتداول	2,050.0	8,420.0	19,650.0	42,100.0	89,500.0
أعلى سعر للتداول	9,800.0	29,000.0	47,800.0	141,000.0	89,500.0
إقفال سعر السوق	8,400.0	27,650.0	42,400.0	89,700.0	89,500.0
إقفال سعر صيرفة	1,507.5	22,700.0	38,000.0	89,500.0	89,500.0
إقفال السعر الرسمي	1,507.5	1,507.5	1,507.5	15,000.0	89,500.0
نسبة زيادة سعر	457%	1,734%	2,713%	498%	0%

Gemmayze, Mar Nicolas Sector, Boutrous Dagher Street, Impasse 24, ElShaftary Building, Third Floor
P.O.Box: 113/5512, Beirut, Lebanon
+961 1 571093
+961 1 572093
info@abousleimangroup.com
www.abousleimangroup.com

ونتيجة لهذا الواقع، يجب إعادة احتساب جميع الأصول والالتزامات المدرجة بالعملات الأجنبية (أي حسابات مصرفية واحتياطيات نقدية متعلقة بالعملات الأجنبية، والحسابات المدينة والدائنة، والأصول الثابتة) بسعر السوق كي تعكس التغيير مقابل الليرة اللبنانية قبل إعادة تقييمها، الامر التي تتوقع إتمامها **المؤسسة** (إيضاح 24)، واظهار أي مكاسب أو خسائر في التقييم، وخاصةً بعد صدور القانون رقم 330 بتاريخ 4 شباط 2024، والذي يفرض تعديل سعر الصرف الأجنبي، مما يؤثر على تطبيق المعيار الدولي للمحاسبة رقم 29 ومواءمته معه، باعتباره الممارسة الصحيحة، على الرغم من أنه يستهدف دافعي الضرائب من القطاع الخاص، (إيضاح 2.3). ويتجلى ذلك بوضوح في نتائج سعر الصرف السلبية البالغة **5,533,573** مليون ل.ل.، والتي تمثل حوالي 462% من صافي خسائر **المؤسسة** (إيضاح 23)؛

- بسبب التباطؤ الاقتصادي، ونقص التمويل، والمخاطر التشغيلية الأخرى التي تواجهها **المؤسسة**، وعلى الرغم من الجهود الأخيرة لضبط أسعار المستهلك، أصبحت المولدات الخاصة منتشرة على نطاق واسع، مما يشكل انتهاكًا **للمؤسسة** في سوق توليد وتوزيع الطاقة المحصور بها تشريعيًا (إيضاح 3.3)؛
- بتاريخ 04 آب 2020، تعرض مرفأ بيروت لانفجار هائل ومدمر ألحق أضرارًا مادية وجسيمة بمقر **المؤسسة**، مما تسبب في خسائر في الأرواح والإصابات، وتدمير الممتلكات، وتدهور البنية الاقتصادية، وتعطيل الأعمال، الأمر الذي أعاق بشكل مباشر عمل **المؤسسة** ومواصلة نشاطها، مما أدى إلى خسائر يصعب تقديرها، على الرغم من أن دراسة أولية أعدتها شركة كهرباء فرنسا ("EDF") في آب 2021 قدرت تكاليف إعادة بناء وإصلاح مركز التحكم الالكتروني، بشكل محدود، في الطوابق 7 و8 و9 من المبنى الرئيسي **للمؤسسة** بقيمة 2.4 – 2.7 مليون د.أ.، في حين لم يتم تقييم الأضرار وتحديد وقع الأثر المالي للمبنى بالكامل (إيضاح 11). مع العلم بانه قد تم اعداد دراسة اخرى في تموز 2024 قدرت الإصلاحات للمبنى بـ22 مليون د.أ. تتضمن أيضًا تركيب أنظمة اتصالات، تحديث مركز التحكم الالكتروني، وغيرها من النفقات.

علاوةً على ذلك، لاحظنا العديد من النتائج المادية الجوهرية وواجهنا القيود التالية:

1. نظرًا لتعييننا لاحقًا لتاريخ المركز المالي في 31 كانون الأول 2022، فإننا لم نحضر عمليات جرد النقد والمخزون، البالغة أرصدتهما **4,730,271,069 ل.ل.** (إيضاح 5) و**126,047,233,888 ل.ل.** (إيضاح 9) على التوالي؛
2. علاوة على ذلك، لم يتم لحظ حركة المخزون في السجلات المحاسبية المالية، ولا يمكن تحديد القيمة النقدية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2022 (إيضاح 9)؛ والتي يتوقع تحديدها اثر إتمام عملية التقييم المنتظرة من **المؤسسة**.
3. كما لم نحصل على:

- جدول إشتراكات الضمان الاجتماعي السنوي، وبالتالي لم نتمكن من تحديد مدى دقة تعويضات نهاية الخدمة المقدرة بتاريخ 31 كانون الأول 2022 بمبلغ قدره **68,176,125,759 ل.ل.** (إيضاح 15)، والتي تأثرت أكثر نتيجة انخفاض قيمة العملة (إيضاح 2.3 و3.4)، علاوة على ذلك، لا تزال جداول الاسمي السنوي للضمان الاجتماعي غير مقدمة منذ عام 2017 بسبب عدم تطابق سجل الموظفين بين **المؤسسة** والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، على الرغم من أن التفتيش الأخير الذي غطى الفترة من كانون الثاني 2022 إلى حزيران 2025، أشار إلى عدم دفع مستحقات الإشتراكات، للفترة المذكورة حصريًا، بمبلغ **490,765,158,479 ل.ل.** (إيضاح 10.3) مما يجعل الفترات السابقة غير المدققة معرضة لمزيد من التدقيق من قبل الضمان الاجتماعي، الامر الذي حال دون ابراء ذمة **المؤسسة**؛
- تأكيد اعتمادات من وزارة المالية بقيمة **1,546,803,395,759 ل.ل.** بخصوص "*مساهمات الحكومة اللبنانية*" ومبلغ **38,469,095,036,458 ل.ل.** تتعلق بالسلفات والتسويات من الخزينة اللبنانية (إيضاح 4.10 و5.10)، والذي هو مسألة نزاع بين **المؤسسة** ووزارة المالية حول طبيعة هذه المشاركات فيما اذا كانت حقوق ملكية أو التزامات طويلة الأجل غير متداولة، بالإضافة إلى التأكيدات على أرصدة حسابات التمويل المقدمة من خلال مصرف لبنان؛

- التأكيدات والشروط التعاقدية وتفاصيل تلك القروض المستحقة مع بنك ناتيكسيس– فرنسا والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (AFESD) – الكويت والتي بلغ كل منها في 31 كانون الأول 2022 أرصدة دائنة بقيمة **9,229,629,822 ل.ل.** و**13,852,670,427 ل.ل.** على التوالي (إيضاح 14)؛
- التأكيدات حول الأرصدة مع للشركة التابعة كهرباء قاديشا والتي وردت ضمن تقرير التدقيق الخارجي للعام 2021 بذمم دائنة **للمؤسسة** كقروض وحسابات جارية كل منها في 31 كانون الأول 2021 بقيمة **155,983,610,000 ل.ل.** و**1,447,292,732,000 ل.ل.** على التوالي، علمًا ان ارصدة هذه الحسابات لدى **المؤسسة** كانت بقيمة **282,257,004,941 ل.ل.** لحساب القرض و**318,572,903,000 ل.ل.** للحساب الجاري (إيضاح 2.10) مما اظهر فروقات بقيمة **126,273,394,941 ل.ل.** و**1,128,719,829,000 ل.ل.**؛

4. لاحظنا ان البيانات المالية للشركة التابعة كهرباء قاديشا غير مدققة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) كما هو الحال لأحدث تقرير تقييم لها **678,202,212 ل.ل** (إيضاح 1.10 و2.10)؛
5. لاحظنا اختلافات بين أرصدة الموردين المبلغ عنها (إيضاح 12) وخطابات التأكيد الخاصة بهم التي تلقيناها مما أدى إلى اختلافات غير مطابقة كما في 31 كانون الأول 2022 على النحو التالي، لرصيد مدين قدره **7,856,855,123 ل.ل.** ورصيد دائن قدره **599,784,744,502 ل.ل.**، في حين لم نتلق تأكيدات لرصيد دائن صاف قدره **7,688,051,947,882 ل.ل.**؛
6. لم نتمكن من مطابقة حساب مصرف لبنان بالدولار الأمريكي حيث بلغ الرصيد لدى المصرف **93,407.55 د.أ.** أي ما يعادل **140,811,881 ل.ل.** علمًا ان الرصيد الدفتري الإجمالي بالدولار الأمريكي هو **295,256,541 ل.ل.**، كما لم نلاحظ أي حركة على هذا الحساب بالرغم من أننا وجدنا أن المصرف قد قام بتسوية مبالغ اعتمادات بالدولار الأمريكي **للمؤسسة** خلال السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2022 بمبلغ **104,551,494.27 د.أ.** (إيضاح 7.1)؛
7. لقد لاحظنا اختلافات في تصاريح **المؤسسة** على النحو التالي:

أ. فيما يتعلق بالرواتب والاجور: أظهرت بيانات الرواتب والاجور المعلنة، مع كلٍّ من تصاريح ضريبة الرواتب وجداول اشتراكات الضمان الاجتماعي للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2022، الاختلافات التالية:

الرواتب والاجور المُبلّغ عنها	المبلغ (ل.ل.)
البيانات المالية (إيضاح 21)	229,795,988,072
تصاريح ضريبة الرواتب	185,950,666,640
جداول مساهمات الضمان الاجتماعي	66,991,977,150

يشمل هذا المبلغ المنافع والبدلات الأخرى المدفوعة للموظفين الخاضعين للضمان الاجتماعي من قِبل **المؤسسة**، والبالغة **12,061,212,124 ل.ل.**. في النهاية، اعترض مفتش الضمان الاجتماعي على هذا الرقم، وفرض عليها رسومًا إضافية على هذه المنافع (إيضاح 10.3 و24). تجدر الإشارة إلى أن هذه المنافع والبدلات الإضافية قد تخضع أيضًا لضريبة الرواتب والاجور.

ب. فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة: اختلفت الحسابات المعلنة للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2022 للفصول المالية الأربعة التراكمية مع البيانات المالية للإيرادات والمصروفات الإجمالية على النحو التالي:

الوصف	الإيرادات (ل.ل.)	المصاريف (ل.ل.)
البيانات المالية	5,424,882,817,456	6,622,782,783,533
تصاريح الضريبة على القيمة المضافة	19,178,686,146	14,553,348,565
الاختلافات	**5,405,704,131,310**	**6,608,229,434,968**

أساس عدم ابداء الرأي (يتبع)

ان **المؤسسة** غير قادرة على إجراء التعديلات اللازمة على تصاريح الضريبة على القيمة المضافة حتى انتهاء عملية التفتيش الجارية (إيضاح 10.3 و8)؛

ت. فيما يتعلق بأرقام الضمان الاجتماعي المصرح بها: إن رسوم الضمان الاجتماعي المبلغ عنها للسنة المالية 2021 والتي بلغت **14,704,000,000 ل.ل.** تمثل في الواقع رسوم الضمان الاجتماعي للسنة المالية السابقة (إيضاح 21)؛

لم تُحدد **المؤسسة** بعد تأثير هذه التناقضات حيث أن **المؤسسة** ما زالت تقيم نتائج هذا التفتيش للاعتراض عليه في الضمان الاجتماعي للبت به. علاوةً على ذلك، لا يزال يتعين على الشركة تصحيح وضعها الضريبي نتيجةً لذلك، وستكون مُلزمةً بدفع غرامات وعقوبات إضافية لإجراء التعديلات اللازمة على الإقرارات الضريبية.

8. بلغ إجمالي التكاليف والمصروفات المحملة في السنة المالية 2022 والمنسوبة إلى السنة/(السنوات) المالية السابقة أو اللاحقة، **197,248,038,306 ل.ل.** تمثل تعديلات سنوات سابقة على حساب نتائج سابقة مدورة بالإضافة الى مبلغ **12,668,005,261 ل.ل.** تقيدت في العام 2021 كمصاريف موظفين وهي تعود للسنة السابقة؛

9. بلغ إجمالي الإيرادات المصرح عنها في السنة المالية 2022 والمنسوبة إلى السنة/(السنوات) المالية السابقة كتعديلات سنوات سابقة على حساب نتائج سابقة مدورة، والعائدة إلى فواتير الطاقة المقدمة إلى الشركة التابعة كهرباء قاديشا، بلغت **16,520,088 ل.ل.** (إيضاح 19، 2.10، و6.10) في حين بلغت الإيرادات المسجلة في عام 2021 بمبلغ **105,925,160 ل.ل.** تعود إلى السنة المالية السابقة (إيضاح 17.2)؛

10. لم يتم تكوين مخصصات المؤونات في العام 2022 عن:

أ. الذمم المدينة غير المسددة، حيث بلغت مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها العائدة إلى ما قبل العام 2018 فقط **796,309,723,102 ل.ل.** (إيضاح 60) دون اتخاذ مخصصات إضافية قدرت بقيمة **1,888,394,062,650 ل.ل.**؛

ب. الذمم المدينة والقرض المستحق من الشركة التابعة/شركة كهرباء قاديشا بمبلغ **282,257,004,941 ل.ل.** (إيضاح 2.10) و**436,458,818,000 ل.ل.** (إيضاح 2.10) على التوالي؛

ت. انخفاض قيمة المخزون للأصناف الراكدة والهالكة والمتقادمة، الناجمة عن الاستعانة بمصادر خارجية لمقدمي خدمات التوزيع (DSPs)، حيث بلغت كامل قيمة المخزون حتى 31 كانون الأول 2022 مبلغ **64,537,240,892 ل.ل.** (إيضاح 9)؛ من ضمنها قيمة المخزون للأصناف الراكدة والهالكة والمتقادمة، والتي يتوقع تحديدها اثر إتمام عملية التقييم المنتظرة من المؤسسة.

11. لم يتم تحميل مصاريف الاستهلاك عن السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2022، ولا عن +10 سنوات مالية سابقة (إيضاح 18.2 و11) والتي يتوقع تحديدها اثر إتمام عملية التقييم المنتظرة من **المؤسسة** (إيضاح 24)؛

12. وجود أرصدة مدورة متعددة ومبلغ عنها لم يتم تسويتها بما في ذلك النتائج المدورة (حقوق الملكية) بمبلغ دائن **1,513,092,779,454 ل.ل.**، الذمم المدينة (الأصول) بمبلغ مدين **119,431,456,725 ل.ل.**، النقد وما شابه (الأصول) بمبلغ مدين **5,132,122,867 ل.ل.**، وأعباء محتسبة مسبقاً (مطلوبات) بمبلغ دائن **379,891,542 ل.ل.**، والذمم الدائنة (مطلوبات) بمبلغ دائن **290,495,449,757 ل.ل.** ويشمل ذلك أيضًا حسابات التسويات المرتبطة بالعمليات النقدية بسبب تدمير السجلات نتيجة انفجار بيروت بمبلغ **16,784,214,110 ل.ل.** (إيضاح 3.4)؛

13. لم يتم اظهار التسويات المرتبطة بالعمليات المصرفية الناشئة قبل العام 2022 والمقدرة بمبلغ دائن صافي قدره **790,210,264 ل.ل.** في حسابات **المؤسسة** (إيضاح 5)؛

14. وضع امتيازات منشآت الكهرباء ومنها بحمدون، عاليه وسوق الغرب والتي من المقرر أن تنقل أصولها إلى **المؤسسة** لحين استكمال سلطة الوصاية/وزارة الطاقة والمياه، عملية الانتقال (إيضاح 3.2 و10)؛

أساس عدم ابداء الرأي (يتبع)

15. عدم وجود سجل تفصيلي واضح للأصول الثابتة المادية الأمر الذي لا يسمح بتحديد قيمتها العادلة (إيضاح 18.2 و11) علمًا ان قيمتها الدفترية بلغت **2,999,911,385,736 ل.ل.** كما في 31 كانون الأول 2022 والتي يتوقع تحديدها اثر إتمام عملية التقييم المنتظرة من **المؤسسة** (إيضاح 24)؛
16. لم تحتسب **المؤسسة** حق استخدام الأصول وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 16 بما يتعلق بعقود الإيجار لتعكس الأصول والالتزامات بحسب الفترة التعاقدية (إيضاح 14.2 و22)؛
17. وجود خسائر وهدر في أنظمة إنتاج الطاقة **للمؤسسة** بسبب أوجه القصور المتأصلة في الشبكة، وعمليات السرقة، الناتجة عن التوصيلات غير القانونية والتي لم يتم تقديرها لعدم كفاية المعلومات المالية لعام 2021، بينما بالنسبة لعام 2019، فقد قدر مقدمو خدمات التوزيع (DSPs) الخسائر الإجمالية بنسبة 27.95٪ أي بقيمة **3,906,833,572 كيلوواط/ساعة** ما يقدر الخسائر بقيمة **527,422,532,220 ل.ل.** وفق الكلفة البالغة **135 ل.ل.** لكل **كيلوواط/ساعة** (إيضاح 11.3). وبالمثل، أبلغت شركات توزيع الكهرباء عن خسائر إنتاجية بلغت 41.5٪ لعام 2023، قُدرت بـ4,002 جيجاواط/ساعة، و41.8٪ حتى حزيران 2024، قُدرت بـ2,311 جيجاواط/ساعة. لم تُقدَّر المبالغ النقدية عن خسائر الاستهلاك، ومع ذلك، فقد طُبِّقت أسعار استهلاك جديدة ابتداءًا من تشرين الثاني 2022 لتأمين التمويل للتشغيل وإعادة التأهيل (إيضاح رقم 24)؛
18. لم يتم تحويل حسابي انشاءات مختلفة قيد الإنجاز وانشآت آخرى والتي بلغت قيمها الدفترية كما في 31 كانون الأول 2022 بمبلغ **2,342,812,259,988 ل.ل.** و**1,610,402,866,451 ل.ل.** على التوالي، إلى حساب الأصول الخاص بها عند نقل الملكية وحق الاستخدام (إيضاح 11)؛
19. لم يتم تحويل العقارات المستملكة، بقيمة دفترية بلغت **930,119,750 ل.ل.** كما في 31 كانون الأول 2022، إلى اسم **المؤسسة** عند إنتقال الملكية وحق الإستعمال في السجل العقاري بوزارة المالية (إيضاح 11) ليتم لحظها ضمن بند الأراضي – الأصول الثابتة المادية.

قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إنَّ مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير موضحة أكثر في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق عن تدقيق البيانات المالية. فنحن مستقلون عن **المؤسسة** بتدقيقنا للبيانات المالية وفق المتطلبات الأخلاقية وقواعد السلوك ذات الصلة، وقد أوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفق هذه المتطلبات. كما نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتشكل أساسًا لرأينا.

فقرة توضيحية

دون التعديل في رأينا، نلفت الانتباه إلى الملاحظات التالية التي توضح بشكل وافٍ:

- حالات عدم اليقين المرتبطة بالأزمة الاقتصادية والمالية والنقدية المستمرة في لبنان (إيضاح 1.3 – "بيئة التشغيل")؛
- تأثير انخفاض قيمة العملة وضرورة إعادة صياغة البيانات المالية بأسعار صرف السوق التي تعكس قيمة الليرة اللبنانية (إيضاح 2.3 – "التضخم الجامح ومخاطر صرف العملات الأجنبية")؛
- انتهاك مولدات القطاع الخاص لحقوق الطاقة الحصرية **المؤسسة** (إيضاح 3.3 – "مخاطر تشغيلية")؛
- الأثر الاقتصادي والاجتماعي الذي فرضه الحرب العسكرية الاخيرة (إيضاح 4.3 – "تطورات عسكرية")؛
- الخسائر في الأرواح والإصابات، وتدمير الممتلكات، وتدهور البيئة الاقتصادية، وتعطيل الأعمال، مما أعاق قدرة **المؤسسة** على العمل ومواصلة نشاطاتها، وأدى إلى خسائر مادية ومالية لا يمكن تقديرها (إيضاح 5.3 – "انفجار مرفأ بيروت")؛
- المخاوف المحيطة باعتماد أساس المحاسبة النقدي بدلاً من أساس الاستحقاق والتي تؤثر على الاقرار بالإيرادات والمصاريف (إيضاح 1.2 – "العرف المحاسبي في الإعداد")؛

فقرة توضيحية (يتبع)

- المخاوف المحيطة بتأخير اصدار الفواتير والتحصيل لدى **المؤسسة** (إيضاح 6.3 – "مخاطر الائتمان")؛
- المخاطر المرتبطة بتسوية مدفوعات العملات الأجنبية المترجمة والمسجلة بسعر الصرف الرسمي بدلاً من سعر السوق (إيضاح 2.3 – "التضخم الجامح ومخاطر صرف العملات الأجنبية") مع الأخذ في الاعتبار استمرار انخفاض قيمة العملة إلى 89,500 ل.ل./د.أ. كما في 31 كانون الأول 2023 (إيضاح 7.3 – "مخاطر السيولة")؛
- المخاطر الأساسية المتعلقة بملاءة **المؤسسة** واستمراريتها على المدى الطويل (إيضاح 8.3 – "مخاطر راس المال وحقوق الملكية")؛
- استمرارية الأعمال المتعلقة بالعجز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزامات (إيضاح 9.3 – "مخاطر الأطراف المقربة")؛
- عمليات التفتيش غير المكتملة مع سلطات ضريبة القيمة المضافة والضمان الاجتماعي (إيضاح 10.3 – "مخاطر الأمتثال")؛
- الهدر والخسائر المضمنة في الشبكة الهيكلية لشركة كهرباء لبنان والسرقات المستمرة من التوصيلات غير القانونية (إيضاح 11.3 – "مخاطر أخرى")؛
- تجاوز خسائر **المؤسسة** رأس مالها وحقوق الملكية فيها، كمنشأة مستمرة، بمبلغ **35,117,476,852,276 ل.ل.** كما في 31 كانون الأول 2022 (إيضاح 6.1 – "نتائج سنوات سابقة مدورة").

قضايا اخرى

نشير إلى أن البيانات المالية **المؤسسة** غير مدققة من 2011–2019 مما يؤدي إلى مخاطر تتعلق بدقة بعض الأرصدة الافتتاحية والمدورة (إيضاح 24)، علمًا ان **المؤسسة** أطلقت استدراج عروض لتدقيق البيانات المالية لهذه السنوات خلال العام 2025.

المتطلبات التنظيمية والامتثال الأخرى

نلفت الانتباه إلى أنه لم يتم الحصول على أي براءات ذمة عامة حديثة من (1) وزارة المالية، التي تقوم حاليًا بإجراء تفتيش على ضريبة القيمة المضافة حتى السنة المالية من 01 كانون الثاني 2019 حتى 31 كانون الأول 2019، مما يحد من قدرة **المؤسسة** على تقديم تصاريحها للفترات اللاحقة (إيضاح 10.3 و8)؛ ولا من (2) الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث شمل التفتيش الأخير الفترة من كانون الثاني 2022 إلى حزيران 2025، واشار إلى وجود مستحقات اشتراكات غير مدفوعة، للفترة المذكورة حصريًا، بمبلغ **490,765,158,479 ل.ل.** (إيضاح 10.3) مما يجعل الفترات السابقة غير المدققة معرضة لمزيد من التدقيق من قبل الضمان الاجتماعي.

قد تخضع حسابات **المؤسسة** للتدقيق من قبل أي من الإدارتين أو كليهما مع العلم أن فترة التدقيق محددة قانونًا بخمس سنوات لوزارة المالية ومن تاريخ آخر تفتيش للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

مسؤوليات الإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية

إن إدارة **المؤسسة** مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لتمكين إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية (هامة)، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ. عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة **المؤسسة** على الاستمرار، والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم تنوي الإدارة تصفية **المؤسسة** أو وقف العمليات، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل المكلفين عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية **للمؤسسة**.

مسؤولية المدقق حول تدقيق البيانات المالية

إنَّ أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية (هامة)، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضمانة من أن تدقيقاً منجزاً وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف دائماً يكتشف الأخطاء الجوهرية عند وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ وتعتبر جوهرية (هامة) إذا كانت، بمفردها أو مجتمعة، يُتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين المتخذة على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من تدقيقنا، وفقًا لمعايير التدقيق الدولية (ISAs)، اتخذنا حكمًا مهنيًا ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق، كما أننا قمنا بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الأخطاء، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر والحصول على تأكيد معقول كافٍ ومناسب لتوفير أساس لرأينا. خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال أعلى من خطر نتيجة واحدة ناتجة عن خطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على تواطؤ أو تزوير أو حذف و/أو تجاوز الضوابط الداخلية؛
- فهم اجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق، من أجل وضع خطة التدقيق وتنفيذ الإجراءات التي تكون كافية ومناسبة لظروف **المؤسسة**. ومع ذلك، لا يُقصد بهذا الفهم إبداء رأي حول فعالية قياسات الرقابة الداخلية؛
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في سياساتها وتقديراتها المحاسبية؛
- تقييم استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية للمحاسبة والحصول على أدلة كافية فيما إذا كان هناك شك جوهري يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير الشكوك حول قدرة **المؤسسة** على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا توصلنا إلى ذلك، فنحن مطالبون بلفت الانتباه إلى الخطابات ذات الصلة في البيانات المالية.

لقد أبلغنا المكلفين عن الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق المخطط له وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور كبيرة في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء تدقيقنا.

كما قدمنا للمكلفين عن الحوكمة بيانًا يفيد بأننا امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية، وأن نتواصل معهم في جميع العلاقات والمسائل الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا.

من بين الأمور التي تم إبلاغ المكلفين عن الحوكمة بها، الأمور ذات الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية والتي تم الإبلاغ عنها على هذا النحو في تقريرنا.

نكشف عن هذه الأمور إلا في حال حظر القوانين و/أو الإجراءات الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقر في الحالات القصوى، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا بسبب العواقب السلبية للقيام بذلك، حيث يتوقع بشكل معقول تفوقها على المصلحة العامة عند الإبلاغ عنها.

القدرة على الاستمرارية

إنّ **المؤسسة** عاجزة عن تسديد التزاماتها بالاضافة الى أن الأمور الواردة أعلاه لها تأثير مادي مباشر وذات أهمية كبرى على وضع **المؤسسة** المالي وقدرتها على الاستمرار ومتابعة نشاطها من قدراتها الذاتية دون الحصول على تمويل ودعم مستمر بمبالغ مهمة من قبل الدولة اللبنانية لتغطية الخسائر (إيضاحات 1.3-"بيئة التشغيل"، 2.3-"التضخم الجامح ومخاطر صرف العملات الأجنبية"، 3.3-"مخاطر تشغيلية"، 4.3-"تطورات عسكرية"، 5.3-"انفجار مرفأ بيروت"، 6.3-"مخاطر الائتمان"، 7.3-"مخاطر السيولة"، 8.3-"مخاطر راس المال وحقوق الملكية"، 9.3-"مخاطر الأطراف المقربة"، 10.3-"مخاطر الأمتثال"، و11.3-"مخاطر أخرى").

مسائل التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت ذات صلة بالبيانات المالية للسنة المالية المذكورة. وباستثناء الأمور الموضحة في فقرتي *أساس عدم ابداء الرأي* و*الفقرة التوضيحية*، فقد قررنا أنه لا توجد مسائل تدقيق رئيسية أخرى يجب الإبلاغ عنها في تقريرنا.

كان الشريك المسؤول عن التدقيق الخبير الاستاذ أنطون أبوسليمان (رقم النقابة 1412).

أبوسليمان وشركاهم
خبراء محاسبة مجازون | إجازة رقم 2005/58
بيروت، في 23 أيلول، 2025

مؤسسة كهرباء لبنان

البيانات المالية للسنة المنتهية في31 كانون الأول 2022

إن القيم الواردة ادناه مدرجة بملايين الليرة اللبنانية (ل.ل.)

بيان المركز المالي	إيضاح	2022	2021
النقد وما شابه	5	828,700	386,118
ذمم مدينة	6	8,975,029	4,017,899
دفعات مسبقة وارصدة مدينة أخرى	7	182,313	180,991
الضريبة على القيمة المضافة	8	709,174	1,178,206
المخزون والمخازن	9	126,047	155,216
مجموع الموجودات المتداولة		**10,821,263**	**5,918,430**
الاستثمار في شركة تابعة	1.10	24,274	24,274
مستحقات من أطراف مقربة	2.10	436,459	318,573
قروض ممنوحة إلى أطراف مقربة	2.10	282,257	282,257
موجودات ثابتة مادية	11	2,999,911	2,950,225
مجموع الموجودات غير المتداولة		**3,742,901**	**3,575,329**
مجموع الموجودات		**14,564,164**	**9,493,759**
ذمم دائنة	12	9,249,296	3,807,399
دائنون مختلفون واعباء مؤجلة	13	1,100,544	1,069,578
قروض تمويلية متداولة	14	–	–
وزارة الطاقة والمياه	3.10	15,943	10,721
مجموع المطلوبات المتداولة		**10,365,783**	**4,887,698**
ذمم أطراف مقربة غير متداولة – سلفات الخزينة	4.10	38,469,095	37,677,036
قروض تمويلية غير متداولة	14	39,790	39,790
المؤونات	15	458,050	459,889
مجموع المطلوبات غير المتداولة		**38,966,935**	**38,176,715**
مجموع المطلوبات		**49,332,718**	**43,064,413**
صافي الموجودات		**(34,768,554)**	**(33,570,654)**
رأس المال	5.1	20	20
مساهمات الدولة اللبنانية	5.10	1,546,803	1,546,803
نتائج سنوات سابقة مدورة – ربح/(خسارة)	6.1 و16	(35,117,477)	(31,626,431)
تعديلات الخسائر المدورة للسنة السابقة		–	2,992
النتيجة الصافية للدورة المالية – ربح/(خسارة)		(1,197,900)	(3,494,038)
مجموع حقوق الملكية الخاصة		**(34,768,554)**	**(33,570,654)**

المهندس الأستاذ كمال حايك رئيس مجلس الإدارة/المدير العام

إن الإيضاحات المرفقة من صفحة 15 الى صفحة 39 هي جزء لا يتجزأ من البيانات المالية وتقرأ معها.

يعتبر قرار مجلس الادارة رقم ٢٠٢٥-٦٧١ تاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٦ بحيثياته وبنوده كافة جزءاً لا يتجزأ من المرافقة على هذا التقرير، مع الإشارة الى التحفظات الواردة في البند "خامساً" من قرار مجلس الإدارة المذكور والطلبات الواردة في البند "سادساً" من ذات القرار

رئيس مجلس الادارة
المدير العام
كمال الحايك

مدير الشؤون المالية بالإنابة
زانه الزعني

إن القيم الواردة ادناه مدرجة بملايين الليرة اللبنانية (ل.ل.)

بيان الدخل الشامل	إيضاح	2022	2021
مبيعات الطاقة	17	5,377,585	624,019
استهلاك الفيول وكلفة شراء الطاقة	18	(671,460)	(1,230,697)
هامش الربح		**4,706,125**	**(606,678)**
ايرادات تشغيلية أخرى	19	37,097	29,851
اعمال الصيانة واعباء أخرى	20	(41,767)	(41,965)
رواتب واجور وملحقاتها	21	(229,796)	(157,735)
مصاريف عمومية وإدارية	22	(132,999)	(129,464)
استهلاكات	3.4-18.2	-	-
مؤونات	15.2-18.2	-	(389,873)
النتيجة التشغيلية ربح/(خسارة)		**4,338,660**	**(1,295,864)**
ايرادات مالية		10,200	2,094
اعباء مالية	23	(5,546,760)	(2,200,268)
النتيجة الصافية		**(1,197,900)**	**(3,494,038)**

إن الإيضاحات المرفقة من صفحة 15 الى صفحة 39 هي جزء لا يتجزأ من البيانات المالية وتقرأ معها.

يعتبر قرار مجلس الإدارة رقم ٦٧١- ص ص/٢٠٢٥ تاريخ ٢٠٢٥/٩/٢٦ بمثابة وبنوده كافة جزءاً لا يتجزأ من الموافقة على هذا التقرير مع الإشارة الى التحفظات الواردة في البند خامساً من قرار مجلس الادارة المذكور والطلبات الواردة في البند سادساً من ذات القرار

رئيس مجلس الادارة
المدير العام
كمال الحايك

مدير الشؤون المالية بالإنابة
زانه الزعني

بيان التغيرات في حقوق الملكية

	رأس المال	مساهمات الدولة اللبنانية	نتائج سنوات سابقة مدورة	المجموع
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2018	**20**	**1,546,803**	**(28,843,160)**	**(27,296,337)**
النتيجة الصافية للدورة المالية للعام 2019	–	–	(1,755,270)	(1,755,270)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2019	**20**	**1,546,803**	**(30,598,430)**	**(29,051,607)**
النتيجة الصافية للدورة المالية للعام 2020	–	–	(1,028,001)	(1,028,001)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2020	**20**	**1,546,803**	**(31,626,431)**	**(30,079,608)**
النتيجة الصافية للدورة المالية للعام 2021	–	–	(3,494,038)	(3,494,038)
تعديلات سنوات سابقة	–	–	2,992	2,992
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2021	**20**	**1,546,803**	**(35,117,477)**	**(33,570,654)**
النتيجة الصافية للدورة المالية للعام 2022	–	–	(1,197,900)	(1,197,900)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2022	**20**	**1,546,803**	**(36,315,377)**	**(34,768,554)**

إن الإيضاحات المرفقة من صفحة 15 الى صفحة 39 هي جزء لا يتجزأ من البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان التدفقات النقدية

	2022	2021
التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي		
صافي النتيجة بعد الضريبة ربح (خسارة)	(1,197,900)	(3,494,038)
تصحيح قيود الإستهلاكات والإطفائات	–	–
تصحيح قيود المؤونات	(1,839)	390,979
صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي	**(1,199,739)**	**(3,103,059)**
التدفقات النقدية من رأس المال العامل		
(الزيادة) النقص في الذمم المدينة	(4,957,129)	111,910
(الزيادة) النقص في استرداد الضرائب	469,031	(46,771)
(الزيادة) النقص في المدفوعات المقدمة والحسابات المدينة الاخرى	(1,321)	(1,656)
(الزيادة) النقص في المخزون والمخازن	29,169	12,843
الزيادة (النقص) في الذمم الدائنة	5,441,897	2,720,988
الزيادة (النقص) في الذمم الدائنة الأخرى والأعباء المؤجلة	30,966	19,539
صافي التدفقات النقدية من رأس المال العامل	**1,012,613**	**2,816,853**
صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي ورأس المال العامل	**(187,126)**	**(286,206)**
التدفقات النقدية من الإستثمارات		
(الزيادة) النقص في المستحقات من الأطراف المقربة	(117,886)	(28,786)
استملاكات الأصول الثابتة	(49,686)	(132,369)
صافي التدفقات النقدية من الإستثمارات	**(167,572)**	**(161,155)**
التدفقات النقدية من النشاط المالي		
الزيادة (النقص) في المستحقات المتداولة للأطراف المقربة	5,221	2,263
الزيادة (النقص) في المستحقات غير المتداولة للأطراف المقربة	792,059	728,935
الزيادة (النقص) في الخسائر المدورة	–	2,992
الزيادة (النقص) في القروض والمطلوبات غير المتداولة الاخرى	–	(2,780)
صافي التدفقات النقدية من النشاط المالي	**797,280**	**731,410**
صافي الزيادة (النقص) في التدفقات النقدية وما يعادلها	**442,582**	**284,049**
رصيد أول المدة للتدفقات النقدية وما يعادلها	386,118	102,069
رصيد اخر المدة للتدفقات النقدية وما يعادلها	**828,700**	**386,118**

إن الإيضاحات المرفقة من صفحة 15 الى صفحة 39 هي جزء لا يتجزأ من البيانات المالية وتقرأ معها.

1. معلومات عامة

1.1 التأسيس والوضع القانوني

تم إنشاء مؤسسة كهرباء لبنان بموجب المرسوم رقم16878 بتاريخ10 تموز 1964، كمؤسسة عامة وطنية، ذات طابع صناعي وتجاري. تم تسجيلها في وزارة المالية تحت رقم التعريف الضريبي رقم241559 وكصاحب عمل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تحت رقم 1551002.

2.1 العنوان

يقع المكتب الرئيسي لمؤسسة كهرباء لبنان في بيروت – شارع النهر – مار مخايل ولديها العديد من الفروع والمحطات والشبكات الكهربائية المنتشرة في جميع الأراضي اللبنانية.

3.1 مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من سبعة أعضاء من بينهم رئيس مجلس الإدارة تعينهم الحكومة اللبنانية لمدة 3 سنوات ويكلفوا بإدارة شؤون **المؤسسة** التي تخضع لسلطة وصاية وزارة الطاقة والمياه وفقًا للمادة رقم 10 من المرسوم 16878.

4.1 الهدف

إن النشاط الرئيسي **للمؤسسة** هي حصرية توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية على كافة الأراضي اللبنانية.

5.1 رأس المال

بلغ رأس مال **المؤسسة 20,000,000 ل.ل.** كما في 31 كانون الأول 2022 (2020 – 20,000,000 ل.ل.).

6.1 نتائج سنوات سابقة مدورة

النتائج المدورة هي الأرباح/(الخسائر) المدورة من السنوات السابقة. وبلغ الرصيد الافتتاحي للنتيجة المدورة، كما في 01 كانون الثاني 2022، خسائر بقيمة **(35,117,476,184,294) ل.ل.** وفي نهاية السنة في 31 كانون الأول 2022، خسائر بقيمة **(36,315,376,818,353) ل.ل..**

7.1 عملة الإبلاغ

إنّ عملة الإبلاغ هي الليرة اللبنانية (ل.ل.). ويتم استخدامها في العمليات اليومية كعملة وظيفية مع عمليات آخرى تتم بالعملات الأجنبية للحصول على الموارد والخدمات الأجنبية. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جاءت إجمالي التدفقات النقدية **للمؤسسة** بالليرة اللبنانية، في حين لم يكن هناك أية تدفقات نقدية بالدولار المحلي (المعرف بـ"اللولار المصرفي") الخاضعة لضوابط غير رسمية على رأس المال (يمكن احتسابها بسعر 15,000 ل.ل./د.أ. بعد تعميم مصرف لبنان رقم 151 – إيضاح 6.3). أما بالنسبة للتدفقات الخارجية، فقد قامت مؤسسة كهرباء لبنان بالدفع بعملات متعددة وتحديدًا لموردي السلع والخدمات على النحو التالي: 100٪ ل.ل.، 0٪ د.أ.، و0٪ يورو.

لمتابعة صرف العملات الأجنبية، راجع الإيضاح 8.2.

2. ملخص السياسات المحاسبية المعتمدة

إن السياسات المحاسبية المعتمدة في إعداد هذه البيانات المالية واردة أدناه.

1.2 العرف المحاسبي في الإعداد

تم إعداد البيانات المالية **للمؤسسة** وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ووفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية عملًا بممارسات المحاسبة على أساس الاستحقاق. قد يتطلب إعداد البيانات المالية بما يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب من الإدارة ممارسة حكمها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية **للمؤسسة** (إيضاح 3.4). يتم اظهار التغييرات في السياسات المحاسبية بأثر رجعي ما لم يكن ذلك غير عملي أو ما لم يحدد معيار آخر أحكامًا محددة. وبنفس الطريقة، فإن التغييرات في التقديرات المحاسبية والناتجة عن معلومات أو تطورات جديدة لا تعد تصحيحات للأخطاء. يتم الاعتراف بتأثير التغيير في التقدير المحاسبي مستقبليًا من خلال إدراجه في بيان الدخل الشامل في:

- فترة التغيير، إذا كان التغيير يؤثر على تلك الفترة فقط؛ أو
- فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا أثر التغيير على كليهما.

ما لم يكن من غير العملي تحديد آثار الخطأ، عند اكتشافه، تصحح **المؤسسة** أخطاء الفترة السابقة المادية بأثر رجعي من خلال إعادة اظهار المبالغ المقارنة للفترة او الفترات السابقة.

تصنف وتعرض **المؤسسة** المطلوبات والموجودات ضمن بيان مركزها المالي كحسابات متداولة وغير متداولة.

عنصر	متداولة (عندما يكون)	غير متداولة
موجودات	• من المتوقع أن يستحق أو من المقرر بيعه أو استهلاكه في دورة التشغيل العادية؛ • يحتفظ بها لغرض المتاجرة؛ • من المتوقع أن يستحق خلال اثني عشر شهرًا بعد فترة التقرير ؛ أو • النقد أو ما يعادله ما لم يتم حظر تداوله أو استخدامه لتسوية مطلوبات لمدة اثني عشر شهرًا على الأقل بعد فترة التقرير.	يتم تصنيف جميع الموجودات الأخرى على أنها غير متداولة.
مطلوبات*	• ومن المتوقع أن يتم تسديدها أو تسويتها في دورة التشغيل العادية؛ • يحتفظ بها لغرض التداول؛ • ومن المقرر تسديدها أو تسويتها خلال اثني عشر شهرًا بعد فترة التقرير ؛ أو • لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لمدة اثنى عشر شهرًا على الأقل بعد فترة التقرير.	يتم تصنيف جميع المطلوبات الأخرى على أنها غير متداولة.

* إن شروط التزام المطلوبات التي يمكن، حسب اختيار الطرف الآخر، أن تؤدي إلى تسويتها عن طريق إصدار آلية لحقوق الملكية لا تؤثر على تصنيفها.

2.2 المقارنة

عند الضرورة تم إعادة تصنيف الأرقام المقارنة لتتوافق مع التغيرات في العرض في السنة الحالية.

3.2 الإمتيازات

قبل تأسيس مؤسسة كهرباء لبنان كمؤسسة حكومية موحدة تملك حصرية توزيع الطاقة الكهربائية على كافة الأراضي اللبنانية، كانت الحكومة قد أعطت بعض الإمتيازات للبلديات حقوق لتشغيل محطات توليد الطاقة وتأسيس شبكات توزيع في مناطق جغرافية محددة. تشمل هذه الإمتيازات نهر الجوز، بحمدون، زحلة، الشركة الفينيقية لقوات نهر ابراهيم، محول التوتر العالي، جبيل، نهر البارد، عاليه وسوق الغرب. إلا أنّ اتفاقيات هذه الإمتيازات قد انتهت صلاحيتها لذلك يجب تحويل كامل ميزانيات من مطلوبات وموجودات وحقوق وموجبات تلك الإمتيازات إلى **المؤسسة** بواسطة وزارة الطاقة والمياه. غير أن هذا التدبير بقى معلقًا بإستثناء المؤسسات التالية: جبيل، الشركة الفينيقية لقوات نهر إبراهيم، نهر البارد، ونهر الجوز التي ما زال العقود معها سارية المفعول. أما شركة كهرباء قاديشا فإن **المؤسسة** تمتلك أغلبية أسهمها.

4.2 منافع وتعويضات الموظفين

تشمل منافع وتعويضات الموظفين كافة أشكال البدلات التي يتقاضاها الموظف من رب العمل لقاء تقديم خدمات أو عند انتهاء الخدمة. كما، وعملًا بأحكام قانون الضمان الاجتماعي، فإن كل من **المؤسسة**، بصفتها رب العمل، والموظف، يسددان إشتراكات للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي بفروعه الثلاثة على أساس رواتب الموظفين، مع مراعاة الحد الأقصى على الإشتراكات، المطبقة على النحو التالي:

فرع	الحد الأقصى الشهري (ل.ل.)	معدل الإشتراكات %		مجموع معدل الإشتراكات %
		المؤسسة	الموظف	
مرض وأمومة	2,500,000	8.0	3.0	11.0
تعويضات عائلية	1,500,000	6.0	–	6.0
تعويضات نهاية الخدمة	لا يوجد	8.5	–	8.5
مجموع معدل الإشتراكات %	–	**22.5**	**3.0**	**25.5**

يتم احتساب اشتراكات الضمان الاجتماعي ضمن حساب رواتب الموظفين.

وعملاً بأحكام قانون العمل اللبناني وقانون الضمان الإجتماعي والقوانين الأخرى المرعية الإجراء، يتم إحتساب تعويض نهاية الخدمة للموظفين إستنادًا إلى معدل راتب الشهر الأخير (يتضمن الراتب كل التقديمات النقدية والعينية للموظفين) وعلى أساس شهر واحد عن كل سنة ويتم سنويًا تكوين المؤونة الكافية لتغطية الفارق بين المبالغ المدفوعة سابقًا إلى الضمان والمبالغ المستحقة للموظفين حتى نهاية السنة المالية المختصة. حيث إن الإشتراكات المستحقة والمدفوعة للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي عن تعويض نهاية الخدمة والتي تمثل دفعات على حساب هذا التعويض تحتسب على أساس 8٪ من مداخيل الموظفين. أما التعويضات النهائية التي تستحق عند إكمال عشرين سنة خدمة أو عند بلوغ الموظف سنًا معينًا او عندما يترك الموظف العمل المأجور، تدفع **المؤسسة** الفرق فيما بين المبالغ المحتسبة والمستحقة والمبالغ المدفوعة سابقًا على الحساب.

5.2 الاقرار بالمصاريف

يتم تسجيل المصاريف على أساس الاستحقاق المحاسبي. حيث يتم ترحيل جميع الإيرادات المحصلة خلال السنة والمنسوبة إلى سنوات مالية لاحقة في بيان المركز المالي كحسابات تسوية – دائن، وبالمثل، يتم ترحيل جميع المصاريف المدفوعة مقدمًا المنسوبة إلى سنوات مالية لاحقة في بيان المركز المالي كحسابات تسوية – مدينة.

6.2 القيمة العادلة

يعرّف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 13 بأن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق لتحديد قيمة المعاملة في تاريخ القياس. لتحديد القيمة العادلة، تستخدم **المؤسسة** الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير المطلوبات أو الموجودات في ظل ظروف السوق الحالية، بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمخاطر. ونتيجة لذلك، فإن نية **المؤسسة** في الاحتفاظ بأصل أو تسوية التزام أو الوفاء به ليست ذات صلة عند تحديد القيمة العادلة. يحق **للمؤسسة** إعادة تقييم أصولها الثابتة المادية وفق معيار المحاسبة الدولي (IAS) 16.

7.2 الأدوات المالية

تشمل الأدوات المالية النقد وما شابه كالحسابات المصرفية بالإضافة إلى الذمم المدينة والدائنة والأعباء الواجب توزيعها على عدة دورات مالية والأعباء المستحقة والغير مدفوعة والايرادات المحتسبة مسبقًا والضرائب والمطلوبات. ونظرًا لطبيعة هذه الحسابات، تعتبر قيمتها الدفترية تساوي قيمتها العادلة.

الأدوات المالية (يتبع) ووفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) 9، تعترف **المؤسسة** بأصل مالي أو التزام مالي في بيان المركز المالي عندما تصبح طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة المالية. عند الإقرار الأولي، في حالة الأصل المالي أو الالتزام المالي غير المدرج بالقيمة العادلة، تقيّم **المؤسسة** أصلًا ماليًا أو التزامًا ماليًا بقيمته العادلة زائدًا أو ناقصًا تكاليف المعاملة التي يمكن أن تنسب مباشرة إلى اقتناء أو إصدار الأصل المالي أو الالتزام المالي لتلحظه كربح أو خسارة في بيان الدخل الشامل.

8.2 تحويل العملات الأجنبية

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقيدة بالعملات الأجنبية في بيان المركز المالي بتاريخ المركز المالي إلى عملة الإبلاغ بالأسعار الرسمية السائدة في نهاية السنة مع الاعتراف بالفرق الناتج كفروقات صرف في بيان الدخل الشامل (إيضاح 2.3 و3.4). كما يتم تسجيل الأصول الثابتة المدفوعة بالعملات الأجنبية بعملة الإبلاغ بالسعر السائد في تاريخ المعاملة.

يتم تسجيل الإيرادات والمصاريف بالعملات الأجنبية بعملات الإبلاغ بالأسعار السائدة في تواريخ المعاملات، باستثناء الرواتب والأجور المدفوعة بعملات أجنبية، حيث يتم الإعتراف بأي فروق إيجابية أو سلبية في الصرف ناتجة عن تسوية أو تحويل الحسابات بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الشامل. أما الأصول الثابتة المادية المشتراة بعملات أجنبية، تقيد بالليرة اللبنانية وفق سعر الصرف السائد بتاريخ العملية.

9.2 اضمحلال قيمة الأصول

في تاريخ كل تقرير، تتم مراجعة الممتلكات والمعدات والموجودات الثابتة غير المادية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن تلك الأصول قد تعرضت لانخفاض في قيمتها. إذا كان هناك مؤشر على انخفاض محتمل في القيمة، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد لأي أصل متأثر (أو مجموعة من الأصول ذات الصلة) ومقارنتها بقيمتها الدفترية. إذا كانت القيمة المقدرة القابلة للاسترداد أقل، يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى قيمتها المقدرة القابلة للاسترداد، ويتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة على الفور في بيان الدخل الشامل.

وبالمثل، في تاريخ كل تقرير، يتم تقييم المخزون لتحديد مدى اضمحلال قيمة المخزون عن طريق مقارنة القيمة الدفترية لكل بند من بنود المخزون (أو مجموعة من البنود المتشابهة) مع سعر البيع ناقصًا تكاليف استكمال الأصل وبيعه. وفي حال اضمحل المخزون (أو مجموعة من البنود المتشابهة)، تخفض القيمة الدفترية الى قيمة المبيع ناقصًا تكاليف استكمال الأصل وبيعه حيث يلحظ هذا الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الشامل. اما إذا انعكست خسارة انخفاض القيمة لاحقًا، فتتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو مجموعة الأصول ذات الصلة) إلى التقدير المعدل لقيمته القابلة للاسترداد (سعر البيع ناقصًا تكاليف الإكمال والبيع، في حالة المخزون)، ولكن ليس في زيادة المبلغ الذي كان سيتم تحديده في حالة عدم الاعتراف بخسارة انخفاض في القيمة للأصل (مجموعة الأصول ذات الصلة) في السنوات السابقة. يتم إثبات عكس خسارة انخفاض القيمة مباشرة في بيان الدخل الشامل.

10.2 الأصول الثابتة غير المادية

يتم تحديد قيمة الأصول الثابتة غير المادية مبدئيًا بالتكلفة. بعد الاقرار الأولي، تقوم **المؤسسة** عادة بقياس الأصل الثابة غير المادي بالتكلفة دون الاستهلاك المتراكم. وقد يختار تحديد قيمة الأصل بالقيمة العادلة في حالات نادرة عندما يمكن تحديد هذه القيمة العادلة بالرجوع إلى سوق نشط.

يتم إطفاء الأصل الثابة غير المادي ذو العمر الإنتاجي المحدود ويخضع لاختبار انخفاض القيمة. لكن لا يتم إطفاء الأصل الثابة غير المادي ذو العمر الإنتاجي الغير محدد، ولكن يتم اختباره سنويًا لتحديد الانخفاض في القيمة. عندما يتم التخلص من أصل ثابت غير مادي، يتم ادراج الربح أو الخسارة من البيع في بيان الدخل الشامل.

11.2 المخزون

يقيم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، حيث أن صافي القيمة القابلة للتحقق هي (Net realizable value) هي السعر المقدر للبيع في سياق النشاط العادي مطروحًا منه التكاليف المقدرة للإكمال والتكاليف الضرورية المقدرة لإتمام عملية البيع.

أما كلفة المخزون فيشمل كافة تكاليف الشراء، وتكاليف التحويل (اليد العاملة والتكاليف الإنتاجية المباشرة)، والتكاليف الآخرى المتكبدّة لغاية وصول المخزون إلى حالته الحاضرة وموقعه الحالي. تحدد هذه الكلفة وفق:

- كلفة محددة لكل بند من بنود المخزون الغير قابلة للتبديل؛ و
- السعر الوسطي للأصناف العادية والقابلة للتبديل.

عندما يباع أو يستهلك المخزون تقيد قيمة المخزون المدرجة كمصروف في الفترة التي تم الإقرار بالإيرادات المرتبطة به.

12.2 استثمارات في منشآت تابعة

تمثل المنشأة التابعة تلك الخاضعة لسيطرة **المؤسسة**، حيث أن جوهر العلاقة بين **المؤسسة** والمنشأة التابعة تبين أن المنشأة التابعة خاضعة لسيطرة **المؤسسة** أي يوجد تبعية. تعتبر المنشأة تابعة **للمؤسسة** عندما تكون **المؤسسة** معرضة، أو لها حقوق، من عائدات المنشأة من خلال علاقتها مع المنشأة وقدرتها على التأثير على عائداتها. لغرض تحديد التبعية ينظر إلى:

- هدف وهيكلية المنشأة؛
- تعريف وتحديد نشاط المنشأة وكيفية اتخاذ القرارات لإدارة أنشطة المنشأة التابعة؛
- فيما إذا بإمكان **المؤسسة** توجيه أنشطة المنشأة التابعة؛
- فيما إذا تكون **المؤسسة** معرضة، أو لها حقوق، من عائدات المنشأة من خلال علاقتها مع المنشأة وقدرتها على التأثير على عائداتها؛
- فيما إذا لدى المنشأة التابعة القدرة على التأثير على عائدات استثمار **المؤسسة**؛

تقوم **المؤسسة** بشكل مستمر بتقييم علاقات التبعية في ظل تقلب الحقائق والوقائع. تقيد الاستثمارات في المنشآت التابعة على أساس الكلفة ويعاد النظر بها للتأكد من مدى اضمحلال هذه القيمة. في حال توفر أسباب اضمحلال القيمة، يتم لحظ قيمة هذا الاضمحلال في بيان الدخل الشامل أي عندما تكون قيمة الاسترداد على الاستثمار أدنى من كلفة الاستثمار الأساسية. عند التفرغ من استثمارات في منشآت تابعة، تقيم **المؤسسة** قيمة هذه الاستثمارات وفق القيمة العادلة. تقيد الفروقات فيما بين القيمة العادلة لاستثمارات **المؤسسة** وعائدات التفرغ عن هذه الاستثمارات في بيان الدخل الشامل.

13.2 استثمارات في منشآت زميلة

المنشأة الزميلة هي المنشأة التي تمارس عليها **المؤسسة** كمستثمر تأثيرًا هامًا، ولكن ليس **للمؤسسة** سيطرة أو سيطرة مشتركة على سياسات المنشأة الزميلة، عبر المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية لهذه المنشأة. التأثير الهام هو صلاحية المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية للجهة المستثمر بها وليس سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات. تقيد الاستثمارات في المنشآت التابعة وفق الكلفة، وحيث يلزم، ناقص أي قيمة تمثل اضمحلال في الكلفة.

14.2 عقود الإيجار

يتم الإقرار بعقد الإيجار وفق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) 16، عندما تتجاوز الفترة التعاقدية 12 شهرًا، إلا في حال كانت قيمة الأصل متدنية. يتوجب على المستأجر أولًا اثبات الحق في استخدام الأصل، مما يمثل حقوق المستأجر في استخدام الأصل الأساسي، وثانيًا الالتزام المالي، مما يمثل واجبات المستأجر لتسديد دفعات الإيجار ابتداءًا من تاريخ بدء مفعول العقد.

15.2 المؤونات

يتم الاعتراف بالمؤونات عندما يكون لدى **المؤسسة** التزام حالي، قانوني أو ضمني، نتيجة لأحداث سابقة ومن المرجح أن ينتج عنه تدفق خارجي للموارد المالية لتسوية الالتزام حيث يمكن تقدير المبلغ بشكل موثوق وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي *37 – المخصصات والالتزامات الطارئة والأصول المحتملة*، حيث تشتمل "تكلفة الوفاء" بالعقد على "التكلفة التي تتعلق مباشرة بانفاذ العقد".

16.2 ذمم الأطراف المقربة

يتم إثبات الذمم المدينة/الدائنة للأطراف المقربة بقيمة المعاملات المحققة ويتم عرضها بشكل منفصل. جزء كبير من موجودات ومطلوبات **المؤسسة** مع أطراف مقربة ويتم اشتقاقها من أنشطة مع هذه الأطراف في سياق الأعمال العادية. يجوز للأطراف المقربة الدخول في معاملات لن تفعلها الأطراف الغير مقربة. أيضًا، قد لا تتأثر المعاملات بين الأطراف المقربة بنفس الشروط والأحكام والمبالغ مثل المعاملات بين الأطراف الغير مقربة. وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS) 24، تحدد **المؤسسة** الطرف المقرب على أنه شخص (طبيعي) أو كيان (معنوي) مرتبط بالمنشأة المسؤول عن إعداد التقارير:

- يرتبط أي شخص أو فرد مقرب من عائلة ذلك الشخص بمنشأة مسؤول عن التقارير إذا كان لهذا الشخص سيطرة أو سيطرة مشتركة أو تأثير كبير على المنشأة أو كان عضوًا في موظفي إدارتها الرئيسيين؛
- تكون المنشأة ذات صلة بمنشأة معدة للتقرير إذا كانت، من بين ظروف أخرى، شركة أم، أو شركة تابعة، أو فرع لشركة تابعة، أو شركة زميلة، أو مشروع مشترك للمنشأة الذي يعد التقرير، أو كانت خاضعة للسيطرة أو السيطرة المشتركة أو متأثرة أو تدار بشكل كبير من قبل شخص من الأطراف المقربين.

17.2 الاقرار بالايرادات

تمثل الإيرادات كافة إصدارات الفواتير مقابل استهلاك من انتاج الطاقة المنخفضة والوسطية والعالية بعد الخصم. تتحقق الإيرادات في الفترة المالية حيث تصبح جميع المخاطر والمكافآت المرتبطة بمعاملات تحقيق الايراد من مسؤولية العميل. للامتثال للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 15، فإن **المؤسسة:**

- تحدد التزامات الأداء في العقد وسعر المعاملة؛
- تخصص سعر المعاملة لكل التزام أداء على أساس أسعار البيع النسبية المستقلة لكل سلعة أو خدمة مميزة موعودة في العقد؛
- تقر بالإيرادات عندما يتم الوفاء بالتزام الأداء عن طريق تحويل سلعة أو خدمة متعهد بها إلى العميل (أي عندما يحصل العميل على السيطرة على تلك السلعة أو الخدمة)؛
- تختار، بالنسبة لالتزام أداء يتم الوفاء به بمرور الوقت، مقياسًا مناسبًا لتحديد مقدار الإيرادات التي يجب الاقرار بها عند استيفاء التزام الأداء.

18.2 الأصول الثابتة المادية

تسجل الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ويتم إستهلاكها على مدى حياتها العملي بإتباع طريقة القسط الثابت بحسب النسب التالية:

الأصل	النسبة %	الأصل	النسبة %
المنشآت والمعدات	5-2	الأجهزة والبرامج المعلوماتية	20-50
الأبنية والمنشآت المشادة بمادة الباطون	5-2	الإنشائات المعدنية	6-20
أعمال الديكور والترميم	6-20	المنشآت والآلات الصناعية	8-25
التجهيزات والمعدات الفنية	10-25	المعدات والبرامج المعلوماتية	20-50
آليات النقل	6-20	الأثاث والمفروشات	8-25

الأصول الثابتة المادية (يتبع) أما التكلفة التاريخية فتشمل:

- سعر الشراء، بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب الشراء غير القابلة للاسترداد، بعد خصم الخصومات والتخفيضات التجارية؛
- أي تكاليف مباشرة لوضع الأصل في الموقع والوضع اللازم ليكون قادرًا على التشغيل بالطريقة التي تقصد بها الإدارة؛
- التكاليف المقدرة لتفكيك وإزالة الأصل واستعادة الموقع الذي يقع فيه، ما لم تكن تلك التكاليف تتعلق بمخزون منتج خلال تلك الفترة؛
- ويتم تحميل مصاريف إصلاح وصيانة الأصول الثابتة المادية على بيان الدخل الشامل للسنة التي تم تكبدها فيها. ووفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 05، يجب تصنيف الأصل غير المتداول والمعد للبيع كأصل معد للبيع إذا كان سيتم استرداد قيمته الدفترية من خلال البيع بدلاً من الاستخدام المستمر. يجب قياس أي أصل محتفظ به للبيع بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع، أيهما أقل؛ ويتوقف استهلاك الأصول المذكورة عند الاحتفاظ بها للبيع.

تعرض **المؤسسة** منفصلًا في بيان المركز المالي للأصول المصنفة للبيع كما وللموجودات والمطلوبات المدرجة للبيع؛ كما وتعرض بشكل منفصل في بيان الدخل الشامل لنتائج العمليات المتوقفة.

19.2 الذمم التشغيلية المدينة والذمم الاخرى

يتم إثبات الذمم التشغيلية المدينة بالتكلفة ناقصًا أي مؤونات للديون المشكوك في تحصيلها (إن وجدت). يتم تحديد مؤونات الديون المشكوك في تحصيلها في نهاية العام اعتمادًا على خبرة الإدارة والمعلومات المتوفرة لديها لتعديل مؤونات السنة السابقة حيث يتم تسجيل أي فرق في بيان الدخل الشامل.

يتم شطب جميع الذمم المدينة إما جزئيًا أو كليًا عندما تتوقف **المؤسسة** عن متابعة الاسترداد. إذا كان المبلغ المراد شطبه أكبر من مخصص الخسارة المتراكم، يتم التعامل مع الفرق أولًا كإضافة إلى المخصص الذي يتم تطبيقه بعد ذلك على إجمالي القيمة الدفترية. يتم قيد أي مبالغ مستردة لاحقة وفقًا للمعايير المعمول بها ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل.

20.2 الذمم التشغيلية الدائنة والذمم الاخرى

الذمم التشغيلية الدائنة هي التزامات بالدفع مقابل تكلفة السلع والخدمات المستلمة من الموردين خلال الدورة المالية العادية للأعمال. تشمل الذمم الدائنة الأخرى ذمم الموظفين والحكومة والهيئات العامة الأخرى.

21.2 ضريبة القيمة المضافة

عندما تكون ضريبة القيمة المضافة قابلة للتطبيق، يتم الاعتراف بالإيرادات والمصاريف والموجودات والمطلوبات بالقيمة الصافية دون قيمة الضريبة على القيمة المضافة باستثناء الحالات التي تكون فيها هذه الضريبة متكبدة على شراء الأصول أو الخدمات غير قابلة للاسترداد، ففي هذه الحالة يتم الاعتراف بضريبة القيمة المضافة على أنها جزء من تكلفة حيازة الأصل، أو جزء من بند المصاريف حسب الاقتضاء كما وبالنسبة للذمم المدينة والدائنة المدرجة شاملة مبلغ ضريبة القيمة المضافة. إن معدل ضريبة القيمة المضافة الحالي ثابت بنسبة 11٪.

3. إدارة المخاطر

تتعرض أنشطة **المؤسسة** لمخاطر محتملة معينة قد تؤثر على أدائها، لذا تتبنى **المؤسسة** اجراءات إدارة المخاطر المناسبة لتقليل الآثار السلبية المحتملة لهذه المخاطر على النحو التالي:

1.3 بيئة التشغيل

شهدت بيئة التشغيل في لبنان منذ الربع الأخير من عام 2019، أحداثًا مترابطة خطيرة أدت إلى أزمة مالية ونقدية واقتصادية بالإضافة إلى ركود عميق الذي وصل إلى مستويات غير مسبوقة. فبعد ان فرضت المصارف اللبنانية في هذه الفترة ضوابط غير رسمية على رأس المال، وقيّدت الوصول إلى حسابات العملات الأجنبية، وتحويلات خارجية محدودة، تلاها إعلان مجلس الوزراء اللبناني بتاريخ

بيئة التشغيل (يتبع) 23 آذار 2020 توقفها عن سداد السندات المقومة بالعملات الأجنبية، على اثرها خفضت جميع وكالات التصنيف العالمية لبنان إلى مستوى التعثر، كما والحكومة والمصارف والمؤسسات المالية الأخرى مما أدى إلى ابطال قدرة الحكومة اللبنانية والقطاع المصرفي على الاقتراض من الأسواق العالمية.

نتيجة ذلك، ومنذ بداية الازمة في العام 2019، وضعت المصارف قيود غير رسمية على الودائع، والولوج الى الحسابات، والتحاويل الخارجية، بالإضافة الى تخفيض سقوف الائتمان للزبائن والسحوبات بالليرة اللبنانية والاقتراض بما يعرف بـ"الكابيتال كونترول"، مما ادى الى التخبط في الدورة الاقتصادية، وإلى تقليص حجم الشركات او اقفالها او افلاسها، وارتفاع نسب البطالة والفقر الى مستويات غير مسبوقة وظهور أسواق متوازية لصرف العملة اللبنانية منحرفة بشكل ملحوظ عن السعر الرسمي استدلالًا على هبوط العملة.

إن القيود الغير رسمية على رأس المال التي فرضتها المصارف اللبنانية على حسابات المودعين قبل تشرين الأول 2019 أودت الى ان تكون هذه الحسابات بحكم المتعثرة جزئيًا، مما أدى إلى ظهور نوع آخر من الحسابات بعد تشرين الأول 2019 والخالية من ضوابط رأس المال والتي اسميت بـ"الأموال الطازجة" (إيضاح 6.3).

بالتوازي مع هذه الاحداث، وجهت الحكومة اللبنانية طلبًا رسميًا للحصول على دعم من صندوق النقد الدولي ضمن خطة التعافي المالية التي تمت الموافقة عليها في 30 نيسان 2020، والتي تضمنت من بين بنود أخرى، إعادة النظر في سياسة تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية، وإعادة هيكلة الدين العام، وإعادة هيكلة النظام المالي والقطاع المصرفي، والمساعدات المالية الدولية. علمًا ان الموافقة على التمويل من صندوق النقد الدولي مشروطة بتفعيل الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة القطاع المالي، الامر الذي تم تأجيله حتى تشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات النيابية في 15 ايار 2022. علاوةً على ذلك، لم يصدق المجلس النيابي على الأمور المشار إليها أعلاه لإقرارها، بما في ذلك مشروع قانون "الكابيتال كونترول" مراقبة رأس المال الذي تم معارضته مرارًا في الماضي.

وبالتالي، فإن استمرار الأزمة الاقتصادية في لبنان، وعدم توفر التمويل، وفرض ضوابط غير رسمية على رأس المال، إلى جانب عدم الاستقرار السياسي وعرقلة اتخاذ القرارات، قد يؤدي إلى مزيد من التدهور في الاقتصاد مما يؤثر على الأداء المالي المستقبلي **للمؤسسة**.

تراقب الإدارة عن كثب بيئة التشغيل، بما في ذلك المؤشرات الرئيسية في عملياتها، من أجل تقليل المخاطر التي تواجه **المؤسسة** في لبنان وأداءه المالي المستقبلي بالإضافة إلى كافة العمليات التي تقوم بها **المؤسسة** بالليرة اللبنانية.

2.3 التضخم الجامح ومخاطر صرف العملات الأجنبية

اعتبارًا من 31 كانون الأول 2022، تم استيفاء جميع الشروط لكي تعد البيانات المالية **للمؤسسة** بموجب معيار المحاسبة الدولي (IAS) 29 *التقارير المالية في الاقتصادات شديدة التضخم*". يعتمد هذا المعيار على (1) معدلات التضخم التراكمية والتي اصدرها مكتب الإحصاء الوطني اللبناني والتي بلغت 171.2%، 154.8% و146.0% على التوالي، كما في 31 كانون الأول 2022، 2021 و2020، إلى جانب (2) مؤشرات نوعية أخرى كتدهور الوضع الاقتصادي وضوابط العملة، التي تؤكد أيضًا أن اقتصاد لبنان مفرط التضخم لأغراض اعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 أو بعده. يتطلب هذا المعيار إعادة بيان البيانات المالية لأي منشأة، تكون عملته الوظيفية لاقتصاد مفرط التضخم، وفق القوة الشرائية الحالية في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير (إيضاح 6.3).

تتلخص آثار تطبيق المعيار 29 فيما يلي:

- لا يتم إعادة بيان البنود النقدية بقدر ما تم التعبير عنها بالفعل من حيث وحدة القياس الحالية للعملة في تاريخ إقفال فترة التقرير. في فترة التضخم، يؤدي الاحتفاظ بالأصول النقدية إلى فقدان القوة الشرائية، كما يؤدي الاحتفاظ بالالتزامات النقدية إلى زيادة في القوة الشرائية. يجب إدراج صافي الربح أو الخسارة النقدية كدخل للفترة التي تم الإبلاغ عنها؛
- لا يجوز إعادة بيان البنود غير النقدية المسجلة بالقيمة الحالية كما في نهاية فترة التقرير لعرضها في الميزانية العمومية، ولكن يجب إكمال عملية إعادة البيان من أجل تحديد القوة الشرائية الحالية في نهاية فترة التقرير الدخل المستمد من هذه البنود غير النقدية؛

- **التضخم الجامح ومخاطر صرف العملات الأجنبية (يتبع)** يتم إعادة بيان البنود غير النقدية المدرجة بالتكلفة التاريخية أو بالقيمة الحالية لتاريخ ما قبل نهاية فترة التقرير باستخدام معاملات تعكس التباين المسجل في المستوى العام للأسعار من تاريخ الاقتناء أو إعادة التقييم حتى تاريخ فترة التقرير، ومن ثم مقارنة المبالغ المعاد بيانها لهذه الأصول مع القيم القابلة للاسترداد؛
- في بداية السنة الأولى من تطبيق طريقة إعادة بيان البيانات المالية من حيث وحدة القياس الحالية، يتم، لاغراض المقارنة، إعادة بيان البيانات المالية للسنة المالية السابقة من حيث وحدة القياس الحالية في نهاية فترة التقرير الحالية. يجب أيضًا إعادة بيان مكونات حقوق الملكية، باستثناء احتياطي الأرباح المدورة والمحجوزة واحتياطي الأرباح المدورة والمحجوزة غير الموزعة. انطلاقًا من هنا، يتم تحديد مبلغ احتياطي الأرباح المدورة والمحجوزة غير الموزعة باحتساب الفرق بين (1) صافي الأصول المعاد بيانها من تاريخ تطبيق طريقة إعادة بيان البيانات المالية، و(2) المكونات الأخرى لحقوق الملكية الافتتاحية بمجرد إعادة بيان جميع مكونات حقوق الملكية المتبقية؛
- اعتبارًا من تاريخ البيانات المالية المرفقة، للأسباب الموضحة أدناه، فإن الإدارة غير قادرة مؤقتًا على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS) 29، كما أنها غير قادرة على تحديد التأثير الذي قد يحدثه تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS) 29 على البيانات المالية. ومع ذلك، تقدر الإدارة أن التأثير كبيرًا؛
- تستخدم **المؤسسة** سعر الصرف الرسمي البالغ 1,507.5 ل.ل./د.أ. لترجمة الرصيد والمعاملات بالعملات الأجنبية. منذ ظهور السوق الموازية وإدخال مصرف لبنان لـ "سعر المنصة" البالغ حوالي 3,900 ل.ل./د.أ.، شهد السوق اللبناني تسعيرات وتقييمات متعددة للأرصدة المدينة والدائنة والعمليات بالعملات الأجنبية، اعتمادًا على طريقة التسوية التي تعتمد على الأسواق غير الرسمية. وعليه، ونظراً لعدم وجود آلية صرف أو دفع رسمية للمعاملات والأرصدة المقومة بالعملات الأجنبية، تقوم مؤسسة كهرباء لبنان بترجمة الأرصدة (الموجودات والمطلوبات) والمعاملات بالعملات الأجنبية بسعر الصرف الرسمي، وهو ما لا يمثل تقديراً معقولاً للنقد المتوقع التدفقات بالليرة اللبنانية التي يجب توليدها/استخدامها من تحقيق هذه الأصول أو سداد هذه الالتزامات في تاريخ المعاملة أو البيانات المالية؛
- بالإضافة إلى ذلك، يتطلب المعيار 29 استخدام مؤشر عام للأسعار ليعكس التغيرات في القوة الشرائية. إن المعدلات المخصصة لحساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك تؤثر على الرقم القياسي لأسعار المستهلك وقد تحتاج إلى إعادة النظر فيها بناء على السلوك الجديد للسكان نتيجة الأزمة التي يواجهها لبنان؛
- مثل هذه الأمور تعيق التطبيق السليم لهذا المعيار حيث أن أي تطبيق في ظل الظروف الحالية لن يوفر بيانات مالية أكثر أهمية للإدارة والمستخدمين الآخرين.

تقوم **المؤسسة** حاليًا بتقييم التاريخ الذي سيتم فيه تطبيق هذا المعيار نظرًا لتعقيده وتطلبه من **المؤسسة** تطوير برامج وعمليات محاسبية جديدة وضوابط داخلية وإطار حوكمة.

3.3 مخاطر تشغيلية

نتيجةً للأزمة الوطنية المستمرة، وما يرافقها من ترشيد وتقنين للطاقة من قِبَل كلٍّ من شركة كهرباء لبنان والحكومة، انتشر توليد الطاقة من القطاع الخاص على نطاق واسع، مما يُؤثر سلبًا على أنشطة **المؤسسة** ومصادر إيراداتها.

تُراقب الإدارة هذه المخاطر عن كثب لتحديد الاستجابات المناسبة.

4.3 تطورات عسكرية

علاوة على ذلك، تصاعدت حدة النزاعات العسكرية المستمرة منذ 7 تشرين الأول 2023، وأثرت سلبًا على التقدم التشريعي والاقتصادي الوطني. وقد أدى هذا النزاع إلى نزوح مئات الآلاف من النازحين من جنوب لبنان، ووادي البقاع، وضواحي بيروت، ومناطق أخرى، إلى مناطق أخرى في البلاد، حيث كانوا بحاجة إلى الإيواء والمساعدة الغذائية والرعاية الطبية، وغيرها من الدعم المادي.

وتراقب الإدارة الوضع الأمني عن لتحديد الاستجابات المناسبة.

5.3 انفجار مرفأ بيروت

بتاريخ 04 آب 2020، تعرض مرفأ بيروت لانفجار هائل ومدمر ألحق أضرارًا مادية وجسيمة بمقر **المؤسسة**، مما تسبب في خسائر في الأرواح والإصابات، وتدمير الممتلكات، وتدهور البنية الاقتصادية، وتعطيل الأعمال، الأمر الذي أعاق بشكل مباشر عمل **المؤسسة** ومواصلة نشاطها، مما أدى إلى خسائر يصعب تقديرها، في حين لم يتم تقييم كامل الأضرار وتحديد وقع الأثر المالي على **المؤسسة**. قدرت دراسة أولية أعدتها شركة كهرباء فرنسا (EDF) في آب 2021 تكاليف إعادة بناء وإصلاح المبنى الرئيسي **المؤسسة** بما يتراوح بين 2.4 و2.7 مليون د.أ. لثلاثة طوابق، بما في ذلك مركز LENCC، في حين لم يُحدد بعد الأثر المالي للأضرار فيما يتعلق بالخسائر التي لحقت بالأصول المتضررة، أي المبنى ومركز LENCC والأصول الأخرى (إيضاح 11). وقدّر تقرير ثانوي صدر في تموز 2024 قيمة إصلاح المبنى بالكامل، وتركيب معدات الاتصالات، وتحديث مركز LENCC، من بين تكاليف أخرى، بنحو 22 مليون د.أ.

تدرس الإدارة حاليًا جهود ترميم المبنى الرئيسي ومركز LENCC.

6.3 مخاطر الائتمان

الأصول المالية التي يُحتمل أن تعرض **المؤسسة** لمخاطر الائتمان تتكون أساسًا من النقد وما شابه والذمم المدينة والذمم المدينة الاخرى.

تنشأ مخاطر الائتمان من النقد وما شابه المحتفظ به في المصارف والمؤسسات المالية وعندما يمكن أن يؤدي فشل الأطراف المقابلة في الوفاء بالتزاماتها إلى تقليل مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية من الموجودات المالية الموجودة في تاريخ بيان المركز المالي. تراعي **المؤسسة** احتمال التعثر عند الاقرار الأولي بالأصل وما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان على أساس مستمر طوال الفترة المالية.

لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، تقارن **المؤسسة** مخاطر التخلف عن السداد التي تحدث على الأصل كما في تاريخ بيان المركز المالي مع مخاطر التخلف عن السداد كما في تاريخ الاقرار الأولي مع الأخذ في الاعتبار المعلومات التطلعية المعقولة والداعمة المتاحة، بما في ذلك المؤشرات التالية:

- التصنيف الائتماني الداخلي؛
- التصنيف الائتماني الخارجي (بقدر ما هو متاح)؛
- التغيرات المعاكسة الكبيرة الفعلية أو المتوقعة في الأعمال أو الظروف المالية أو الاقتصادية التي من المتوقع أن تسبب تغييرًا جوهريًا في قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته؛
- التغيرات الجوهرية الفعلية أو المتوقعة في النتائج التشغيلية للمقترض/الطرف المقابل؛
- زيادات كبيرة في مخاطر الائتمان على الأدوات المالية الأخرى لنفس المقترض/الطرف المقابل؛
- التغيرات الجوهرية في قيمة الضمانات التي تدعم الالتزام أو في جودة ضمانات الطرف الثالث أو التعزيزات الائتمانية؛
- تغييرات كبيرة في الأداء والسلوك المتوقعين للمقترض/الطرف المقابل، بما في ذلك التغييرات في حالة الدفع للطرف المقابل في **المؤسسة** والتغيرات في النتائج التشغيلية للمقترض.

تم إدراج معلومات الاقتصاد الكلي (مثل أسعار الفائدة في السوق أو معدلات النمو) كجزء من نموذج التصنيف الداخلي. يتم تعديل معدلات الخسارة التاريخية لتعكس المعلومات الحالية والمستقبلية حول عوامل الاقتصاد الكلي التي تؤثر على قدرة العملاء على تسوية الذمم المدينة.

يتم شطب الأصول المالية عندما لا يكون هناك توقع معقول بالاسترداد، مثل فشل المدين في الانخراط في خطة السداد مع **المؤسسة**. تصنف **المؤسسة** قرضًا أو ذممًا مستحقة للشطب عندما يفشل المدين في سداد مدفوعات تعاقدية لأكثر من 180 يومًا بعد تاريخ الاستحقاق. في حالة شطب الذمم المدينة، تواصل **المؤسسة** في محاولة استرداد الذمم المدينة المستحقة بالاساليب القانونية المتاحة. عند إجراء عمليات استرداد، يتم الاعتراف بها في بيان الدخل.

مخاطر الائتمان (يتبع) تستخدم **المؤسسة** ثلاث فئات للقروض والذمم المدينة والذمم المدينة الاخرى وسندات الدين التي تعكس مخاطر الائتمان وكيفية تحديد مخصص الخسارة لكل فئة من هذه الفئات. فيما يلي ملخص للافتراضات التي يقوم عليها نموذج خسارة الائتمان المتوقعة **المؤسسة**:

الفئة	الوصف	الاقرار
أداء جيد	الأطراف المقابلة لديها مخاطر منخفضة من التخلف عن السداد ولديها قدرة قوية على تلبية التدفقات النقدية التعاقدية	إجمالي القيمة الدفترية
أداء ضعيف	الأطراف المقابلة التي يوجد لها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان؛ حيث يتم افتراض زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان إذا تجاوزت الفائدة و/أو أقساط السداد الرئيسية 30 يومًا	إجمالي القيمة الدفترية
عدم الأداء	تجاوزت الفائدة و/أو أقساط السداد الرئيسية 90 يومًا	التكلفة المستهلكة
للشطب	تجاوزت الفوائد و/أو أقساط السداد الرئيسية 180 يومًا ولا يوجد توقع معقول باستردادها	عدم الاقرار

ليس لدى **المؤسسة** موجودات مالية خاضعة لمتطلبات انخفاض القيمة وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 والتي أدخلت تعديلات على التدفقات النقدية التعاقدية.

حتى استحقاق الذمم المدينة والذمم المدينة الأخرى للتحصيل، تقر **المؤسسة** بمخاطر الائتمان الخاصة بها من خلال الاحتياط المناسب لخسائر الائتمان المتوقعة. عند احتساب معدلات خسارة الائتمان المتوقعة، تأخذ **المؤسسة** في الاعتبار معدلات الخسارة التاريخية لكل فئة من العملاء لتعدلها وفق التطلعات الاقتصادية الكلية المستقبلية.

يمكن تقييم جودة الائتمان للموجودات المالية الاخرى والتي لم يتأخر موعد استحقاقها أو لم تنخفض قيمتها بالرجوع إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية (إن أمكن) أو إلى المعلومات التاريخية حول معدلات التخلف عن السداد للطرف المقابل – حيث يتم استبعاد المعاملات والأرصدة مع الأطراف المقربة لتقييم مخاطر الائتمان بشكل منفصل:

	المبالغ (مدرجة بملايين ل.ل.)		النسبة %	
	2022	2021	2022	2021
ذمم مدينة (إيضاح 6)	**9,042,797**	**4,084,468**	**91.66**	**91.48**
- ذمم مدينة تشغيلية	*7,893,234*	*3,975,587*	*80.01*	*89.04*
- ذمم مدينة من الحكومة والمؤسسات العامة	*1,466,725*	*295,842*	*14.87*	*6.63*
- مدفوعات مسبقة للموردين	*259,338*	*390,862*	*2.63*	*8.75*
- مؤونات لديون هالكة	*(796,310)*	*(796,310)*	*(8.07)*	*(17.84)*
- ذمم مدينة أخرى	*219,810*	*218,487*	*2.23*	*4.89*
الصندوق (إيضاح 5)	**4,730**	**161**	**0.05**	**0.00**
مؤسسات مالية (إيضاح 5)	**818,074**	**380,108**	**8.29**	**8.51**
- حسابات جارية	*–*	*–*	*0.0*	*0.00*
- حسابات متعثرة جزئيًا	*818,074*	*380,108*	*8.29*	*8.51*
	9,865,601	**4,464,737**	**100.00**	**100.00**

كما يمكن ملاحظته من الجدول الموجز أعلاه وعطفًا على الإيضاحات 1.3 – *"بيئة التشغيل"* و2.3 – *"التضخم الجامح ومخاطر صرف العملات الأجنبية"*، فقد شهدت الإدارة انخفاضًا كبيرًا في قيمة الأرصدة المدينة وعقبات في الوصول إلى أموالها المودعة لدى المصارف والمؤسسات المالية اللبنانية بالاضافة الى التأخر في إعداد الفواتير والتحصيل، مما يدفع الإدارة لمواصلة مراقبة الوضع المالي والمخاطر الضمنية ومدى تاثيرها على استمرارية **المؤسسة**. يتم استبعاد المعاملات والأرصدة مع الأطراف المقربة لتقييم مخاطر الائتمان بشكل منفصل. علمًا أن **المؤسسة** تسعى للحصول على الدعم المالي من الحكومة اللبنانية للوفاء بالتزاماتها (إيضاح 4.10 و5.10).

7.3 مخاطر السيولة

تسعى **المؤسسة** إدارة مخاطر السيولة بتحفظ من خلال الاحتفاظ بالنقد وبالحسابات المصرفية. يعتبر التمويل المباشر من خلال حسابات الأطراف المقربة أو تأجيل سداد تلك المستحقات، الطريقة الأكثر شيوعًا لتنظيم الشؤون المالية.

ان مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المنشأة على تلبية متطلبات التمويل الصافية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن اضطرابات السوق أو انخفاض درجة الائتمان، مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. تدير **المؤسسة** مخاطر السيولة من خلال الحفاظ على الموارد الكافية وضمان توافر التسهيلات الضرورية، من خلال المراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والفعلية ومطابقة تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.

تراقب الإدارة معدلات وحالة السيولة من خلال مقارنة موجوداتها ومطلوباتها المتداولة باستخدام النسب السريعة الحالية والمتغيرة لتصنيف مركز مخاطر السيولة لديها على النحو التالي: (أ) منخفض (النسبة > 1)، (ب) متوسط (النسبة ~ 1)، أو (ج) عالي (النسبة < 1)، والتي يمكن تقسيمها على النحو التالي (المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية):

	2022	2021
المطلوبات المتداولة	**10,365,783**	**4,887,698**
- ذمم دائنة (إيضاح 12)	*9,249,296*	*3,807,399*
- دائنون مختلفون واعباء مؤجلة (إيضاح 13)	*1,100,544*	*1,069,578*
- مستحقات إلى أطراف مقربة (إيضاح 3.10)‡	*15,943*	*10,721*
- قروض متداولة (إيضاح 14)ˣ	–	–
الموجودات المتداولة	**9,991,648**	**4,619,953**
- صافي ذمم مدينة تشغيلية (إيضاح 6)	*7,096,924*	*3,179,277*
- ذمم مدينة من الحكومة والمؤسسات العامة (إيضاح 6)ǂ	*1,466,725*	*295,842*
- النقد وما شابه (إيضاح 5)	*822,804*	*380,269*
- مدفوعات مسبقة للموردين (إيضاح 6)	*259,338*	*390,862*
- ذمم مدينة أخرى وأعباء مدفوعة مسبقة (إيضاح 6)	*219,810*	*218,487*
- المخزون والبضائع (إيضاح 9)	*126,047*	*155,216*
صافي الموجودات المتداولة	**(374,135)**	**(267,745)**
معدلات السيولة		
معدل السيولة	0.96	0.95
حالة مخاطر السيولة – معدل السيولة	**عالي**	**عالي**
معدل السيولة السريعة (*†باستثناء المخزون*)	0.95	0.91
حالة مخاطر السيولة – نسبة السيولة السريعة	**عالي**	**عالي**
معدل السيولة السريعة المتغيرة (*‡ باستثناء المخزون ومستحقات الأطراف المقربة*)	0.95	0.92
حالة مخاطر السيولة – نسبة السيولة المعدلة 1	**عالي**	**عالي**
معدل السيولة السريعة المتغيرة (*ˣ باستثناء القروض المتداولة*)	0.96	0.95
حالة مخاطر السيولة – نسبة السيولة المعدلة 2	**عالي**	**عالي**

يستثني الجدول أعلاه المخزون والضريبة على القيمة المضافة من الموجودات المتداولة حيث لا يتم الاحتفاظ ببنود المخزون للبيع بينما تخضع مبالغ الضريبة على القيمة المضافة للتفتيش من قبل مصلحة الضرائب.

مخاطر السيولة (يتبع) كما يمكن ملاحظة من الجدول الموجز أعلاه، كانت النتائج التشغيلية لعام 2021 ذات مخاطر سيولة منخفضة بالنسبة **المؤسسة**، كما في تاريخ بيان المركز المالي، فإن **المؤسسة** قادرة على الوفاء بالمدفوعات النقدية المباشرة وما يعادلها من جميع المطلوبات المتداولة بشرط أن يتم ترجمة وتسجيل الدفعات المستحقة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف الرسمي بدلاً من سعر السوق (إيضاح 2.3) مع الأخذ في الاعتبار أن الاحتياطي النقدي لدى **المؤسسة** موجود بالليرة اللبنانية (إيضاح 5).

8.3 مخاطر راس المال وحقوق الملكية

تنشأ مخاطر رأس المال وحقوق الملكية من عدم قدرة **المؤسسة** على الوفاء بالتزاماتها الطويلة الأجل مع الحفاظ على فائض في حقوق الملكية. تراقب الإدارة هذا الوضع على أساس كل من نسبة الدين إلى رأس المال (نسبة المديونية) وانكشاف رأس المال، لتصنيف مركز مخاطر راس المال وحقوق الملكية لديها على النحو التالي: (أ) منخفض (0 < النسبة < 1)، (ب) متوسط (النسبة ~ 1)، أو (ج) عالي (النسبة > 1 أو النسبة < 0)، والتي يمكن تقسيمها على النحو التالي (المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية):

	2022	2021
- مجموع المطلوبات المتداولة	*10,365,783*	*4,877,698*
- مجموع المطلوبات غير المتداولة	*38,966,935*	*38,176,715*
مجموع المطلوبات	**49,332,718**	**43,054,413**
- ينقص: النقد وما شابه (إيضاح 5)	*822,804*	*380,269*
صافي الدين	**48,509,914**	**42,674,144**
حقوق الملكية	**(34,768,553)**	**(33,570,652)**
نسبة المديونية	(1.40)	(1.27)
حالة مخاطر رأس المال وحقوق الملكية	**عالي**	**عالي**

يشير هذا الجدول أعلاه إلى أن وضع الملاءة المالية **المؤسسة** على المدى الطويل معرض للخطر بسبب عدم كفاية الموجودات الغير متداولة والسلف الحكومية الكبيرة (إيضاح 4.10) مع زيادة الخسائر المدورة التي تثير مخاوف استمرارية **المؤسسة**.

9.3 مخاطر الأطراف المقربة

تتلقى **المؤسسة** تمويلًا لتغطية العجز من الحكومة اللبنانية، عبر وزارة المالية ومصرف لبنان، بمبلغ **1,546,803,395,759 ل.ل.**، يتعلق بـ"مساهمات من الحكومة اللبنانية"، ومبلغ **38,469,095,036,458 ل.ل.**، يتعلق بدفعات وتسويات من الخزينة اللبنانية (ايضاح 4.10 و5.10).

يوجد خلاف بين كل من **المؤسسة** ووزارة المالية حول طبيعة هذه المساهمات كحقوق ملكية أو التزامات/قروض طويلة الأجل غير متداولة. ويؤثر تصنيف هذه المساهمات على قدرة شركة كهرباء لبنان على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، مما قد يؤدي إلى استمراريتها. ولذلك، تعتبر **المؤسسة** هذه المبالغ مساهمات في حقوق الملكية.

10.3 مخاطر الأمتثال

تُحفظ البيانات المالية وحسابات **المؤسسة** وسجلات الرواتب وفقًا للتعليمات المحددة بقانوني الضرائب والضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى أي قرارات ذات صلة صادرة عن الجهات الرقابية.

ان استمرار عمل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و**المؤسسة** على مطابقة سجلات الموظفين القديمة والغير دقيقة منذ العام 2017 أدى إلى عدم قدرة **المؤسسة** على تقديم التصاريح الاسمية السنوية للسنوات المتعاقبة.

تدرس الإدارة تأثير مخاطر هذه المسألة وامكانيات الاعتراض المحتملة على المستحقات التي قد تترتب عليها.

11.3 مخاطر أخرى

تعاني **المؤسسة** من خسائر في إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والكامنة في بنية الشبكة. كما تعاني **المؤسسة** أيضًا من السرقة في شبكتها من خلال توصيلات غير قانونية لتجنب دفع ثمن الطاقة المستهلكة. ظلت هذه الخسائر غير قابلة للقياس بسبب عدم كفاية المعلومات المالية لعام 2022، بينما في عام 2019، فقد قدر مقدمو خدمات التوزيع (DSPs) الخسائر الإجمالية بنسبة 27.95٪ أو **3,906,833,572 كيلوواط/ساعة** والذي يقدر بخسائر بقيمة **527,422,532,220 ل.ل.** وفق الكلفة البالغة **135 ل.ل.** لكل **كيلوواط/ساعة.**

تقوم الإدارة بمراقبة المخاطر الهيكلية الكامنة عن كثب لتقليل الخسائر وتفكيك التوصيلات الغير قانونية على الشبكة.

4. تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة والتقديرات المحاسبية

1.4 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التي تسري على السنة الحالية

لم يكن لتطبيق التعديلات أدناه على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) تأثير جوهري على السياسات المحاسبية أو المركز المالي أو الأداء المالي **المؤسسة.**

- *التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (IAS) 01 ومعيار المحاسبة الدولي (IAS) 08 تعريف "الأهمية النسبية": تجعل* التعديلات تعريف الأهمية النسبية في معيار المحاسبة الدولي *(IAS)* 01 أسهل للفهم وليس المقصود منها تغيير المفهوم الأساسي للأهمية النسبية في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تم تضمين مفهوم التعتيم على المعلومات الجوهرية بمعلومات غير جوهرية كجزء من التعريف الجديد. تم تغيير عتبة الأهمية النسبية التي تؤثر على مستخدمي البيانات المالية من "يمكن أن تؤثر" إلى "يمكن توقع تأثيرها بشكل معقول". تم استبدال تعريف الأهمية النسبية في معيار المحاسبة الدولي (IAS) 08 بإشارة إلى تعريف الأهمية النسبية في معيار المحاسبة الدولي (IAS) 01. بالإضافة إلى ذلك، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل المعايير الأخرى والإطار المفاهيمي الذي يحتوي على تعريف "الأهمية النسبية" أو يشير إلى مصطلح "الأهمية النسبية" لضمان الاتساق.
- *المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) 09 – الأدوات المالية*: تؤثر التعديلات على إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية.
- *تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 16 عقود الإيجار: امتيازات الإيجار ذات الصلة بمرض كوفيد–19*: في أيار 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية امتياز الإيجار المتعلق بـCOVID–19 (تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16). توفر التعديلات تخفيفًا للمستأجرين في المحاسبة عن امتيازات الإيجار التي تحدث كنتيجة مباشرة لـCOVID–19، من خلال تقديم وسيلة عملية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 16. تسمح الوسيلة العملية للمستأجر باختيار عدم تقييم ما إذا كان امتياز الإيجار المرتبط بـCOVID–19 تعديل عقد الإيجار. يجب على المستأجر الذي يقوم بهذا الاختيار أن يحسب أي تغيير في مدفوعات الإيجار ناتج عن امتياز الإيجار المرتبط بـCOVID–19 بنفس الطريقة التي يفسر بها التغيير المطبق على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 16 إذا لم تكن التغييرات تعديلًا لعقد الإيجار.
- *معيار المحاسبة الدولي (IAS) 37 — المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة*: تحدد التعديلات أن "تكلفة تنفيذ" العقد تشمل "التكلفة التي تتعلق مباشرة بالعقد".
- *المعيار المحاسبي الدولي (IAS) 01 – عرض البيانات المالية*: التعديلات المتعلقة بتصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة.
- *المعيار المحاسبي الدولي (IAS) 16 – الممتلكات والمنشآت والمعدات*: تحظر التعديلات الخصم من تكلفة أحد بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات أي عائدات من بيع العناصر المنتجة أثناء إحضار هذا الأصل إلى الموقع والحالة اللازمة ليكون قادرًا على العمل بالطريقة المقصود بها من قبل الإدارة. وبدلاً من ذلك، تقوم المنشأة بالاعتراف بالمتحصلات من بيع هذه العناصر، وتكلفة إنتاج تلك العناصر، في الربح أو الخسارة.

- **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التي تسري على السنة الحالية (يتبع)** *تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) 07، والمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) 09 ومعيار المحاسبة الدولي (IAS) 39*: في أيلول 2021، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية "إصلاح معيار معدل الفائدة" (تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) 07، والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) 09 ومعيار المحاسبة الدولي (IAS) 39. توفر التعديلات عددًا من التخفيفات التي تنطبق على جميع علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بإصلاح معيار سعر الفائدة. تسمح مثل هذه الإعفاءات بافتراض أن علاقات التحوط لا تتأثر بالشكوك التي يسببها الإصلاح المعياري، بما في ذلك الافتراض بأن التدفق النقدي المحوط لا يتغير كنتيجة لإصلاح المعيار. أيضًا، تسمح الإعفاءات بعدم التوقف عن علاقات التحوط كنتيجة لعدم الفعالية بأثر رجعي أو مستقبلي وتتطلب إفصاحات إضافية فيما يتعلق بعلاقات التحوط التي يتم تطبيق الإعفاءات عليها.
- *التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 03 "تعريف الأعمال"*: توضح التعديلات أنه في حين أن الأعمال التجارية عادة ما يكون لها مخرجات؛ المخرجات ليست مطلوبة لمجموعة متكاملة من الأنشطة والأصول للتأهل كعمل تجاري. لكي تعتبر عملاً تجاريًا، يجب أن تتضمن مجموعة الأنشطة والأصول المكتسبة، على الأقل، مدخلات وعملية جوهرية على الرغم من أنها تساهم بشكل كبير في القدرة على إنشاء المخرجات. تزيل التعديلات تقييم ما إذا كان المشاركون في السوق قادرين على استبدال أي مدخلات أو عمليات مفقودة والاستمرار في إنتاج المخرجات. تقدم التعديلات أيضًا إرشادات إضافية تساعد على تحديد ما إذا كان قد تم الحصول على عملية جوهرية. تقدم التعديلات اختبارًا اختياريًا للتركيز يسمح بإجراء تقييم مبسط لما إذا كانت مجموعة الأنشطة والأصول المكتسبة ليست عملاً تجاريًا.
- *المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 10 – البيانات المالية ومعيار المحاسبة الدولي (IAS) 28 – الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة* – التعديلات المتعلقة بمعالجة بيع أو مساهمة الأصول من المستثمر إلى شركته الزميلة أو المشروع المشترك. تم تأجيل تاريخ السريان إلى أجل غير مسمى.

2.4 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة غير سارية المفعول للسنة الحالية

تتوقع الإدارة أن يتم اعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية للمؤسسة عندما تكون قابلة للتطبيق، وقد لا يكون لتطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة تأثير مادي على البيانات المالية.

- *المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 10 – البيانات المالية ومعيار المحاسبة الدولي (IAS) 28 – الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة* – التعديلات المتعلقة بمعالجة بيع أو مساهمة الأصول من المستثمر إلى شركته الزميلة أو المشروع المشترك. تم تأجيل تاريخ السريان إلى أجل غير مسمى. لا يزال التبني مسموحًا به؛
- *المعيار المحاسبي الدولي (IAS) 01 – عرض البيانات المالية*: التعديلات المتعلقة بتصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة. ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد عام 2023.
- *المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 17 – عقود التأمين*: يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 17 محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 04 عقود التأمين كما في 01 كانون الثاني 2023؛
- *المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) 03 – الإشارة إلى الإطار المفاهيمي*: تضيف التعديلات بيانًا صريحًا بأن المشتري لا يعترف بالأصول المحتملة المكتسبة في دمج الأعمال. ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد عام 2022.

3.4 تقديرات الإدارة

يتم تقييم السياسات والتقديرات المحاسبيّة بشكل مستمر، وذلك اعتمادًا على عدد من المعطيات، أبرزها خبرة الإدارة في متابعة أنشطة **المؤسسة** في السوق، وتوقعاتها للأحداث المستقبليّة على ضوء الأحداث الراهنة. للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022، استخدمت الإدارة تقديرات أو أحكام محاسبية هامة فيما يلي:

- الحفاظ في المركز المالي على الأرصدة التاريخية المدورة (إيضاحات 5، 13، 4.10، 14، 15، و16)؛
- التغاضي عن لحظ استهلاكات للأصول الثابتة المادية، إذ يجب إعادة تقييم هذه الأصول وفق قيمتها السوقية العادلة عملًا بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 (إيضاح 24)؛
- التغاضي عن توحيد بيانات شركة كهرباء قاديشا التابعة، التي لم تُعتبر بياناتها المالية مُعدّة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأغراض التوحيد (إيضاح 12.2 و1.10)؛
- اعتماد سعر الإقفال البالغ 1,507.5 ل.ل./د.أ. كسعر أساسي لمعاملات الصرف العملات الأجنبية على الرغم من اختلاف أسعار الاسواق الموازية في الواقع العملي (إيضاحات 2.3 و8.2 و24)؛
- تسجيل بعض النفقات والإيرادات لعام 2022 في فترات لاحقة (إيضاح 24) وبالمثل تسجيل بعض النفقات والإيرادات لعام 2021 في عام 2022 (إيضاحات 19، 20، و22).

5. النقد وما شابه

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2022	2021
النقد في الصندوق	4,730	161
ودائع لدى مصرف لبنان	626,825	150,757
ودائع لدى المصارف التجارية	191,249	229,351
مجموع النقد والودائع	**822,804**	**380,269**
مبالغ عالقة للتسوية (إيضاح 3.4)	5,132	5,132
دفعات مسبقة	132	123
شيكات غير مدفوعة	632	594
مجموع النقد والودائع الاخرى	**5,896**	**5,849**
	828,700	**386,118**

6. ذمم مدينة

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2022	2021
الحسابات المدينة العادية	5,131,679	2,161,509
مؤونة ديون متأخرة التحصيل	(796,310)	(796,310)
التوتر المنخفض والمتوسط (المناطق)	2,357,299	1,360,735
التوتر المتوسط (بيروت)	153,438	202,525
مخيمات فلسطينية	250,818	250,818
إصدارات الدولة والمؤسسات العامة (إيضاح 6.10)	1,466,725	295,842
رسوم جمركية قابلة للاسترداد	37,669	37,669
مدفوعات مقدمة لـ:		
موردون (الفيول والديزل)	*194,522*	*330,250*
موردون مختلفون	*114,373*	*114,249*
موردون (الأصول الثابتة)	*64,816*	*60,612*
	8,975,029	**4,017,899**

7. دفعات مسبقة وارصدة مدينة اخرى

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2022	2021
دفعات مسبقة الى مجلس الإنماء والإعمار	116,354	116,354
حسابات مؤقتة للتسديد	13,045	13,008
حساب قابل للاسترداد من الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي	49,547	47,622
تصحيح دفعات مسبقة*	173	173
مدينون مختلفون	3,194	3,834
	182,313	**180,991**

*تصحيحات مقابل مدفوعات ومدفوعات مسبقة للضمان الاجتماعي مستحقة، نتيجة لانفجار بيروت وفقدان المستندات.

8. الضريبة على القيمة المضافة

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2022	2021
ضريبة على القيمة المضافة	1,400,576	1,400,576
ضريبة على القيمة المضافة المؤجلة	(691,402)	(222,370)
	709,174	**1,178,206**

9. المخزون والمخازن

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2022	2021
فيول اويل ومازوت	61,510	90,679
موجودات ثابتة في المستودعات وقطع الغيار	64,537	64,537
	126,047	**155,216**

10. أطراف مقربة

يتكون هذا البند من الأطراف المقربة من **المؤسسة** والشركات الأخرى الخاضعة لإدارتها. بالإضافة إلى هيئات الرقابة المكونة من مجلس الوزراء، ووزارة المالية، ووزارة الطاقة والمياه، والتي تؤثر قراراتها وإجراءاتها بشكل مباشر على عمليات **المؤسسة**. تحتفظ **المؤسسة** بحسابات مهمة لدى هذه الجهات ناتجة عن معاملات تجارية غير هامة كما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2022	2021
1.10 الاستثمار في شركة تابعة – الأصول غير المتداولة		
الاستثمار في شركة كهرباء قاديشا[π]	24,274	24,274
	24,274	**24,274**
2.10 مستحقات من أطراف مقربة – الأصول غير المتداولة		
المبالغ المستحقة من شركة كهرباء قاديشا – طويلة الأجل	436,459	318,573
قرض لشركة كهرباء قاديشا – طويل الأجل	282,257	282,257
	718,716	**600,830**
3.10 مستحقات إلى أطراف مقربة – المطلوبات المتداولة		
وزارة الطاقة والمياه	15,943	10,721
	15,943	**10,721**
4.10 مستحقات إلى أطراف مقربة – المطلوبات غير المتداولة		
سلفات من الخزينة اللبنانية لـ:		
شراء المحروقات	*34,060,245*	*33,268,187*
تسديد مستحقات القروض الخارجية	*4,140,757*	*4,140,756*
تسديد مستحقات الكونسورتيوم النمساوي العائدة لقاديشا	*106,349*	*106,349*
شراء الغاز الطبيعي من مصر	*97,098*	*97,098*
تصحيح في حسابات سلفات الخزينة (إيضاح 3.4)	*64,646*	64,646
	38,469,095	**37,677,036**
5.10 مساهمات الدولة اللبنانية		
سلفات الخزينة مقابل رأس المال والقروض الأجنبية[¥]	1,546,803	1,546,803
	1,546,803	**1,546,803**
6.10 العمليات المحاسبية/إيرادات لأطراف مقربة		
فواتير لشركة كهرباء قاديشا (إيضاح 17)	117,886	28,786
إصدارات الدولة (إيضاح 17)	579,890	619,882
	697,776	**648,668**

	2022	2021
7.10 العمليات المحاسبية/مصاريف لأطراف مقربة		
مخصصات مجلس الإدارة	12	12
	12	**12**

π ان شركة كهرباء كاديشا هي شركة تابعة مملوكة بنسبة 100% من **المؤسسة** (إيضاح 12.2).

¥يتكون البند "**5.10 – مساهمات الدولة اللبنانية**" مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

سلفات الخزينة المحولة الى رأس المال بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 5 محضر رقم 7 تاريخ 1982/02/17	2,245
مساهمة الدولة للمحروقات بموجب قوانين الموازنة العامة للسنوات 94-95-96	568,844
سلفات الخزينة المحولة الى رأس المال بموجب القانون رقم 589 تاريخ 1996/8/26	170,816
سلفات وقروض محولة الى رأس المال بموجب القانون رقم 589 تاريخ 1996/8/26	78,306
سلفات الخزينة المحولة الى رأس المال بموجب القانون رقم 545 تاريخ 1996/8/26	635,184
تسديد مستحقات القروض الخارجية (مع الفائدة) بموجب قانون موازنة العام 1998	91,408
	1,546,803

11.موجودات ثابتة مادية

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2022	2021
الأراضي	519,348	519,348
المولدات	258,164	258,164
المحولات	152,220	152,220
الخلايا	160,011	160,011
الكابلات والخطوط	721,989	721,989
انشاءات مختلفة قيد الإنجاز	1,610,403	1,560,736
الهندسة المدنية	9,564	9,564
معدات تجهيز المعامل	35	35
استملاكات	930	918
لوحات	5,634	5,634
انشآت آخرى	2,342,812	2,342,804
الإستهلاكات المتراكمة	(2,781,199)	(2,781,198)
	2,999,911	**2,950,225**

بتاريخ 04 آب 2020، تعرض مرفأ بيروت لانفجار هائل ومدمر ألحق أضرارًا مادية وجسيمة بمقر **المؤسسة** حيث قدرت دراسة أولية أعدتها شركة كهرباء فرنسا("EDF") في آب 2021 تكاليف إعادة بناء وإصلاح مركز التحكم الالكتروني في الطوابق 7 و8 و9 من المبنى الرئيسي **للمؤسسة**، بما في ذلك مركز LENCC لإعادة التشغيل مؤقتًا، بقيمة 2.4 – 2.7 مليون د.أ.، في حين لم يتم تقييم الأضرار وتحديد وقع الأثر المالي للمبنى بالكامل (إيضاح 11). وقد قدر تقرير ثانوي صدر في تموز 2024 القيمة بنحو 22 مليون د.أ. لإصلاح المبنى بالكامل، وتركيب معدات الاتصالات، وتحديث مركز LENCC، من بين تكاليف أخرى (إيضاح 5.3).
تشير انشاءات مختلفة قيد الإنجاز والإنشاءات الأخرى إلى الإنشاءات المتعلقة بتطوير وتوسيع شبكة الطاقة الكهربائية.

12.ذمم دائنة

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2022	2021
تأمينات المشتركين	237,268	234,985
موردون (الفيول والديزل)	272,559	500,874
موردون (طاقة كهربائية)	282,800	291,468
موردون (أصول ثابتة)	46,643	46,643
موردون – حسابات التشغيل الدائنة	8,410,026	2,733,429
	9,249,296	**3,807,399**

13.دائنون مختلفون واعباء مؤجلة

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2022	2021
رواتب واجور	298,455	297,681
ضرائب مقتطعة ورسوم	151,002	118,120
ضرائب متوجبة للبلديات	219,029	219,045
دفعات مسبقة (إيضاح 3.4)	290,496	290,495
مستحقات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي	42,059	43,247
حسابات مستحقة غير تشغيلية	216	232
تامينات تابعة للموظفين (إيضاح 3.4)	380	380
حسابات تصحيحية أخرى*	98,907	100,378
	1,100,544	**1,069,578**

* تمثل حسابات تصحيحية أخرى التصحيحات التي اجريت مقابل مدفوعات ومدفوعات مسبقة للضمان الاجتماعي مستحقة، نتيجة لانفجار بيروت وفقدان المستندات (إيضاح 5.3).

14.قروض

يتكون هذا البند من قروض من مؤسستين ماليّتين – المبالغ التالية تمثل القيمة الأساسية للقرض تتضمن الفوائد المترتبة *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2022	2021
بنك ناتيكسيس – فرنسا	**9,230**	**9,230**
بنك ناتيكسيس – *غير متداولة*	9,230	9,230
بنك ناتيكسيس – *متداولة*	–	–
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي – الكويت	**13,853**	**13,853**
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي – *غير متداولة*	13,853	13,853
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي – *متداولة*	–	–
تسويات قروض سابقة مدورة – غير متداولة (إيضاح 3.4)	16,707	16,707
	39,790	**39,790**

قروض (يتبع)

تخصيص القروض المذكورة أعلاه كقروض متداولة مقابل غير متداولة

	2022	2021
أرصدة القروض المتداولة	*0*	*0*
أرصدة القروض غير المتداولة	*39,790*	*39,790*
	39,790	***39,790***

حصلت **المؤسسة** على تمويل إضافي من الحكومة من خلال السلف المقدمة من وزارة المالية التي حصلت بدورها على الأموال كقروض من مصرف لبنان (إيضاح 4.10).

15. المؤونات

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2022	2021
مؤونات تعويض نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 4.2)	68,176	70,015
مؤونات تجاه مطالبات ودعاوى قضائية (إيضاح 15.2)	389,874	389,874
	458,050	**459,889**

مؤونات تعويض نهاية الخدمة للموظفين سجلت المبالغ التالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022:

الرصيد الافتتاحي من عام 2021	**70,015**
دفعات تعويض نهاية الخدمة في عام 2022	(37,643)
مؤونات تعويض نهاية الخدمة المأخوذة في عام 2022	35,804
الرصيد في نهاية عام 2022	**68,176**

16. نتائج سنوات سابقة مدورة

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2022	2021
خسائر مدورة	30,110,346	29,085,337
نتائج الفترة المالية السابقة	3,494,038	1,028,001
نتائج أخرى مدورة (إيضاح 3.4)	1,513,093	1,513,093
	35,117,477	**31,626,431**

17. إيرادات مبيعات الطاقة

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2022	2021
اصدارات التوتر المنخفض	1,887,354	184,892
اصدارات توتر متوسط ومرتفع	107,563	168,320
اصدارات غير عادية	1,231	1,492
ايجار عدادات	1,889,573	156,494
إعادة تأهيل	1,489,300	109,143
رسوم شبكة توزيع	–	2,741
مبيعات اخرى	–	1,105
الحسومات	2,564	(168)
	5,377,585	**624,019**

18. كلفة شراء الطاقة

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية – إيضاح 3.4)*:

	2022	2021
مشتريات المحروقات ومواد اخرى	603,232	1,026,939
مشتريات الطاقة الكهربائية	39,059	190,915
التغير في المخزون والمخازن	29,169	12,843
	671,460	**1,230,697**

19. إيرادات تشغيلية اخرى

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية – إيضاح 3.4)*:

	2022	2021
مبيع نفايات ومهملات	2,024	–
تدوير كسر المبالغ	4,237	2,307
ايرادات أخرى	467	628
إيرادات مستهلكي الطاقة	30,391	26,458
	–	465
	(22)	(7)
	37,097	**29,851**

الإيرادات التشغيلية الأخرى تتضمن إصدارات عائدة للعام 2021 بقيمة **16,520,088 ل.ل.** (2020 – **1,644,921 ل.ل.**).

20.أعمال الصيانة واعباء اخرى

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية – إيضاح 3.4)*:

	2022	2021
نفقات ايجارات وصيانة واعباء مختلفة	27,105	18,913
صيانة محولات الطاقة والخلايا	1,438	569
صيانة وتصليح اسلاك مطمورة	1,441	3,124
صيانة خطوط هوائية	2,166	5,138
صيانة مولدات الطاقة الكهربائية	–	28
نفقات خبراء لمعامل الإنتاج	–	17
أتعاب محاماة	9,617	14,175
	41,767	**41,964**

نفقات ايجارات وصيانة واعباء مختلفة تتضمن أعباء عائدة للعام 2021 بقيمة **2,980,565,133 ل.ل.** (2020 –**34,000,000 ل.ل.**).

21.رواتب واجور وملحقاتها

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2022	2021
رواتب واجور	81,303	76,117
مكافأة انتاج	10,779	12,278
ساعات اضافية	10,745	8,780
تعويضات مدرسية	4,379	5,693
عناية طبية	12,161	5,714
بدلات ومنتفعات أخرى	56,797	1,625
بدل نقل	20,806	4,278
	196,970	**114,485**
نفقات الضمان الاجتماعي	32,826	43,250
	229,796	**157,735**

22.مصاريف عمومية وادارية

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية – إيضاح 3.4)*:

	2022	2021
اعباء اشراف	130,263	106,264
اعباء محصلي الاصدارات	–	21,865
اعباء اتصالات	1,530	676
مطبوعات وقرطاسية	493	247
رسوم وضرائب	185	114
اعلانات	302	173
اعباء إدارية مختلفة	226	125
	132,999	**129,464**

ان المصاريف العمومية والإدارية العائدة للعام 2021 تتضمن أعباء عائدة للعام 2020 بقيمة **1,409,589,163 ل.ل.**

23.اعباء مالية

يتكون هذا البند مما يلي *(المبالغ مدرجة بملايين الليرة اللبنانية)*:

	2022	2021
مصاريف تأخير بواخر	550	9,784
اعباء الفوائد والعمولات	12,637	1,050
فروقات صرف عملات	5,533,573	2,189,434
	5,546,760	**2,200,268**

24.أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية

إن الأحداث المذكورة في قسم أساس الرأي، والفقرة التوضيحية وكذلك الإيضاحات 1.3 – "بيئة التشغيل"، 2.3 – "التضخم الجامح ومخاطر صرف العملات الأجنبية"، 3.3 – "مخاطر تشغيلية"، 6.3 – "تطورات عسكرية"، 7.3 – "انفجار مرفأ بيروت"، 8.3 – "مخاطر الائتمان"، 6.3 – "مخاطر السيولة"، 8.3 – "مخاطر رأس المال وحقوق الملكية"، 9.3 – "مخاطر الأطراف المقربة"، 10.3 – "مخاطر الامتثال"، 11.3 – "مخاطر أخرى" و6.1 – "نتائج سنوات سابقة مدورة" مستمرة في التأثير بشكل سلبي على عمليات **المؤسسة** وأدائها ومركزها المالي فيما يتعلق بالعمليات المدرجة بالليرة اللبنانية، والنقص في السيولة لاعادة تأهيل مبنى **المؤسسة** الرئيسي. بخلاف ذلك، لا يوجد أحداث لاحقة لتاريخ 31 كانون الأول 2022 قد تتطلب تعديل أو الإفصاح في البيانات المالية والإيضاحات المتممة لها.

اعتبارًا من 31 كانون الأول 2022، استمر التضخم ومخاطر صرف العملات الأجنبية التي تؤثر على معاملات **المؤسسة** المقومة بالليرة اللبنانية، حيث تم تداول الليرة اللبنانية بالاسواق بمعدلات متفاوتة وكبيرة مقارنة بالدولار الأمريكي مع سعر الإقفال الرسمي كما هو مبين أدناه:

سعر الصرف السنوي ل.ل./د.أ.	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**	**2024**
أدنى سعر للتداول	2,050.0	8,420.0	19,650.0	42,100.0	89,500.0
أعلى سعر للتداول	9,800.0	29,000.0	47,800.0	141,000.0	89,500.0
إقفال سعر السوق في 31 كانون	8,400.0	27,650.0	42,400.0	89,700.0	89,500.0
إقفال سعر صيرفة في 31 كانون	1,507.5	22,700.0	38,000.0	89,500.0	89,500.0
إقفال السعر الرسمي في 31 كانون	1,507.5	1,507.5	1,507.5	15,000.0	89,500.0
نسبة زيادة سعر السوق/السعر	457%	1,734%	2,713%	498%	0%

ونتيجة لهذا الواقع، يجب إعادة اظهار جميع الأصول والخصوم المكتسبة بالعملات الأجنبية (أي الحسابات المصرفية والاحتياطيات النقدية بالعملات الأجنبية، وحسابات القبض والدفع، والأصول الثابتة...) بسعر السوق لتعكس التغير مقابل الليرة اللبنانية قبل إعادة تقييمها لتعكس أي مكاسب أو خسائر في التقييم، وخاصةً بعد صدور القانون رقم 330 بتاريخ 4 شباط 2024، والذي يفرض تعديل سعر الصرف الأجنبي، مما يؤثر على تطبيق المعيار الدولي للمحاسبة رقم 29 ومواءمته معه، باعتباره الممارسة الصحيحة، على الرغم من أنه يستهدف دافعي الضرائب من القطاع الخاص (إيضاح 2.3).

وهذا يترافق مع ما أصدرته مصلحة الإحصاءات الوطنية اللبنانية التي أفادت بمعدلات تضخم سنوية بلغت 154.8% و171.2% و221.3% وذلك في الأعوام 2021، 2022 و2023 على التوالي. كما تدعم المؤشرات النوعية، في أعقاب تدهور الوضع الاقتصادي وضوابط العملة، الاستنتاج بأن لبنان اقتصاد مُفرط التضخم لأغراض المحاسبة عن الفترات المنتهية في هذه التواريخ، مما يتطلب، وفقًا للمعيار الدولي للمحاسبة رقم 29، إعادة بيان البيانات المالية بالقدرة الشرائية الحالية في نهاية فترة التقرير (إيضاحات 2.3 و3.4).

أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية (يتبع) وفي إطار الجهود للتخفيف من مخاطر سوق المولدات الخاصة، اتخذت **المؤسسة** خطوة أولى نحو زيادة أسعار السوق الاستهلاكية اعتبارًا من تشرين الثاني 2022 من السعر السابق البالغ 135 ل.ل./كيلوواط بالساعة إلى 0.02 د.أ./كيلوواط بالساعة لأول 200 كيلوواط بالساعة و0.27 د.أ./كيلوواط بالساعة فوق 200 كيلوواط بالساعة (إيضاح 3.3).

في ايلول 2025، أطلقت **المؤسسة** مناقصاتٍ لإجراء عمليات التدقيق المتبقية للفترة من 2011 إلى 2019. كما أطلقت **المؤسسة**، اعتبارًا من ايلول 2025، عملية تقييم أصولها الثابتة لتحديد قيمتها العادلة ولتعكس وضعها المالي بصورة أكثر عدالة جوهريًا.

اعتبارًا من 8 حزيران 2025، أصدر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تقريرًا بنتائج التفتيش الميداني الذي شمل الفترة من كانون الثاني 2022 إلى حزيران 2025، والذي أسفر عن عدم سداد مستحقات الاشتراكات (إيضاح 10.3)، للفترة المذكورة حصرًا، بمبلغ **490,765,158,479 ل.ل.** هذا يجعل الفترات السابقة غير المدققة عرضة لمزيد من التدقيق من قبل الضمان الاجتماعي. علاوة على ذلك، لم يسفر هذا التفتيش عن تعويض كامل **المؤسسة** عن أي مستحقات إضافية أو إصدار براءة ذمة نهائية. كما لم يُحل عدم دقة معلومات سجل الموظفين بين **المؤسسة** والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي لوحظت منذ عام 2017. لم تُطعن **المؤسسة** بعد في رسوم الضمان الاجتماعي الإضافية، والتي تم الإبلاغ عنها على النحو التالي:

الفترة من/حتى	مرض وأمومة	نهاية خدمة	تعويض عائلي	المجموع
1 ك2 – 31 ك1 2022	5,887,121,850	4,771,801,284	2,114,038,384	**12,772,961,518**
1 ك2 – 31 ك1 2023	16,628,014,518	43,333,361,713	3,207,144,400	**63,168,520,631**
1 ك2 – 31 ك1 2024	119,392,006,626	123,629,419,666	10,589,988,000	**253,611,414,292**
1 ك2 –30 حزيران 2025	69,032,700,000	87,159,002,038	5,020,560,000	**161,212,262,038**
	210,939,842,994	**258,893,584,701**	**20,931,730,784**	**490,765,158,479**